

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

كلية الآداب واللغات الأجنبية

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات مقياس التطبيق النحوي

المستوى: السداسي السادس

التخصص: لسانيات تطبيقية

المشرف على المقياس: الدكتور أحمد قریش

المحاضرة 1

الكلام، القول، اللفظة

تمهيد:

لقد أرسى الخليل (ت170هـ) وتلميذه سيبويه (ت180هـ) حقائق متعلقة بعلم النحو صارت من البديهيات أو شبه ذلك. والنظرة المتمعنة والثاقبة في "الكتاب" تسمح بإدراك حقيقة أصالة النحو العربي و نقائه و قدسيته عند علمائه الأوائل الذين عاشوا في الفترة الأولى من الإسلام "أنه أنقى العربية عربية"⁽¹⁾. وما يشير إلى قدسيته، هو نعت كتاب سيبويه، وهو أول كتاب نحوي بـ "قرآن النحو"⁽²⁾. وما رسّخ هذا الفكر الأصيل، والتصوّر الدقيق، والفهم العميق لطبيعة صناعة هذا العلم - عند أولئك النحاة - تلك الأسس والأصول التي قام عليها من جهة، والتوسع في موضوعاته والإلمام بمسائله من جهة أخرى، بالإضافة إلى كثرة العلماء الذين تعاطوه و خاضوا في دراسته و التأليف فيه، فأصبح بذلك يحتلّ مكانة متميزة في الثقافة العربية. والحاجة إلى تعلّمه لأهميته أصبحت أكثر من ضرورة، هذا ما تشير إليها تلك الرواية عن عمر بن الخطاب - رضي الله - عنه قال: "تعلموا النحو كما تتعلمون السنن والفرائض"⁽³⁾. فلم يكن عمر ليحث الناس على تعلّم النحو، ويشدّد في ذلك حتى يشبّهه بالسنن و الفرائض. فصار من العلوم التي نالت قدرا كبيرا من الاهتمام و الدراسة، وكثرت في شأنه المصطلحات منها ما تعلقت بالعلم ذاته أو ما شمله من قواعد.

و "من جهل اللغة، وهي الألفاظ الواقعة على المسميات، وجهل النحو الذي هو علم اختلاف الحركات لاختلاف المعاني، فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى و نبينا صلى الله عليه و سلم، ومن لم يعرف ذلك اللسان لم تحل الفتيا له، لأنه يفتي بما لا يدري"⁽⁴⁾.

(1) النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج: عبد الراجحي، 1982م، ط(9)، دار النهضة العربية، بيروت: ص9.

(2) نفسه، ص16.

(3) البيان والتبيين: الجاحظ، (أبو عثمان عمرو بن بحر، ت255هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان: 21/2.

(4) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم (ت456هـ)، تح محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، دط، دت: 124/5.

مفهوم الكلام:

استعمل الكلام في أربعة معانٍ لغوية:

- (1) الحدث الذي هو التكليم، تقول: أعجبنى كلامك زيداً، أي: تكليمك إياه...
- (2) ما في النفس ممّا يعبر عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى (قام زيد)... فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاماً...
- (3) ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظاً أو خطأً أو إشارةً، أو ما نطق به لسان الحال⁽⁵⁾.
- (4) "اللفظ المركب أفاد أم لم يفد"⁽⁶⁾.

اصطلاحاً:

استعمل النحاة (الكلام) أولاً في مطلق ما يتكلم به من الألفاظ الدالة على معنى، ثم أرادوا به بعد ذلك خصوص ما تحصل به الفائدة من الألفاظ. والكلام من المصطلحات التي ظهرت بظهور النحو، فقد ورد في الروايات أنّ الإمام عليّاً عليه السلام ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي صحيفة جاء فيها: "الكلام كلّه: اسم وفعل وحرف"⁽⁷⁾. ولعل أول تعريف اصطلاحى للكلام هو قول الرمانى (ت384هـ): "الكلام ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى"⁽⁸⁾.

وعرّفه ابن جنّي (ت392هـ) بقوله: "الكلام كلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويّون الجمل"⁽⁹⁾. ويقصد بـ "المستقلّ" ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، غير محتاج (في الدلالة على معناه) إلى متمّم له"⁽¹⁰⁾، ويرمي بالمفيد التامّ إلى مقابل المفردات والمركّبات الناقصة، "فالتامّ هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو: صه وإيه،

(5) ينظر شرح شذور الذهب: ابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد: 27.

(6) همع الهوامع: السيوطي، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال مكرم: 29/1.

(7) معجم الأدباء: ياقوت، السابق: 49/14.

(8) الحدود في النحو: الرمانى، ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة) تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني: 42.

(9) الخصائص: ابن جنّي، تحقيق محمّد علي النجّار: 17/1.

(10) نفسه: 21/1.

والناقص ما كان بضدّ ذلك، نحو: زيد... وكان أخوك" (11) إذا أُريد بـ (كان) الناقصة. وقال الحريري (تـ 516 هـ): "الكلام عبارة عمّا يحسن السكوت عليه، وتتمُّ الفائدة به" (12). ويردّف قائلاً: "ولا يأتلف (الكلام) من أقلّ من كلمتين، فأما قولك: صه، بمعنى اسكت، ومه، بمعنى اكفف، ففي كلّ منهما ضمير مستتر للمخاطب، والضمير المستتر يجري مجرى الاسم ظاهراً" (13).

وعرّفه الزمخشري (تـ 538 هـ) بقوله: "الكلام هو المركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى" (14).

وعرّفه ابن الحاجب (تـ 646 هـ) بقوله: "الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد" (15).

واهتدى أبو حيّان (تـ 745 هـ) هديهما في التعريف، فقال: "الكلام قول دالّ على نسبة إسنادية" (16).

وعرّفه ابن الأنباري (تـ 577 هـ) بقوله: الكلام "ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه" (17).

وعرّفه الشلوبيني (تـ 645 هـ) بأنّه "لفظ مركّب وجوداً أو نيّةً، مفيد بالوضع... والمركّب نيّةً كقولك: قم واقعد" (18)، وتابعه عليه ابن عصفور (تـ 669 هـ) (19).

وعرّفه ابن معطي (تـ 668 هـ) بقوله: "الكلام هو اللفظ المركّب المفيد بالوضع" (20). ويقصد

(11) نفسه: 18/1.

(12) شرح ملحّة الإعراب: للحريري، تحقيق د/ أحمد قاسم، 1412 هـ/ 1991 م، ط(2)، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة: 2.

(13) نفسه: ن ص.

(14) المفصل في علم العربية: الزمخشري، السابق: 6.

(15) شرح الرضي على الكافية: 31/1.

(16) شرح الملحّة البدرية: ابن هشام، تحقيق هادي نهر: 229/1.

(17) أسرار العربية: ابن الأنباري، تحقيق محمّد بهجة البيطار: 3.

(18) التوطئة: الشلوبيني، تحقيق يوسف أحمد المطوع: 112.

(19) ينظر المقرّب: ابن عصفور، تحقيق أحمد الجوّاري وعبدالله الجبوريك: 45/1.

(20) الفصول الخمسون: ابن معطي، تحقيق محمود الطناحي: 149.

بالوضع " أن يدلّ (اللفظ) على معنى عيّنه الواضع بإزائه⁽²¹⁾.
وتجدر الإشارة هاهنا إلى أنّ أول من أدخل قيد (الوضع) في حدّ الكلام هو أبو موسى
الجزولي (ت607هـ).

ولابن مالك (ت672هـ) تعريفان للكلام: أوّلهما: "ما تضمّن من الكلم إسناداً مفيداً
مقصوداً لذاته"⁽²²⁾.

ويكون الكلام مفيداً مضافاً لدلالته على معنى يحسن السكوت عليه، يشترط أن يزوّد
السامع بعلم جديد، بأن لا يكون مضمونه معلوم الثبوت أو الانتفاء
بالضرورة.

أمّا التعريف الثاني، فهو ما ذكره في ألفيته: "كلامنا لفظ مفيد، كاستقم".
وقد اختلف الشراح في قوله: (كاستقم)، فقال بعضٌ إنه مثال بعد تمام الحدّ، وذهب بعضٌ
آخر إلى أنه تتميم للحدّ، ومنشأ الخلاف هو تحديد المراد من قوله: (مفيد)؛ لأنّ هذه الكلمة
قد استعملت من قبل النحاة في ثلاثة معانٍ:

أوّلها: ما دلّ على معنى مطلقاً، سواء صحّ السكوت عليه أم لا، ومن شواهد ذلك تقييد
بعضهم له بما يدلّ على إرادة خصوص التامّ، كقول الحريري: "وتتمّ به الفائدة"⁽²³⁾، وقول
ابن الخشاب: "فائدة يحسن السكوت عليها"⁽²⁴⁾، وقول العكبري: "الكلام عبارة عن الجملة
المفيدة فائدة تامّة"⁽²⁵⁾.

والثاني: ما دلّ على خصوص المعنى الذي يحسن السكوت عليه، وقد استعمله ابن جنّي
بهذا المعنى، ومن شواهد قول ابن الأنباري بعد تعريفه الكلام بما كان من الحروف دالاً
بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه: الفرق بين الكلم والكلام "أنّ الكلم ينطبق على المفيد
وغير المفيد، أمّا الكلام فلا ينطبق إلّا على المفيد خاصّة"⁽²⁶⁾.

والثالث: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، ولم يكن معناه ضروريّ الثبوت
والانتفاء.

(21) ينظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح: 20/1.

(22) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمّد كامل بركات: 3.

(23) شرح على متن ملحة الإعراب: الحريري: 2

(24) المرتجل: ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر: 340.

(25) مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء العكبري، تحقيق محمّد خير الحلواني: 31.

(26) أسرار العربية: ابن الأنباري، السابق: 3.

ولعل أبايّن حدّد للكلام كان لابن هشام (ت761هـ)، إذ عرفه بأنّه "القول المفيد"⁽²⁷⁾، وأراد بالقول اللفظ الدالّ على معنى، وبالمفيد ما دلّ على معنىّ يحسن السكوت عليه. والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً أو تقديرًا"⁽²⁸⁾.

مفهوم القول:

يستعمل القول لغة في المعاني التالية:

أولاً: كل لفظ نطق به اللسان تاماً كان أو ناقصاً⁽²⁹⁾، أي ما كان مستعملاً من الألفاظ المفردة والمركبة سواء حسن السكوت عليه أم لا، (فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صه وأيه، والنقص ما كان بصد ذلك نحو زيد... وكان أخوك)⁽³⁰⁾ إذا أريد بها كان الناقصة.

ثانياً: إحداث اللفظ المستعمل وإيجاده، قال ابن هشام: "فأما القول فهو في الأصل مصدر (قال) إذا نطق بلفظ مستعمل، فسماه الحقيقي نفس إيجاد اللفظ المستعمل"⁽³¹⁾.

ثالثاً: (كل حرف، من حروف المعجم كان، أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه، مفيداً كان أو لا).⁽³²⁾

رابعاً: الرأي والاعتقاد، وإطلاق القول عليه مجاز، (لأن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول... كما يسمى الشيء باسم غيره إذا كان ملابساً له)⁽³³⁾.

اصطلاحاً:

فقد استعمل النحاة (القول) في خصوص معناه الأول، ولعل أقدم من يستعمله بمعناه

(27) شرح شذور الذهب: ابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد: 27.

(28) أوضح المسالك: ابن هشام: 11/1.

(29) ينظر لسان العرب: السابق: مادة (قول).

(30) ينظر الخصائص: ابن جني، تحقيق محمّد علي النجّار: 17/1.

(31) شرح اللوحة البدرية في علم العربية: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ صلاح روي، 1404 هـ/1983م، ط(2)، مطبعة حسان، القاهرة: 203 /1

(32) ينظر شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر: 20/1.

(33) ينظر الخصائص: ابن جني، تحقيق محمّد علي النجّار: 19/1.

الاصطلاحى هو ابن معطي (ت 628هـ)⁽³⁴⁾.

وقد عرف (القول) بما ينطبق على المعنى المذكور، قال ابن هشام (ت 761هـ): هو (اللفظ المستعمل)⁽³⁵⁾ أو (اللفظ الدال على معنى)⁽³⁶⁾. وشرح اللاحقون المقصود من (اللفظ) هو الأعم من المفرد والمركب، والمقصود من (الدال على معنى) هو ما يصح السكوت عليه وما لا يصح⁽³⁷⁾، ولجأوا إلى بيان النسبة بين القول، وبين كل من الكلمة والكلام والكلمة والكلام، وأنها نسبة العموم، قال ابن معطي: (والقول يعم الجميع)⁽³⁸⁾، وقال ابن مالك (ت 672هـ) في ألفيته: (والقول عم)، أي أن (القول) يطلق على كل من الكلمة والكلام والكلم⁽³⁹⁾.

ويرى بعض النحاة أنه عموم مطلق، أي أنه يصدق على هذه الثلاثة، ويصدق على غيرها أيضا، (فهو أعم من الكلام، لانطلاقه على المفيد وغيره، وأعم من الكلم، لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر، ومن الكلمة، لإطلاقه على المفرد والمركب، عموما مطلقا، لصدقه على الكلام والكلم والكلمة، نحو: غلام زيد، فإنه ليس كلاما، لعدم الفائدة، ولا كلما، لعدم الثلاثة، ولا كلمة، لأنه اثنتان، لا عموما من وجه دون وجه، إذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة من دون القول)⁽⁴⁰⁾.

مفهوم اللفظة:

اللفظ في اللغة يعني الطرح والرمي والنبذ مطلقا، أي سواء أكان الطرح من الفم أم غيره، وسواء أكان المطروح من الفم صوتا أم غيره. قال ابن فارس: "اللام والفاء والظاء كلمة صحيحة تدل على طرح الشيء، وغالب ذلك

(34) ينظر الفصول الخمسون: ابن معطي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، دت: 149.

(35) ينظر شرح اللوحة البدرية: ابن هشام: 203/1.

(36) ينظر شرح شذور الذهب: لابن هشام، السابق: 11.

(37) ينظر شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى: 27/1.

(38) ينظر الفصول الخمسون: ابن معطي، السابق: 149.

(39) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية: تحقيق محيي الدين عبد الحميد: 16/1.

(40) ينظر شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى: 28/1.

أن يكون من الفم"، تقول: لفظ بالكلام يلفظ لفظاً، ولفظت الشيء من فمي⁽⁴¹⁾.
وقال ابن منظور: "اللفظ أن ترمي بشيء كان في فيك... والبحر يلفظ الشيء: يرمي به إلى الساحل... ولفظت بالكلام وتلفظت به، أي: تكلمت به... وهو في الأصل مصدر"⁽⁴²⁾، استعمل بعد ذلك (بمعنى الملفوظ به... كما استعمل القول بمعنى المقول، وهذا كما يقال: الدينار ضرب الأمير، أي: مضروبه"⁽⁴³⁾، وهذا المعنى الخاص مستمد من ما يطرحه الفم من الأصوات، "وسمي ذلك لفظاً، لأنه هواء مرمي من داخل الرئة إلى خارجها، فهو مصدر أريد به المفعول، كالخلق بمعنى المخلوق"⁽⁴⁴⁾.
فاللفظ بهذا المعنى "يطلق على كل حرف، من حروف المعجم كان أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه، مفيداً كان أو لا"⁽⁴⁵⁾.

اصطلاحاً:

استعمل النحاة (اللفظ) اصطلاحاً، بمعناه اللغوي الأخير، أي بمعنى اسم المفعول، وأرادوا به خصوص ما كان أصواتاً يلفظها الفم⁽⁴⁶⁾.
وأول تعريف اللفظ ما نسبته ابن يعيش (ت-643هـ) إلى سيبويه من أن اللفظ "جماعة حروف ملفوظ بها"⁽⁴⁷⁾.
ويتلوه تعريف الرماني (ت-384هـ): "اللفظ كلام يخرج من الفم"⁽⁴⁸⁾، ويقصد بالكلام المعنى اللغوي لا الاصطلاحى، وإلا أصبح اللفظ في الاصطلاح أعم من الكلام، إذ يشمل ويشمل الكلمة والكلم والقول.
وعرفه ابن هشام (ت-761هـ) بتعريفين:
أولهما: "الصوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دل على معنى كزيد، أم لم يدل كديز

(41) ينظر مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون: مادة (لفظ)

(42) لسان العرب: السابق: مادة (لفظ)

(43) شرح الرضي على الكافية: الرضي الاسترآبادي، تحقيق يوسف حسن عمر: 20/1.

(44) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 14/1.

(45) شرح الرضي على الكافية: 20/1.

(46) ينظر شرح الأزهري في علم العربية: خالد الأزهري: 11.

(47) شرح المفصل: ابن يعيش، السابق: 19/1.

(48) الحدود في النحو: الرماني، ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة) تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني: 42.

مقلوب زيد" (49).

وثانيهما: الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً أو تقديراً (50).
وعرفه السيوطي (ت-911هـ) بأنه: (الصوت المعتمد على مقطع) (51) أي: على مخرج في الفم.

وعرفه الخضري بأنه " صوت معتمد على مخرج من مخارج الفم، محقق كاللسان أو مقدر كالجوف" وفضله على تعريف ابن هشام والأشموني، إذ قال: " وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم: صوت مشتمل على بعض الحروف، لأنه يرد على ما هو حرف واحد كواو العطف، إذ الشيء لا يشتمل على نفسه" (52).

(49) شرح قطر الندى: ابن هشام ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد: 11

(50) ينظر أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد: 11/1.

(51) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم: 39/1.

(52) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 14/1.

المحاضرة 2

الإسناد في الجملة الفعلية

تعريف الجملة:

الجملة لغةً: جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه بعد تفرقه، وأجمل له الحساب كذلك⁽⁵³⁾.

واصطلاحاً:

استعمل النحاة - في القرن الثالث الهجري- (الجملة) بمعنى اصطلاحى مرادف للكلام، ولعلّ المبرّد (تـ285هـ) أوّل من استعملها بهذا المعنى في كتابه "المقتضب"، قائلاً: "وإنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنه والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة"⁽⁵⁴⁾.

وقال الفارسيّ (تـ377هـ): "ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) كان كلاماً، وهو الذي يسمّيه أهل العربيّة: الجمل"⁽⁵⁵⁾.

وفريق بأنّ الرّماني (تـ384هـ) أوّل من عرفها بقوله: "الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة"⁽⁵⁶⁾.

وهو تعريف مماثل لتعريف الكلام اصطلاحاً.

وقال ابن جنّي (تـ392هـ): "أمّا الكلام: فكل لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويّون: الجمل"⁽⁵⁷⁾.

(53) ينظر لسان العرب: السابق، مادة (جمل)

(54) المقتضب: أبو العباس المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ط1، د ت: 8/1.

(55) المسائل العسكرية: أبو علي الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري: 83.

(56) الحدود في النحو: الرّماني، ضمن كتاب "رسائل في النحو واللغة" تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني: 39.

(57) الخصائص: ابن جنّي، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، ط2، بيروت، د ت: 17/1.

و استعمله بالمعنى ذاته العديد من النحاة كالجرجاني (ت 471هـ)⁽⁵⁸⁾، والحريري (ت 516هـ)⁽⁵⁹⁾، والزمخشري (ت 538هـ)⁽⁶⁰⁾، وابن الخشاب (ت 567هـ)⁽⁶¹⁾، وأبي البقاء العكبري (ت 616هـ)⁽⁶²⁾، وابن يعيش (ت 643هـ)⁽⁶³⁾.
الفرق بين الجملة والكلام:

وقد فرق ابن مالك (ت 672هـ) بين الجملة والكلام، إذ عرّف الكلام بقوله: "الكلام ما تضمّن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته"⁽⁶⁴⁾. ويقابل ما هو مقصود (لذاته) ما هو مقصود لغيره كجملة الصلة⁽⁶⁵⁾، نحو: جاء أبوه، من قولنا: جاء الذي قام أبوه، فهي جملة وليست كلاماً؛ لأنّ الإسناد فيها "ليس مقصوداً لذاته، بل لتعيين الموصول وتوضيحه، ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعنّية"⁽⁶⁶⁾. إذ لم تقصد لذاتها، بل لغيرها، فليست كلاماً، بل جزء⁽⁶⁷⁾ وهو نفس الرأي عند الرضي (ت 686هـ) الذي عبّر عنه بقوله: "والفرق بين الجملة والكلام: أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصليّ، سواءً كانت مقصودة لذاتها أو لا.. فكل

(58) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، 1982م، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، د ط: 68./1

(59) ينظر شرح على متن ملحّة الإعراب: الحريري: 3.

(60) ينظر المفصل في علم العربيّة: الزمخشري: 6.

(61) ينظر المرتجل: ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، 1392 هـ/1972م، دمشق، د ط: 28 و 340.

(62) ينظر مسائل خلافة في النحو: العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دمشق، دار المأمون للتراث: 31.

(63) ينظر شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د ط، د ت: 21/1.

(64) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، 1387هـ/1967م، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مكان النشر (بدون)، د ط: 3 .

(65) ينظر شرح الأشموني على الألفية: تحقيق محيي الدين عبد الحميد: 21/1.

(66) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: 21/1.

(67) ينظر شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السلسيلي، تحقيق: عبد الله البركاتي، 1406هـ/1986م، ط 1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة: 97/1.

كلام جملة ولا ينعكس" (68).

نفس الرأي كان عند ابن هشام (ت761هـ)، عبّر عنه بعد تعريفه للكلام والجملة: إنهما "ليسا مترادفين... (إذ) إنها أعمّ منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها" (69)، "فكلّ كلام جملة ولا ينعكس، ألا ترى أنّ نحو: (إنّ قام زيد) من قولك: (إنّ قام زيد قام عمرو) يسمّى جملة" ولا يسمّى كلاماً" (70).

مفهوم الإسناد:

الإسناد في النحو العربي هو ضم تركيب لغوي إلى آخر على وجه الإفادة التامة، بحيث يكتمل معنى الجملة، ويمكن الاكتفاء بالتركيبين ليصحّ الحديث. والإسناد نوعان، النوع الأول هو الإسناد الأصلي كإسناد الفعل إلى الفاعل، والنوع الآخر هو الإسناد التبعية ويكون ذلك بالتبعية في الإبدال والعطف بالحروف (71).

والإسناد يتكون من ركنين رئيسيين: **المُسند**: وهو الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، وهو في الجملة الفعلية مُمَثَّل في الفعل وفي الجملة الاسمية مُمَثَّل في الخبر. والركن الآخر هو **المُسند إليه**: وهو الجزء المحكوم عليه وهو في الجملة الفعلية الفاعل أو نائب الفاعل وفي الجملة الاسمية المبتدأ (72).

وبهذا لا يكون الإسناد إلا في وجود الجملة، والجملة لا تكون جملة إلا بالإسناد، فالإسناد الجملي هو الرابطة المعنوية الكبرى، ولو جرّد الكلام من الإسناد لصار كالأصوات التي ينعق بها غير معربة على حدّ تعبير الزمخشري في أثناء حديثه عن المبتدأ والخبر: "لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة لأنّ الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب" (73).

(68) شرح الرضي على الكافية: تحقيق يوسف حسن عمر: 33/1.

(69) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام، تحقيق: تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله: 490.

(70) الاعراب عن قواعد الاعراب: ابن هشام، تحقيق رشيد العبيدي: 60.

(71) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد اللبدي، دار الفرقان - بيروت، الطبعة الأولى، 1985م، 107.

(72) نفسه، ص108.

(73) شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (ت643هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي القاهرة (د.ت). زائد تقدّم إميل

بديع يعقوب، ط(1)، دار الكتب العلمية: بيروت، 1422هـ / 2001م: 83/1.

وعلاقة الإسناد - عند معظم الدارسين- هي علاقة معنوية تربط بين المسند إليه والمسند، فهي نواة الجملة في أبسط أشكالها إلى أن تتسع وتتعدّد بإنشاء علاقات أخرى، فتحتاج إلى ما يربط تلك العلاقات بالنواة الأولى للإسناد، فتلجأ اللغة حينئذ إلى إيجاد وسائل تجسدها الروابط اللفظية، بغية تحقيق الاتصال بينها، وإبعاد أي لبس أو غموض قد يكتنفها.

وما دامت علاقة الإسناد علاقة معنوية، فإنها تقتضي ما يدعمها ويعزّز ترابط عناصرها، من قرائن لفظية تخص الجملة والعناصر المكونة لها، مما يعين على تحديد نوع الجملة إذا كانت اسمية أو فعلية، والشروط الواجب توافرها في كل عنصر من عناصر بنائها، كالمطابقة في النوع والعدد والتعيين والإعراب، وكذلك الرتبة، لمعرفة البنية الأساسية لكل جملة في ترتيب عناصرها، بما أصبح يعرف عند تمام حسان بنظريّة (تضافر القرائن) (74)

الإسناد في الجملة الفعلية:

قوامها الفعل والفاعل، إسناد الفعل إلى الفاعل، لأن الفاعل أقوى من الفعل وأسبق بالوجود ولولا وجود الفاعل لما وجد الفعل، فيكون الأول مسندا، والثاني مسندا إليه، نحو: نجح الطالب، فقد أسندنا فعل النجاح إلى الطالب، فالنجاح وهو الفعل هنا هو المسند، والطالب هو المسند إليه.

وهناك جملة فعلية مبنية للمجهول، نحو: كُتِبَ الدرسُ، فكُتِبَ فعل مبني للمجهول، وهو مسند، والدرسُ نائب فاعل مسند إليه.

الترتيب في الجملة الفعلية:

الترتيب في الجملة الفعلية يراعي ثلاثة جوانب عند النحاة:

1) الترتيب بين الفعل والفاعل: يوجب جمهور النحويين تأخر الفاعل عن فعله، لأن الفاعل جزء من فعله من ناحية، ثم إن الفعل عامل فيه. وهكذا إذا وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل متقدم وجب عند الجمهور تقدير الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل أو ما أشبهه، واعتبار الاسم المتقدم إما مبتدأ، نحو: زيد نجح، وإما فاعلاً محذوف الفعل، كقوله تعالى (وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره) التوبة: 6.

والكوفيون يجيزون تقدم الفاعل على فعله.

الترتيب بين الفاعل والمفعول:

(74) اللغة العربية معناها ومبناها: حسان تمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م: 191 - 192.

الأصل أن يقع المفعول بعد الفاعل، ولكن من الممكن في بعض الأحيان أن يتقدم المفعول على الفاعل مرتبة أو مرتبتين.

الترتيب بين الفعل والمفعول:

ويقرر النحويون أن الأصل أن يلي المفعول به الفاعل ولكنه في مواضع بعينها قد يتقدم المفعول به مرتبة واحدة فيقع بين الفعل وفاعله، وفي صورة أخرى يتقدم رتبتين حيث يقع قبل الفعل، ولهذه الصورة ثلاث حالات:

(أ) وجوب تقدم المفعول به على الفعل.

(ب) امتناع تقدم المفعول به على الفعل.

(ج) جواز التقدم والتأخر.

المحاضرة 3

الاسناد في الجملة الاسمية

الجملة الاسمية:

تتكون الجملة الاسمية من: المبتدأ والخبر، والمبتدأ أقوى من الخبر فنسند الثاني وهو الخبر إلى الأول وهو المبتدأ، فيكون الأول مسندا إليه، والثاني مسندا، نحو: الدرس مفهوم. فلولا وجود الدرس لما وجد الفهم. وقولك: الطالب ناجح، فقد أسندنا النجاح إلى الطالب، فالنجاح مسند وهو الخبر، والطالب مسند إليه وهو المبتدأ، ولو قلنا الطالب في المدرج نجد أن كلمة الطالب هي المبتدأ، وفي المدرج جار ومجرور شبه جملة متعلق بمحذوف خبر تقديره موجود في الفضاء.

الجملة الاسمية الأساسية:

وهي جملة بسيطة تقوم على ركني الإسناد من دون عناصر إضافية، ولها ثلاثة أنماط في حالة الترتيب المعتاد، وركني الإسناد.

(1) اسم + اسم مثل: عمر رجل.

(2) اسم ووصف مثل: كريم جالس

الجملة الاسمية الناقصة:

وهي الجملة التي حذف منها أحد ركني الإسناد ويجوز الحذف إذا كان هناك ما يدل على المحذوف، لأن المسند أو الخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما. فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما.

المحاضرة 4

الإعراب وعلاماته

الإعراب:

(الإعراب): في المتعارف عنه والمتواضع عليه، يتّضح من التعريف، لأنّ المعنى الاصطلاحي قريب من المعنى اللّغوي وبخاصة في معنى الإبانة والوضوح، كما ورد في مقدمة سر صناعة الإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول"⁽⁷⁵⁾.

ويمتد هذا التعريف إلى سيبويه (ت-180هـ)، بحيث سبق له أن عبّر عن علامات الإعراب والبناء (بمجري أو آخر الكلم) وقال: إنها ثمانية " يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنّصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضّمّ، والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"⁽⁷⁶⁾.

ولعل أولى المحاولات في صياغة تعريف الإعراب على هذا الاتجاه، بدأت في القرن السادس الهجري، إذ قال أبو البقاء العكبري (ت-616هـ): ذهب أكثر النّحويين إلى أن الإعراب معنى يدل اللفظ عليه. وقال آخرون: هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً، وهذا هو المختار عندي"⁽⁷⁷⁾. وعرفه المبرد (ت-285هـ) بقوله: " الإعراب أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، أو حركتان منهما فقط، أو حركتان وسكون باختلاف

(75) سر صناعة الإعراب: ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت 392هـ) تحقيق السقا ورفاقه، مطبعة مصطفى الباجي الحلبي، 1954م، مصر: 23.

(76) الكتاب: سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق عبد السلام هارون، 1988م، ط(3)، مكتبة الخانجي، القاهرة: 13/1.

(77) مسائل خلافية في النحو: العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دمشق، دار المأمون للتراث: 110.

العوامل" (78). وقال الزجاجي (ت337هـ): "والإعراب: الحركات المبينة عن معاني اللّغة، وليس كلّ حركة إعراباً" (79). وعرفه أبو علي الفارسي (ت377هـ) بقوله: "الإعراب: أن تختلف أواخر الكلمات لاختلاف العوامل" (80). وتحدث ابن فارس عنه قائلاً: "من العلوم الجليلة التي خصّت بها العرب الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، و به يعرف الخبر الذي هو من أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعوله، ولا مضاف من منوعة، ولا تعجب من استفهام..." (81). وقال ابن فارس (ت395هـ): "فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب... لم يوقف على مراده، فإذا قال: (ما أحسن زيدا) أو (ما أحسن زيد) أو (ما أحسن زيد) الأولى تعجبية، والثانية نافية، والثالثة استفهامية، أبان الإعراب عن المعنى الذي يريده" (82). وعرفه الجرجاني (ت471هـ) بقوله: "الإعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل في أولها" (83). وقال ابن معطي (ت628هـ) "الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها عند التركيب، بحركات ظاهرة أو مقدرّة، أو بحروف، أو بحذف الحركات، أو بحذف الحروف" (84). وقال ابن يعيش (ت643هـ): "الإعراب: الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لتعاقب العوامل في أولها" (85). وقال ابن مالك (ت672هـ):

(78) الموجز في النحو: محمد بن السراج، تحقيق مصطفى الشويبي، 1965م، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت: 28.

(79) الايضاح في علل النحو، السابق: 91 - 92.

(80) الايضاح العضدي: أبو علي الفارسي، (أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ت377هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، 1416هـ، 1996م، ط(2)، عالم الكتب: 11/1.

(81) الصاحبى في فقه اللغة، السابق: 42.

(82) السابق: 190-191.

(83) الجمل: الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد ت471هـ)، تحقيق علي حيدر، 1392هـ، دمشق: 6.

(84) الفصول الخمسون، السابق: 154.

(85) شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (ت643هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت): 72/1.

"الإعراب ما جئ به لبيان مقتضى العامل، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"⁽⁸⁶⁾.
وقال ابن هشام (ت-761هـ): "الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم
المتمکن والفعل المضارع"⁽⁸⁷⁾، أو هو "الشكل الذي يقع في أواخر الأسماء والأفعال"⁽⁸⁸⁾.
وقال السيوطي (ت-911هـ): "الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل
الإعراب"⁽⁸⁹⁾.

(86) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، (محمد بن عبد الله بن مالك ت-672هـ)، تحقيق محمد كامل بركات،
1387هـ، 1967م، دار الكتاب العربي، مصر: 7.

(87) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، دار الفكر، د.ت: 33.

(88) شرح جمل الزجاجي: ابن هشام (أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ت-609هـ)، تحقيق سلوى
محمد عمر، 1419هـ، معهد البحوث و إحياء التراث الإسلامي: 92.

(89) همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د.ت: 41/1.

المحاضرة 5

أنواع الأعراب في النحو العربي:

هناك ثلاثة أنواع كبرى تتحكم في إعراب كل من الأسماء والأفعال والحروف، وهي:

(1) الإعراب الظاهري: وهو الأصل في النحو، ويلحق الصحيح الآخر ولا يمنع مانع من النطق به مثل: يكتب الطالبُ الدرسَ.

(2) الإعراب التقديري: ويحول فيه مانع من التلفظ بحركة الإعراب، ويلجأ إلى الإعراب التقديري لأحد الأسباب الآتية:

(أ) التعذر: ويقع في المعتل الآخر المختوم بألف مفتوح ما قبلها، نحو: يقضي القاضي.

(ب) الثقل: ويقع في المعتل الآخر المختوم بواو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، نحو: يدعو، يرمي، القاضي. ويقع في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: ابني، عائلتي..

(3) الأعراب المحلي: ويلجأ إليه في حالتين رئيسيتين هما:

(أ) أن يكون الاسم مبنيًا لا تظهر عليه علامة الإعراب مباشرة ولا تقديراً، وإنما يلزم حالة إعرابية واحدة، فتكون علامة البناء في محل علامة الإعراب، نحو: هذا سيبويه.

هذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

سيبويه: خبر مبني على الكسر في محل رفع.

(ب) أن يحل محل الاسم بنية تتألف من أكثر من جزء، يمكن تأويله بذلك الاسم، فالأصل في الخبر - مثلاً - أن يكون اسماً مرفوعاً، وأن تظهر عليه علامة الإعراب، لكنه قد يكون جملة اسمية في محل رفع، نحو: الطالب عمله جيد. وقد يكون جملة فعلية في محل رفع، نحو: النجاح أن تبذل أقصى جهد، وقد يكون شبه جملة في محل رفع، نحو: نجاح الطالب في بذل جهده.

علاماته:

أما علامات الأعراب الأصلية فهي أربع علامات، على وفق الوظائف النحوية، وهي:
رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ زَيْدٌ يَفْعُمُ، وَإِنَّ زَيْدًا لَنْ يَفْعُمَ. وَجَرٌّ فِي اسْمٍ: نَحْوُ: مَرَرْتُ
بِزَيْدٍ. وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ، نَحْوُ لَمْ يَفْعَمْ، فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ وَيُجْرُ بِكَسْرَةٍ، وَيُجْزَمُ
بِالسُّكُونِ.

وهي بالنسبة للأسماء والأفعال ثلاثة أقسام:

(1) قسم تشترك فيه الأسماء والأفعال، وهو الرفع والنصب، نحو: الطالبُ يراجعُ دروسه.
الطالبُ لن يفشل.

(2) قسم تختص به الأسماء وهو الجر، نحو: الطالبُ في المدرج.

(3) قسم تختص به الأفعال، وهو الجزم، نحو: لم ينجح المهمل.

وبهذا قالت العرب لا اسم مجزوم، ولا فعل مخفوض.

وهذه الأنواع الأربعة للإعراب لها علامات تدل عليها وهي قسمان:

(1) علامات أصلية.

(2) علامة فرعية.

والعلامات الأصلية أربعة:

(أ) الضمة للرفع.

(ب) الفتحة للنصب.

(ج) الكسرة للجر.

(د) السكون للجزم.

الإعراب بالعلامات الفرعية:

(1) الأسماء الستة، وهي: أبُو، وأخُو، وحَمُو، وهُنُو، وفُو، وذُو، فَنُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَنُنْصَبُ
بِالْأَلْفِ، وَتُجْرُ بِالْيَاءِ، وَالْأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ (هَنْ) كَعَدِ. أنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة كقوله
تعالى: "وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ" القصص 23. ف (أبو): مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو

نيابة عن الضمة، و(نا): مضاف إليه، و(شيخ): خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ، و(كبير):
صفة. وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة كقوله تعالى: "أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْتِقًا

مِنَ اللَّهِ" يوسف 80. ف(أبا): اسم (أَنَّ) منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه

من الأسماء الستة، و(الكاف): مضاف إليه، و(الميم): علامة الجمع، وجملة (قد أخذ) خبر

(أَنَّ). وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، كقوله تعالى: "ارْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ" يوسف 81. ف (أبي)

مجرورة بـ(إلى) وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة، و(الكاف): مضاف إليه،

و(الميم): علامة الجمع.

ولا تعرب بالحروف إلا بشروط أربعة:

- 1** أن تكون مفردة، فإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى - بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرأ - كقوله تعالى: "وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ" يوسف 100. ف (أبويه): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى. والهاء: مضاف إليه. وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات، كقوله تعالى: "أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ" النساء 11. ف (أباء): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، و (الكاف): مضاف إليه. و (الميم): علامة الجمع، (لا تدرون): خبر.
- 2** أن تكون مكبرة كما في الأمثلة، فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات، نحو: جاء أُخِيُّ زيد، ف (أخِيُّ): فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و(زيد): مضاف إليه.
- 3** أن تكون مضافة، فإن لم تضاف أعربت بالحركات، قال تعالى: "إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا" يوسف 78. ف (أبا): اسم (إن) مؤخر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، (له): خبر (إن) مقدم وتقول: هذا أبٌ عطوفٌ. وسلمت على أبٍ عطوفٍ.
- 4** أن تكون الإضافة لغير (ياء) المتكلم، فإن أضيفت لياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة كقوله تعالى عن موسى عليه الصلاة والسلام: "وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا" القصص 34. ف (أخي): مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغل المحل بحركة المناسبة، و(أخ): مضاف والياء مضاف إليه، والخبر: (هو أفصح مني)، و(هارون): عطف بيان مرفوع.

المحاضرة 6

المبني

البناء:

البناء في لغة هو: الهَيْكَلُ تُشَبَّهُ بِهِ الْفَرَسُ الطَّوِيلُ. وفي العمران يُقَالُ طَوَّقُ: " فكلُّ ما استدارَ بشيءٍ فهو طَوَّقٌ. وسمي البناء طاووقاً لاستدارته إذا عُقِدَ". وقيل: "وَضَعُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ عَلَى صِفَةِ يُرَادُ بِهَا الثَّبُوتُ... وبنا بينو بنياً في الشَّرَفِ. وبنى فلانٌ على أهله زَقَّهَا، فَإِنَّهُمْ إِذَا تَزَوَّجُوا ضَرَبُوا عَلَيْهَا خَبَاءً جَدِيداً. وبنى الدَّارَ وَابْتَنَاهَا، وَهُوَ مُبْتَنِيٌّ عَلَى كَذَا عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ". وهو في أصل وضعه يدلُّ على البناء الذي يلزم موضعاً لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة كالخيمة والمظلة. وقد نقل اللفظ إلى الاصطلاح تشبيهاً بالبناء لثباته، "وكانهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير الإعراب، سمي بناء من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول"⁽⁹⁰⁾.

والبناء في الاصطلاح النحوي مقابل للإعراب، الأصل فيه السكون لأنه لما كان الإعراب اختلافاً، وكان الاختلاف حركة، وجب أن يكون البناء سكوناً؛ لأنه يناقضه ويعاكسه. وهو بهذا المعنى لا يخرج عن معناه المعجمي والاصطلاحي لكون اللزوم على صورة واحدة تقتضي أن يكون على مثال حركة واحدة، فلا يحيد عنها.

وكما أن للإعراب ألقاباً كذلك يكون للبناء ألقاباً، فألقابُه: الضمُّ ويقابله الرفع في الإعراب. والفتح ويقابله النصب في الإعراب. والكسر ويقابله الجرُّ في الإعراب. والوقف ويقابله الجزم في الإعراب. قال سيبويه: " وإِنَّمَا ذَكَرْتُ لَكَ ثَمَانِيَةَ مَجَارٍ لِأَفْرَقَ بَيْنَ مَا يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لَمَّا يُجَدِّثُ فِيهِ الْعَامِلُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا وَهُوَ يَزُولُ عَنْهُ، وَبَيْنَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الْحَرْفُ بِنَاءً لَا يَزُولُ عَنْهُ لِغَيْرِ شَيْءٍ أَحَدَتْ ذَلِكَ فِيهِ مِنَ الْعَوَامِلِ الَّتِي لِكُلِّ عَامِلٍ مِنْهَا ضَرْبٌ مِنَ اللَّفْظِ فِي الْحَرْفِ، وَذَلِكَ الْحَرْفُ حَرْفُ الْإِعْرَابِ"⁽⁹¹⁾.

فقد ميّز سيبويه بين الإعراب والبناء من جهة العامل، كما ميّز بينهما من جهة الأثر الذي يتركه العامل. فالمعرب ما دخله العامل وترك أثراً فيه، يتمثل في حركة الإعراب، والحركة إما أن تكون حركة إعراب، وإما أن تكون حركة بناء. والبناء هو لزوم لآخر الكلمة علامة واحدة في جميع أحوالها مهما تغير موقعها الإعرابي، أو تغيرت العوامل الداخلة عليها.

(90) لسان العرب: ابن منظور، 1990م، ط(1)، دار صادر، بيروت: مادة: (بني).

(91) الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم: 13/1.

1) البناء على الضم

أ) فما يلزم الضم، أو ما ينوب عنه: يبني على الضم ستة من ظروف المكان هي: قبل، وبعد، وأول، ودون، وعوض، وحيث. كقوله تعالى: (ومن حيثُ خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام) البقرة 150.

ب - ويبني على الضم ثمانية من أسماء الجهات هي: فوق، وتحت، و وعل، وأسفل، وقدام، ووراء، وخلف، وأمام.

ج - ويبني على الضم: غير، إذا لم تضاف إلى ما بعدها، وكانت واقعة بعد لا. كقولك: اشتريت كتابا لا غير.

أو واقعة بعد ليس، نحو: قرأت فصلا من الكتاب ليس غير. ومنها " أي " الموصولة إذا أضيفت، وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا، نحو: أرفق على أيهم أضعف.

أما ما يبني على نائب الضم، فهو المنادى المثني، وجمع المذكر السالم، وما يلحقهما، نحو: يا محمدان، و يا محمدون. فالألف نابت عن الضم في المثني المنادى، ونابت الواو عن الضم في جمع المذكر السالم المنادى.

2) المبني على الفتح، وما ينوب عنه:

أ) يبني على الفتح: الفعل الماضي مجردا من الضمائر، نحو: قام، وقعد.

ب) الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد الثقيلة، أو الخفيفة، نحو: والله لأتصدقنَّ من حر مالي. أتصدقن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة. ونحو: هل تذهبنَ إلى مكة؟

ج) الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر، ما عدا اثني عشر، واثنتي عشرة، لأنهما ملحقان بالمثني.

د) المركب من الظروف الزمانية، أو المكانية، نحو: يحضر يومَ يومٍ، ويأتي العمل صباحَ مساءً، ويسقط بينَ بينَ ، وهذا جاري بيتَ بيتَ.

هـ) المركب من الأحوال، كقول العرب: تساقطوا أخولَ أخولَ. أي متفرقين.

و) الزمن المبهم المضاف إلى جملة كالحين، والوقت والساعة، نحو: حينَ دخلَ اللاعبون الملعبَ صفقَ الجمهور.

ز) المبهم المضاف إلى مبني، سواء أكان المبهم زمانا، كـ "بين"، وـ "دون"، أم كان غير زمان، كـ "مثل"، وـ "غير".

والمبني على نائب الفتح: هو اسم لا النافية للجنس. فيبنى على الياء نيابة عن الفتحة، إذا كان مثنى، أو ما يلحق به، نحو: لا رجل في الدار. ونحو: لا اثنين حاضران. أو جمعا مذكرا سالما وما يلحق به، نحو: لا بنين مهملون.

كما يبنى اسم لا النافية للجنس على الكسر نيابة عن الفتحة، إذا كان جمعا مؤنثا سالما، أو ما يلحق به، نحو: لا فتيات في المنزل.

(3) المبني على الكسر:

أ) العلم المختوم " بويه ": كنفطويه، وسيبويه، وخمارويه.

ب) اسم الفعل، إذا كان على وزن " فَعَالٍ"، كـنزالٍ، وتراكٍ، وحذارٍ.

ج) ما كان على وزن " فَعَالٍ" وهو علم لمؤنث، مثل: حذام.

د) ما كان على وزن فَعَالٍ، وهو سب لمؤنث، مثل: خبانث، ولكاع.

هـ) لفظ "أمس"، إذا استعمل ظرفا معينا خاليا من "أل"، و الإضافة. كقول الشاعر:

أراها والهاتبكي أخاها ** عشية رزئه أو غب أمس

و) و"هؤلاء"، و "هذه"، نحو قوله تعالى: (هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة) الكهف15.

وقوله تعالى: (وإن هذه أمتكم أمة واحدة) المؤمنون52.

(4) المبني على السكون:

المبني على السكون كثير، ويكون في الأفعال، والأسماء، والحروف.

أ) من الأفعال المبنية على السكون: الفعل الأمر الصحيح الآخر، مثل: اكتب، اجلس. والمضارع المتصل بنون النسوة، نحو: اكتبن، العبن، اجلسن.

ب) من الأسماء المبنية على السكون: الذي، والتي، وهذا، من، وما، ومهما، وكم، كما هو وارد في قوله تعالى: (كم تركوا من جنات وعيون) الدخان25.

ج) من الحروف المبنية على السكون: من، وعن، وإلى، وعلى، وأن، وإن، ولن، كما جاء في قوله تعالى: (قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتى رسل) الأنعام124.

أقسام الأسماء المبنية:

والأسماء المبنية قسمان:

1) أسماء ذات بناء لازم. 2) أسماء ذات بناء عارض.

أولاً: ذات البناء اللازم: وهو بناء الاسم بناء لا ينفك عنه في حال من الأحوال.

من هذا النوع: الضمائر، وأسماء الشرط، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، وكنائيات العدد، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، وبعض الظروف، والمركب المزجي الذي ثانيه معنى حرف العطف، أو كان مختوماً بويه، وما كان على وزن فَعَالٍ علماء، أو شتماً لها. وما سبق ذكره يكون مبنياً على ما سمع عليه.

ثانياً: البناء العارض: وهو ما بني من الأسماء بناء عارضاً، في بعض الأحوال، وكان في بعضها معرباً، ويشمل هذا النوع:

أ) المنادى، إذا كان علماً مفرداً، يبنى على الضم، أو نكرة مقصودة، وتبنى على ما ترفع به.

ب) اسم لا النافية للجنس، إذا لم يكن مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف، ويكون مبنياً على ما ينصب به.

ج) أسماء الجهات الست، وبعض الظروف، ويلحق بها لفظاً "حسب، وغير.

والبناء في الحروف، والأفعال أصلي، وإعراب الفعل المضارع الذي لم تتصل به نون التوكيد، ولا نون النسوة فهو عارض. وكذا الإعراب في الأسماء أصلي، وبناء بعضها عارض.

بناء الاسم لمشابهته للحرف:

يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبيهاً قوياً، وأنواع الشبه ثلاثة:

1) **الشبه الوضعي:** إذا كان الاسم على حرف، كـ"تاء" الفاعل في "قمت"، أو على حرفين كـ"نا" الفاعلين، كـ"قمتنا"، لأن الأصل في الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف إلى سبعة. فالتاء في قمت شبيهة بباء الجر ولامه، وواو العطف وفائه، و"نا" في قمتنا شبيهة بقد وبيل وعن، من الحروف الثنائية. لهذا السبب بنيت الضمائر لشبهها بالحرف في وضعه، وما لم يشبه الحرف في وضعه حمل على المشابهة، وقيل أنها أشبهت الحرف في جموده، لعدم تصرفها تنثية وجمعاً.

(2) الشبه المعنوي: وهو أن يكون الاسم متضمنا معنى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى أم لا.

فما وضع له حرف موجود كـ"متى"، فإنها تستعمل شرطا. كما جاء في قول سحيم بن وثيل الرياحي:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ** متى أضع العمامة تعرفوني

فـ"متى" هنا شبيهة في المعنى بـ"أن" الشرطية.

وقول طرفة بن العبد:

متى تأتني أصحبك كأسا روية ** وإن كنت عنها غانياً، فاغن وازدد

وتستعمل استفهاما كما هو في قوله تعالى: (ويقولون متى هذا الوعد إن كنتم صادقين) يونس48. وقوله تعالى: (فسينغضون إليك رؤوسهم ويقولون متى هذا الوعد) الإسراء 51. فـ"متى" في الآيتين السابقتين شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام.

أما الذي لم يوضع له حرف ككلمة "هنا" فإنها متضمنة لمعنى الإشارة، لم تضع العرب له حرفا، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدي بالحروف، لأنه كالخطاب والتنثية، لذلك بنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرًا، وقد أعرب هذان وهاتان مع تضمنهما معنى الإشارة لضعف الشبه لما عارضه من التنثية.

(3) الشبه الاستعمالي:

وهو أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف، وهي:

أ) كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه، وبذلك يكون الاسم عاملا غير معمول فيه كالحرف. ومن هذا النوع أسماء الأفعال، نحو: هيهات، وأوه، وصه، فإنها نائبة عن: بُعد، وأتوجع، واسكت، فهي أشبهت لبت، ولعل النائبتين عن أتمنى وأترجى، وهذه تعمل ولا يعمل فيها.

ب) كأن يفتقر الاسم افتقارا متأسلا إلى جملة تذكر بعده لبيان معناه، مثل: إذ، وإذا، وحيث من الظروف، والذي، والتي، وغيرها من الموصولات. فالظروف السابقة ملازمة الإضافة إلى الجمل. فقولك: قمت للصلاة إذ. فلا يتم معنى "إذ" إلا أن تكمل الجملة بقولك: حان الوقت. وكذلك الحال بالنسبة للموصولات، فإنها مفتقرة إلى جملة صلة يتعين بها المعنى المقصود، وذلك كافتقار الحروف في بيان معناها إلى غيرها من الكلام لإفادة الربط.

والخلاصة أنّ البناء هو ثبوت الشيء على صورة واحدة، وهو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً. والبناء فرع في الأسماء أصل في الأفعال والحروف⁽⁹²⁾.

المحاضرة 7

(92) كتاب الفصول في العربية: ابن الدهان، تحقيق فائز فارس، 1988م، ط1، دار الأمل ومؤسسة الرسالة، بيروت: 3.

المعرب

المعرب:

الاسم المعرب: ما يتغير شكل آخره بتغيير موقعه في الجملة وتغيير العوامل الداخلة عليه، كقولك: جاء زيدٌ، فهنا زيد فاعل مرفوع بالضمة.
أما قولك: رأيت زيدا، فهنا زيد مفعول به منصوب بالفتحة.
وقولك: مررت بزيد، فهنا زيد اسم مجرور بالكسرة.
فلاحظ من خلال هذه الامثلة ان آخر الاسم تغير شكله بتغيير موقعه في الجملة.
وينقسم الاسم المعرب إلى قسمين:

(1) ما يظهر إعرابه على آخر الكلمة لا يمنعه مانع. (2) وما يقدر فيه الاعراب وذلك بالنظر إلى الأسماء الصحيحة والمعتلة.

الاسم الصحيح

ما ليس في آخره حرف من أحرف العلة (الالف، والياء، ولو او)، نحو: جاء زيدٌ، ف(زيدٌ): فاعل مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة. وكذلك في الفتحة والكسرة تكون ظاهرة.

الاسم المعتل وينقسم إلى قسمين:

(1) الاسم المقصور: وهو اسم معرب ينتهي آخره بألف لازمة مفتوح ما قبلها، نحو: هدى، وفتى، ومصطفى. وتقدر فيه الحركات الثلاث (الفتحة، والضمة، والكسرة) على الألف للتعذر، كقوله تعالى: (إن الهدى هدى الله) آل عمران: 73. الهدى: اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للتعذر، هدى: خبر إن مرفوع وعلامة رفعة الضمة المقدرة للتعذر.

(2) الاسم المنقوص: وهو اسم معرب ينتهي بياء لازمة مكسور ما قبلها، نحو: القاضي، والداعي، فتقدر الضمة والكسرة عليه للثقل، وتظهر الفتحة لخفتها. نحو: يقضي القاضي بالعدل، القاضي: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة للثقل. مررت بالقاضي، القاضي: اسم مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة المقدرة للثقل. إنَّ القاض عادلٌ، القاضي: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة لخفتها.

وتحذف الياء من الاسم المنقوص إذا كان مجردا من (أل) والاضافة في حالتي الرفع أو الجر، نحو: حكم قاض، قاض: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل. مررت بقاض، قاض: اسم مجرور بعلى وعلامة الجر الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل.

ومما يقدر عليه الحركات أيضا، ما كان مضافا إلى ياء المتكلم فتقدر عليه الحركات كلها

للمناسبة، نحو، قلمي، أخي. قام أخي، أخي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للمناسبة.

المحاضرة 8

الضمائر

الضمير:

ما كُنِّي به عن متكلم أو مخاطب أو غائب⁽⁹³⁾.... وهو في اللغة يستعمل في قولهم ضَمَرَ الفرس وغيره ضموراً، وذلك من خَفَّة اللحم⁽⁹⁴⁾. والجامع بين الاستعمالين اشتراكهما في المعنى وهو الدلالة على دقة الشيء وغيبته واستتاره.

وهو سبعة أنواع: متصل، ومنفصل، وبارز، ومستتر، ومرفوع، ومنصوب، ومجرور.

الضمير المتصل

الضمير المتصل: ما لا يُبتدأ به، ولا يقع بعد (إلا) إلا في ضرورة الشعر، كالتاء والكاف من (أكرمْتُكَ) فلا يقال: (ما أكرمت إلاك) وقد يأتي في الشعر كضرورة:

وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا ** ألا يُجاورنا إلاكِ ديارُ

والضمير المتصل، إما أن يتصل بالفعل: كالواو في (حضروا)، أو بالاسم: كالياء في (أخي)، أو بالحرف: كالكاف في (عليك).

والضمائر المتصلة تسعة، وهي: (التاء، ونا، والواو، والألف، والنون، والكاف، والياء، والهاء، وها).

فالألف والتاء والواو والنون، لا تكون إلا ضمائر للرفع، لأنها لا تكون إلا فاعلاً أو نائب فاعل، نحو: (قاما، وقمتُ، وقاموا، وقمنَ).

(نا والياء): تكونان ضميري رفع، نحو: (قمنا، وتقومين، وقمي). وضميري نصب، نحو: (أبلغنا الأستاذ بالنتيجة، وأبلغني الأستاذ). وضميري جر، نحو: (أصفا الأستاذ عني وعنا).

الضمير المنفصل

(93) ينظر حدود النحو: الفاكهي (ضمن الحدود في ثلاث رسائل، تقديم وتحقيق د/ عبد اللطيف محمد العبد، 1979م، منشورات المكتبة العصرية، صيدا: 13).

(94) ينظر مقاييس اللغة: ابن فارس: 371/3، مادة (ضمر).

الضمير المنفصل: ما يصح الابتداء به، كما يصح وقوعه بعد (إلا) كأنا، في قولك: (أنا حاضرٌ) و (ما حضر إلا أنا).

والضمائر المنفصلة أربعةٌ وعشرون ضميراً: اثنا عشر منها مرفوعة وهي: (أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهن).

واثنا عشر منها منصوبة، وهي: (إياي، وإيانا، وإياك، وإياك، وإياكم، وإياكن، وإياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن).

الضميران: البارز والمستتر

الضمير البارز: ما كان له صورة في اللفظ: كالتاء في (قمتُ) والواو في: (قلموا)، والياء في: (قمي)، والنون في (يقمن).

والضمير المستتر: ما لم يكن له صورة في الكلام، بل كان مُقدراً في الذهن، نحو: (قم) وتقديرها (قم أنت).

ضمائر الرفع والنصب والجر

يقوم الضمير مقام الاسم الظاهر، فهو مثله يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، كما يقتضيه موقعه في الجملة، لأن له حكمه في الإعراب.

فالضمير المرفوع: ما كان قائماً مقام اسم مرفوع، نحو (قمتُ، وقمتِ، وتقومان، وتقومون).

عُود الضمير

إذا كان الضمير دالاً على الغيبة فلا بد له من مرجع يُرجع إليه. فهو إما أن يعود إلى اسم سبقه في اللفظ، وهو الأصل، نحو: (الدرس راجعته). فالهاء في راجعته ضمير يعود إلى (الدرس). وإما أن يعود إلى متأخر عنه لفظاً، متقدماً عليه رتبةً، نحو: (راجع درسه زيداً)، فالهاء في درسه تعود إلى زيد المتأخر لفظاً، وهو في نية التقديم، باعتبار رتبته، لأنه فاعل.

أما إذا كان مفعولاً به، وهو يلي الفاعل في الرتبة فلا يجوز، بحيث لا يمكنك القول: أكرم أخوه زيداً. في حين يجوز القول: أكرم زيدا أخوه. فالضمير في (أخوه) (عائدٌ إلى زيداً) المتقدم لفظاً على الفاعل، وإن كان متأخراً عنه في لرتبة.

وإما أن يعود إلى مذكور قبله معنىً لا لفظاً، نحو: اجتهد يكن خيراً لك، فالضمير يعود إلى الاجتهاد، والتقدير: (اجتهد يكن الاجتهاد خيراً لك).

وإما أن يعود الى غير مذكور، لا لفظاً ولا معنىً، إن كان سياق الكلام يُعينه، كقوله تعالى: { واستوت على الجودي } فالضمير يعود الى سفينة نوح المعلومة من المقام .

ضمير الفصل

وهو ضمير لا محل له من الإعراب، قد يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، ضميرٌ يطلق عليه ضمير الفصل، لبيّن أنّ ما بعده خبرٌ لا نعتٌ. وهو ضرب من التوكيد، نحو: زيدٌ هو القائم، و ظننتُ زيدا هو القائم.

المحاضرة 9

الأسماء المبهمة

عبر النحاة القدماء عن اسم الإشارة بـ(الاسم المبهم)، وذكر بعضهم اسم الإشارة في معرض التعريف بهذا الاسم.

قال سيبويه (ت180هـ): "وأما الأسماء المبهمة فنحو: هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء... وإنما صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"⁽⁹⁵⁾.

ومما ذكر في علة تسمية هذه الأسماء بالمبهمات: أنها لا يشار بها إلى شيء فيقتصر بها عليه حتى لا تصلح لغيره. ألا ترى أنك كما تقول: ذا زيد، تقول: ذا عمرو بل وينتقل هذا الاسم في الإشارة به إلى الأنواع المختلفة والأجناس المتباينة فتقول: ذا فرسي وذا رمحي. وذا ثوبي فيقع اسم الإشارة كما ترى على هذه المختلفات، ولا يختص بواحد منها دون آخر. وهذه حقيقة الإبهام."

الأسماء المبهمة، وذلك من فيمن يعقل وما فيما لا يعقل في الاستفهام والشرط والجزاء، تقول في الاستفهام "من عندك وما عندك"، وفي الجزاء تقول "من أكرمني أكرمته ومن جاءني رفعته"، وأي فيما يعقل وفيما لا يعقل في الاستفهام وفي الشرط والجزاء، تقول في الاستفهام "أي شيء عندك"، وفي الشرط والجزاء "أي رجل أكرمني أكرمته"، وأين وحيث في المكان، ومتى في الزمان تقول "أذهب أين شئت وحيث شئت واطلبنى متى شئت".

اسم الإشارة

الإشارة لغة من هو مصدر الفعل (أشارَ)، وله عدّة معانٍ؛ إذ يقال: "أشار الرجلُ يشير إشارةً: إذا أومأً بيديه... وأشار عليه بالرأي، وأشار يشير إذا ما وجّه الرأي... وأشار النار... دَفَعها"⁽⁹⁶⁾.
اصطلاحاً:

عبر النحاة القدماء عن اسم الإشارة بـ: (الاسم المبهم)، وذكر بعضهم اسم الإشارة في معرض التعريف بهذا الاسم.

قال سيبويه (ت180 هـ): "وأما الأسماء المبهمة، فنحو: هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء... وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"

(95) الكتاب، سيبويه، السابق: 281/3 .

(96) لسان العرب: ابن منظور، السابق: مادّة (شور).

وقال المبرّد (ت 285 هـ): "ومن الأسماء المبهمة، وهي التي تقع للإشارة، ولا تخصّ شيئاً دون شيء، وهي: هذا، وذاك، وأولئك وهؤلاء ونحوه"⁽⁹⁸⁾.
 واستعمل المبرّد هاهنا (المبهم) عنواناً لكلّ من اسم الإشارة والاسم الموصول⁽⁹⁹⁾.
 وقد عبّر عنه ابن السراج (ت 316 هـ): "الاسم الذي يُشار به إلى المسمّى"⁽¹⁰⁰⁾.
 واستعمل الزبيدي (ت 397 هـ) اسم: "المُشار إليه"⁽¹⁰¹⁾.
 واستعمل ابن معطي (ت 628 هـ) مصطلح: "الإشارة"⁽¹⁰²⁾.
 وعبّر عنه ابن عصفور (ت 669 هـ): بـ "المُشار"⁽¹⁰³⁾.
 واستعمل ابن مالك (ت 672 هـ) مصطلحين هما: (المُشار به)، و(ذو الإشارة)⁽¹⁰⁴⁾.
 وأوّل من استعمل عنوان: (اسم الإشارة) هو ابن جنّي (ت 392 هـ)؛ قال: "وأما أسماء الإشارة: فـ (هذا) للحاضر، والتثنية في الرفع (هذان) وفي الجرّ والنصب (هذين)"⁽¹⁰⁵⁾.
 أما من حيث التعريف فأوّل من عرّف اسم الإشارة ابن الحاجب (ت 646 هـ)؛ قال: هو: "ما وضع لمُشار إليه"⁽¹⁰⁶⁾.

(97) الكتاب: سيبويه، السابق: 5/2 .

(98) المقتضب: المبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عزيمة: 186/3 .

(99) السابق: 186/3 - 197 .

(100) الأصول في النحو: ابن السراج، السابق: 2/2 .

(101) الواضح في علم العربية، محمّد بن الحسن الزبيدي، تحقيق أمين علي السيّد: 34 .

(102) الفصول الخمسون: ابن معطي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د ط، د ت: 230 .

(103) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، 1400 هـ/1980م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، د ط: 135/1 .

(104) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمّد كامل بركات: 21 .

(105) اللمع في العربية: ابن جنّي، تحقيق: د/ حسين محمد محمد شرف، 1399 هـ/1979م، الطبعة (1)، عالم الكتب، القاهرة: 104 .

(106) شرح الرضيّ على الكافية: تحقيق يوسف حسن عمر: 471/2 .

وعرّف ابن عصفور (ت669هـ) اسم الإشارة بأنّه: "ما علّق في أوّل أحواله على مسمّى بعينه في حال الإشارة إليه"⁽¹⁰⁷⁾.

وعرّفه ابن مالك (ت 672 هـ) بأنّه: "ما وُضع لمسمّى، وإشارة إليه"⁽¹⁰⁸⁾.
وعرّفه جمال الدين الفاكهي بأنّه: "اسم مظهر دلّ بإيماءٍ على حاضر أو منزل منزّله"⁽¹⁰⁹⁾.

اسم الموصول

الموصول: اسم مفعول من الفعل (وَصَلَ) المتعدّي، ذلك أنّ هذا الفعل يُستعمل لغةً متعدّياً تارة ولازماً أخرى؛ يقال: "وَصَلَ الشّيءَ بالشّيءِ يَصِلُهُ وِصْلاً وِصْلَةً... ووَصَلَ الشّيءُ إلى الشّيءِ وِصْلاً... انتهى إليه وِبلّغهُ"⁽¹¹⁰⁾.
واصطلاحاً:

أقدم ما تضمن الموصول بمعناه الاصطلاحي هو كتاب المبرّد (ت285هـ)؛ فله فيه باب بعنوان: (باب الصلة والموصول)، قال فيه: "إنّ الصلة موضحة للاسم، فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة، ألا ترى أنّك لو قلت: جاءَ الذي، أو: مررت بالذي، لم يدلك ذلك على شيء حتّى تقول: مررتُ بالذي قام، فإذا قلت ذلك وضعت اليد عليه؟"⁽¹¹¹⁾.
وعبّر عنه الرّماني (ت384هـ) بـ: "الاسم الناقص"⁽¹¹²⁾.
واستعمل ابن الأنباري (ت577هـ) "اسم الصلة"⁽¹¹³⁾ للدلالة عليه.
ولم يخصها سيبويه بعنوان خاصّ، إلّا أنّه أشار في كتابه: أنّ هذه الأسماء تتميز بحاجتها

(107) المقرّب: ص298.

(108) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، السابق: 39.

(109) شرح الحدود النحوية: جمال للفاكهي، تحقيق: د/ محمد الطيب الإبراهيم، 1417هـ/1996م، ط(1)، دار النفائس، بيروت: 117.

(110) لسان العرب: السابق، مادّة (وصل).

(111) المقتضب: المبرّد، تحقيق عبد الخالق عزيمة: 191/3 - 197.

(112) الحدود في النحو: الرّماني، ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة، تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني: 47-49.

(113) أسرار العربية: أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق فخر صالح قدارة: 326.

إلى الصلة⁽¹¹⁴⁾، التي عبّر عنها في موضع آخر بـ: الحشو⁽¹¹⁵⁾.
وعرفه الزبيدي (ت379هـ) بقوله: "اعلم أنّ من الأسماء ما لا يتمّ بنفسه حتّى يوصل
بغيره، فيكون اسماً، فمنها: الذي والتي... ولا بُدّ أن يكون في الصلة ذكر من الموصول
يرجع إليه ويتعلّق به"⁽¹¹⁶⁾. ويقصد بالذكر: (الضمير العائد).
وعرّفه الزمخشري (ت538هـ) بأنّه: "ما لا بُدّ له في تمامه اسماً من جملة تردفه من
الجمال التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه، وتسمّى هذه الجملة صلةً، ويسمّيها
سيبويه الحشو، وذلك قولك: الذي أبوه منطلق.." ⁽¹¹⁷⁾.
وعرّفه ابن الحاجب (ت646هـ) بقوله: "الموصول: ما لا يتمّ جزءاً إلاّ بصلةٍ
وعائد" ⁽¹¹⁸⁾.
وقال ابن مالك (ت672هـ) في تعريف الاسم الموصول: هو "ما افتقر أبداً إلى عائدٍ أو
خلفه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية.." ⁽¹¹⁹⁾.
وعرّفه ابن الناظم (ت676هـ) بأنّه: "ما افتقر إلى الوصل بجملة معهودة، مشتملة على
ضمير لائق بالمعنى.." ⁽¹²⁰⁾.
فقد جملة الصلة بكونها: (معهودة)، للتمييز بين الاسم الموصول وبين النكرة الموصوفة
بجملة.

وكان لابن هشام (ت761هـ) تعريفان، أولهما هو الاسم المفتقر إلى صلةٍ وعائد ⁽¹²¹⁾.
وثانيهما: ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامّين أو وصف
صريح، وإلى عائدٍ أو خلفه ⁽¹²²⁾.

(114) ينظر الكتاب: سيبويه، السابق: 105/2.

(115) نفسه: 69/3.

(116) الواضح في علم العربية: أبو بكر الزبيدي، تحقيق أمين علي السيّد: 126.

(117) المفصل في علم العربية: جار الله الزمخشري، السابق: 142.

(118) شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر: 5/3.

(119) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمّد كامل بركات، السابق: 33.

(120) شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، تحقيق: د/عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د ط، د ت:

(121) شرح قطر الندى: 124.

وقال في شأنه الأزهري (ت905هـ): "ما افتقر إلى الوصلِ بجملة خبرية أو ظرف أو
مجرور تامين وإلى عائد" (123).

المحاضرة 10

أسماء الأفعال

(122) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، 1986م، ط(1)،
المكتبة العصرية، صيدا، بيروت: 141.

(123) شرح الأزهريّة الشيخ خالد الأزهري: 93.

أسماء الأفعال وأسماء الأصوات

تعريف اسم الفعل:

لفظ ناب عن الفعل، في معناه واستعماله، غير متأثر بالعوامل الداخلة على الفعل، مفيدا للكثرة والتوكيد، نحو: شتان ما بين الثريا والثرى. وصه عن بذية الكلام.

أقسامه:

ينقسم اسم الفعل إلى ثلاثة أقسام:

(1) اسم فعل مرتجل.

(2) اسم فعل منقول.

(3) اسم فعل معدول.

أولا- اسم الفعل المرتجل:

هو كل كلمة وضعت من أول أمرها " اسم فعل "، نحو: هيهات، وأف، وصه، ومه.

ثانيا: اسم الفعل المنقول:

وهو ما استعمل في غير اسم الفعل، ثم نقل إليه، ولا يكون إلا سماعيا، لأنه لا قاعدة له ينقاس عليها، ويكون النقل عن الآتي:

(ا) عن الجار والمجرور، نحو: (عليك)، بمعنى: الزم. ونحو: أتينا عليك.

ونحو: عليك بالصبر، فالجار والمجرور (عليك) نقلت إلى اسم فعل أمر بمعنى: الزم.

ومنه قول الشاعر :

ألكني يا عيين إليك قولا ** سأهديه إليك إليك عني

الشاهد: قوله: (إليك عني)، فإليك وهي في الأصل جار ومجرور نقلت إلى اسم الفعل بمعنى: ابتعد، وتنح.

(ب) عن الظرف: نحو: أمامك، بمعنى (تقدم). ونحو: النجاح مأمول أمامك، ف (أمامك): ظرف مكان، كما يستعمل اسم فعل أمر بمعنى: تقدم.

ومنه : وراءك بمعنى: تأخر، ودونك، بمعنى: خذ.

(ج) عن المصدر: نحو: رويدك، بمعنى: أمهله. فـ (رويدك) مصدر منقول إلى اسم الفعل. وبله، في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف " لدع، واترك " (124)، نحو: بله الكذب، بمعنى: اترك الكذب.

ملحوظة

إذا جر ما بعد " رويد، و بله " كانت مصادر، وإذا نصب ما بعدها كانت أسماء أفعال، وكذلك الحال في كل اسم فعل أصله مصدر.

(د) عن حرف تنبيه: نحو " ها "، وهو من الأصوات المسمى بها الفعل في الأمر، ومسماه (خذ). ومنهم من يجعله ثنائياً. مثل صه، ومه. نحو قولك: ها كتابا، بمعنى خذه.

و قد تلحقه كاف الخطاب. فيقال: هاك يا رجل. وهاكما يا رجلا. وهاكم يا رجال (125).

ثالثاً- اسم الفعل المعدول:

1) يعدل عن الفعل، نحو: حذار وتراكم، فهما معدولان عن احذر و اترك، وهذا النوع قياسي لأنه يبني على صيغة (فَعَالٍ) من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف (126). نحو: ضراب، ونزال.

2) يعدل اسم الفعل عن مصدر علم. ك: فُجَّار، و بُدَّاد.

وتبنى بشرط أن اجتمع فيها ما اجتمع في (نزال)، و(تراك) من التعريف والتأنيث والعدل، فهي محمولة عليه في البناء، لأنها على لفظه، ومشابهة له.

3) أن يعدل عن صفة. نحو: يا فساق، و يا خبات.

والأصل: يا فاسقة، ويا خبيثة. وإنما عدل إلى (فَعَالٍ) لضرب من المبالغة في الفسق والخبث.

(124) أوضح المسالك: ابن هشام، السابق: 3 / 119 .

(125) شرح المفصل: ابن يعيش، السابق: 43/4.

(126) شرح ابن عقيل: السابق: 303/2.

4) ما ورد على صيغة (فعل)، وهو ضرب من المرتجل، لأنه لم يكن قبل العلمية بإزاء حقيقة معدولا، ومن ذلك: حَزَامٌ بالبناء على الكسر. وهو اسم من أسماء النساء معدول عن حازمة علما... (127).

أنواع اسم الفعل من حيث الدلالة الزمنية:

1) اسم الفعل الماضي:

وهو كل اسم فعل يدل على الفعل الماضي، ولا يقبل علامة من علاماته، كتاء الفاعل، أو تاء التأنيث. ك(هيهات)، بمعنى بَعْدَ. وإذا وقعت بعد اسم الفعل الماضي "لام" تكون زائدة. نحو قوله تعالى: "هيهات هيهات لما توعدون" المؤمنون 36.

ومنه: بَطَانٌ بمعنى أبطأ، وسرعان بمعنى أسرع، وشتان بمعنى بَعْدَ.

وقد تزداد "ما بين" بعد شتان. نحو: شتان ما بين الأمرين. وجاز عدم زيادتها (128).

يقول ابن يعيش: "وكان الأصمعي ينكر هذا الوجه، ويأباه، وحجته أن شتان ناب عن فعل تقديره: تفرق وتباعد وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلين، لأن التفرق لا يحصل من واحد، والقياس لا يأباه من جهة المعنى، لأنه إذا تباعد ما بينهما، فقد تباعد كل واحد منهما من الآخر" (129).

2) اسم الفعل المضارع:

هو اسم الفعل الدال على المضارع، ولا يقبل علامة من علاماته، ك(لم) الجازمة، والسين، وسوف. نحو: أف، بمعنى "أتضجر".

ومنه: (أه)، و (أواه)، بمعنى: أتوجع.

كقول الشاعر:

فأوه لذكراها إذا ما ذكرتها ** ومن بَعْدِ أرض بيننا وسماء

فكلمة (أوه) بتسكين الواو، وكسر الهاء، وهي اسم فعل بمعنى الفعل المضارع: أتوجع.

(127) ينظر شرح المفصل: ابن يعيش، السابق: 50/4 . 62 .

(128) التذكرة في قواعد اللغة العربية: محمد خليل الباشا، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1985م: 102.

(129) شرح المفصل، ابن يعيش، السابق: 38/4.

ومن أسماء الأفعال الدالة على المضارع: بجل، وقد، وقط، وهي بمعنى: يكفي، وقد تزداد الفاء في أول قط لتزيين اللفظ فتصبح (فقط)، كما تزداد الكاف في آخر (قد)، و(قط) فتصبح (قدك)، و (قطك)، وقد تزداد ياء المتكلم على (قد) فتصبح (قدي).

ومنها أيضا: بَخَّ، وبَحَّ، وبدَّ، وبَّه، وكلها بمعنى أتعجب، أو أمدح. وهذه نادرة الاستعمال. ومنها: زه، بمعنى استحسنت. ومنها كذلك: أو، و واها، و وِي، بمعنى أتلهف.

وقد تزداد الكاف على (وي) فتصبح ويك، ومنهم من جعلها مختصر ويك⁽¹³⁰⁾، ومعناها: التحريض. كقوله تعالى: "ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر" القصص 82.

(3) اسم فعل الأمر:

وهو الذي يدل على معنى فعل الأمر، ولا يقبل علامة من علاماته، كياء المخاطبة، أو نون التوكيد. ومنه: أمين بمعنى استجب، وإيه بمعنى زد، وصه بمعنى اسكت، ومه بمعنى كف، وحي بمعنى أقبل، ورويد بمعنى أمهل، وهلم بمعنى أحضر، وهات بمعنى أعطى، وها بمعنى خذ، وحيهل بمعنى أنتي، وبله بمعنى دع، وتراك بمعنى اترك، ومناع بمعنى امنع. نحو: حي على الصلاة.

ومن هذه الأسماء أيضا: إليك بمعنى اعتزل، وأمامك بمعنى تقدم، وعندك، ولديك، ودونك، وهاك، وها، وهي بمعنى خذ، ووراءك بمعنى تأخر، ومكانك بمعنى اثبت.

والكاف في (عندك) وما بعدها من أسماء الأفعال تكون مجرورة بالإضافة، أو بحرف الجر. وعليّ الأمر بمعنى أقبل عليه، وإليّ بمعنى عجل به. ومنه: هيا، وهيت بمعنى أسرع. وهات بمعنى أعطني. ومنه: حيهل بمعنى أنت. وهو مركب من حي وهل وفيه لغات منها البناء على الفتح بدون تنوين، والفتح مع التنوين، وحيهلا بالألف.

استعمال أسماء الأفعال:

تستعمل أسماء الأفعال بصورة واحدة للمفرد والمثنى والجمع، مع التذكير والتأنيث، ما عدا اسم الفعل المتصل بكاف الخطاب.

نحو: صه أيها الطالب. أو أيتها الطالبة. وصه أيها الطالبان. أو أيتها الطالبتان.

وصه أيها الطلاب. أو أيتها الطالبات.

(130) التذكرة في قواعد اللغة: محمد الباشا: 102.

أما إذا كان اسم الفعل متصلاً بالكاف، طابقت الكاف المخاطب، نحو: إليك الكتاب.
وإليك الكتاب. وإليكما الكتاب. وإليكم الكتاب. وإليكن الكتاب.

عمل أسماء الأفعال:

تعمل أسماء الأفعال عمل الأفعال التي نابت عنها، فترفع الفاعل ظاهراً، أو مضمراً.
الفاعل الظاهر، نحو: شتان المجتهد والمهمل.

ومنه قول الشاعر:

هيهات هيهات العقيق ومن به ** وهيهات خل بالعقيق نواصله

الفاعل المضمّر، نحو: نزال، وصه، ومه.

ففي أسماء الأفعال السابقة ضمائر مستترة. ومنها اسكت، واكف.

وجميع أسماء الأفعال المذكورة سابقاً جاءت بمعنى أفعال لازمة.

أما إذا كانت أسماء الأفعال بمعنى أفعال متعدية فهي ترفع فاعلاً، وتنصب مفعولاً به،
نحو: دراك زيدا. أي: أدركه. وضراب علياً. أي: اضربه. فالفاعل في دراك، وضراب
ضمير مستتر. أما "زيد، وعلي" فهما مفعولان بهما.
وقد يتعدى أيضاً بالباء⁽¹³¹⁾، نحو: حيّهل بخليل.

ويجب تأخير معمول اسم الفعل، ولا يستوي مع الفعل في تقديم معموله عليه، نحو: دراك
زيداً، فيمكن القول أيضاً أدرك زيدا. ويمكن القول: زيدا أدرك، ولا يمكن القول: زيدا
دراك⁽¹³²⁾.

أسماء الأفعال بين التعريف والتنكير:

(131) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار
الكتب العلمية، 1420هـ/2000م: 613.

(132) الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، 1431هـ/2010م: 2/68.

تكون أسماء الأفعال من قبل المعنى أفعالا، ومن قبل اللفظ أسماء ، جعل لها تعريف وتكبير.

وعلامة المعرفة منها تجرده من التنوين، وعلامة النكرة منها استعماله منونا. وقد ألزم النحاة بعض أسماء الأفعال التعريف ك: نزال ، وبله ، وآمين . وألزموا بعضها التكبير ك: كواها وويها . وقد استعملوا بعضها معرفة ونكرة. فما نونوه قصدوا تنكيهه كقولهم: صه، وأف، وما لم ينونوه قصدوا تعريفه كصه، وأف بلا تنوين⁽¹³³⁾.

التطبيقات:

رويد: اسم فعل أمر بمعنى أمهل، وذلك إذا اتصل بالكاف، أو تلاه اسم منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت، وهو حينئذ غير منون، نحو: رويدك في السير، ورويدك زيدا، أي أمهله.
"بخٍ بخٍ يا بان الخطاب".

بخ: اسم فعل أمر بمعنى استحسّن، ويستعمل غالبا مكرورا منونا بالكسر، وتكراره للمبالغة، والأصل فيه البناء على السكون، أما إذا وصل بما بعده فالتنوين فيه أرجح، كقول الشاعر:

روافده أكرم الرافدات ** بخٍ بخٍ لبحر خضم

ومجيئه غير منون قول الأعشى:

بين الأشج وبين قيس باذخ ** بخٍ بخٍ لوالده وللمولود

بدار: اسم فعل أمر معدول بمعنى أسرع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. نحو: بدار أيها الطالب.

بطآن: اسم فعل ماض بمعنى أبطأ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو.

تراك: اسم فعل أمر مبني على الكسر بمعنى اترك، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت، كقول الهذلي:

(133) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ط(1)، 1417

هـ/1997م: 3 / 207.

ٲراكها من أبل ٲراكها ** أما ٲرى الخيل لى أوراكها

المأضرة 11

أسماء الاستفهام

معانيها وإعرابها:

جميع أسماء الاستفهام مبنية ما عدا (أي) فهي معربة.

أ- (من، ما، ماذا): وهذه الأسماء تدل على العاقل (من)، وغير العاقل (ما، ماذا)، ولها حالات إعرابية:

مَنْ:

اسم استفهام، وتعرب حسب موقعها في الجملة، فقد تكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، نحو: من الطارق، فـ"من" اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و"الطارق": خبر مرفوع، ونحوها: من صدره رحب، فـ"من": اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، صدر: مبتدأ ثان وهو مضاف والهاء مضاف إليه، رحب: خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية في محل رفع خبر المبتدأ الأول. ونحو: من هذا، من: اسم استفهام مبني في محل رفع خبر مقدم، وهذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. ونحو: جار من هذا، فـ"جار": خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة، من: اسم استفهام مبني في محل جر مضاف إليه، وهذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. وقول أبي فراس:

بمن يثق الإنسان فيما ينوبه ** ومن أين للحرّ الكريم صاحب

بمن: جار ومجرور. ويمكن من خلال إعراب الأمثلة السابقة استقراء ما يلي: إذا كان بعد من جملة اسمية أو شبه جملة فهي مبتدأ، وإذا كان بعدها جملة فعلية فهي مبتدأ أو مفعول به، وإذا كان بعدها اسم فهو خبر مقدم، ومثلها مثل ما الاستفهامية. كما يتبين في قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً). البقرة: 245، مَنْ: استفهامية في محل رفع على الابتداء، وخبره: ذا، والذي: نعت: لـ"ذا"، أو: بدل منه، ومنع أبو البقاء أن تكون: من، وذا، بمنزلة اسم واحد، كما كانت: ما، مع: ذا، قال: لأن: ما، أشد إبهاماً من: مَنْ، إذا كانت: من، لمن يعقل. وبعضهم يجيزون تركيب: من، مع: ذا، في الاستفهام وتصيرهما كاسم واحد، كما يجيزون ذلك في: ما، و: ذا، فيجيزون في: من ذا عندك، أن يكون: من وذا، بمنزلة اسم الاستفهام.

ما: ما اسم استفهام (134)، كقول المتنبي:

أين الذي الهرمان من بنيانه ** ما قومه؟ ما يومه؟ ما المصرع؟

وتعرب مبتدأ إذا وقعت أمام النكرة، وأمام المعرفة تعرب خبراً مقمداً. وقد يلحق بما الاستفهامية كلمة "ذا"، وفي هذه الحالة يمكن إعرابها على ثلاثة أوجه: الوجه الأول: جعلها كلمة واحدة وتعرب حسب موقعها من الإعراب، ماذا في حقيبتك؟ فـ"ماذا" - كلمة واحدة - اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والجار والمجرور في محل رفع خبر. ونحو: ماذا فعلت؟ ماذا: مفعول به مقدم. الوجه الثاني: اعتبار ذا زائدة لا محل لها من الإعراب، وتعرب ما حسب موقعها من الإعراب، نحو: ماذا في يدك، ما: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، ذا: زائدة، وشبه الجملة في محل رفع خبر. الوجه الثالث: اعتبار ذا اسم موصول وبالتالي تكون خبراً لـ"ما": اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، وذا: اسم موصول مبني في محل رفع خبر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. ومثله قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ) المائدة: 4. ويحتمل أن يكون ماذا كلها استفهاماً، والجملة خبر. ويحتمل أن يكون ما استفهاماً، وذا خبراً. أي: ما الذي أحل لهم؟ والجملة إذ ذاك صلة. والظاهر أن المعنى: ماذا أحل لهم من المطاعم، لأنه لما ذكر ما حرم من الميتة وما عطف عليه من الخبائث، سألوا عما يحل لهم؟ وقوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَّاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) النحل: 24، فـ"ماذا" اسم استفهام مفعول به للفعل أنزل، أو مبتدأ خبره ذا بمعنى الذي، وعائده في أنزل محذوف أي: أي شيء الذي أنزله.

ومن "ما" الاستفهامية: قوله تعالى: (وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) يونس: 60.

وما: الواو حرف عطف، وما: استفهامية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ.

ظنُّ: خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف.

الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

يفترون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة في محل رفع فاعله، وجملة يفترون لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. على الله: جار ومجرور متعلقان بيفترون.

الكذب: مفعول به منصوب بالفتحة.

(134) إذا سبقت ما بحرف جر حذف ألفها وجوبا، بم، لم، عمّ، علام ... وتعرب جار ومجرور.

يوم القيامة: يوم ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالمصدر " ظُنُّ "، والتقدير: أي شيء ظُنُّ المفترين في ذلك اليوم أنه صانع بهم. ومفعولا الظن سدت مسدهما أن المقدره وما بعدها، ويم مضاف، والقيامة مضاف إليه.

ويجوز في ما بعدها الرفع والنصب إذا سبق الواو ضمير منفصل، نحو: ما أنت وزيدٌ أو زيداً. الرفع إذا قصد العطف، و النصب إذا اعتبرنا الواو واو المعية. وأما إذا سبقها ضمير متصل، فليس إلا النصب، نحو: ما لك وزيداً.

ب- (متى، أيان، أين، أنى) وتدل على الزمان والمكان، وحالاتها الإعرابية هي:

متى:

اسم استفهام مبني في محل نصب على الظرفية الزمانية، نحو: متى حلّ الضيف؟ متى: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان للفعل الموالي. ونحو: متى الامتحان، متى: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم، الامتحان: مبتدأ مؤخر. ونحو: متى كان الامتحان، متى: اسم استفهام مبني في محل نصب ظرف زمان وشبه الجملة متعلقة بمحذوف خبر كان، والامتحان: اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة. وقوله تعالى: (ويقولون متى هذا الوعد إن كنتم صادقين) يونس48.

ويقولون: الواو للاستئناف، يقولون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، واو الجماعة في محل رفع فاعل. متى: اسم استفهام عن الزمان مبني على السكون متعلق بمحذوف في محل رفع خبر مقدم. هذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل لرفع مبتدأ مؤخر. الوعد: بدل مرفوع بالضمة. إن: حرف شرط جازم.

كنتم: فعل الشرط والضمير المتصل في محل رفع اسم كان.

صادقين: خبر كان منصوب بالياء، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: فمتى هذا الوعد. وجملة كنتم في محل جزم فعل الشرط، وجملة يقولون استئنافية لا محل لها من الإعراب.

ملحوظة: (متى) تشمل على الأوقات فأقيمت مقامها ليلزم المسؤول الإجابة بوقت معين، فمثلا إن سئل شخص بصيغة، أتسافر يوم الجمعة؟ لجاز ألا يريد المخاطب السفر إلا في اليوم الثاني، فيجيب: لا، فيلزم السائل تكرير السؤال مرارا، إلا أنّ (متى) يسقط بها هذا التطويل، وتجبر المخاطب على الإجابة بوقت معين، متى تسافر؟ فيجيب يوم الجمعة. وكذلك حكمها في الجزاء كقولك: متى تسافر أسافر، ف "متى" توجب التعيين عن سفرك للذي تخاطبه، وقولك: إن تسافر يوم الجمعة أسافر معك، من المحتمل أن يسافر في غيره من الأيام، ولا يجب عليك السفر، فلما صارت (متى) فيها عموم للأوقات استعملت في

الجزء وتضمّنت معنى حروف الشرط، ولهذا السبب استحقت البناء. و بعبارة أوضح، أنّ "متى" نائبة عن حرف الاستفهام في الاستفهام، وعن حرف الجزاء في الجزاء، كقولك: متى تسافر؟ هو نائب عن قولك: أتسافر يوم الخميس أو يوم الجمعة؟ ملما تضمنت حرف الاستفهام والجزاء، والحروف مبنية وجب أن يبنى ما قام مقامه⁽¹³⁵⁾.

إِيَان:

اسم استفهام ظرف زمان للدلالة على المستقبل، معناه أي حين، كقولك: أيان تمتحن؟ أيان: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف زمان، وقول الله تعالى: (أيان مرساها) الأعراف: 187. وإيَّانَ بكسر الهمزة لغة، و بها قرأ السلمي: "إيان يبعثون". والآن اسم للوقت الذي أنت فيه، وربما فتحوا اللام وحذفوا الهمزتين، فقالوا: لان بمعنى الآن.

أَيْن:

تختصّ للسؤال عن المكان، وهي متضمنة لحرف الاستفهام والجزاء، وسأفصلّ هذا أكثر مع (متى) لأنها بمنزلتها في السؤال عن الزمان.

تعرب ظرف⁽¹³⁶⁾ مكان دائماً، كقولك: أين مقامك؟ اسم استفهام مبني على الفتح في محل ظرف مكان، وهو متعلّق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ "مقام". وننبّه هنا التنبيه أنّ اسم الاستفهام الدالّ الظرف يعرب: إمّا خبر مقدم متعلق بمحذوف إذا كان بعده اسم أو فعل ناقص. وإمّا ظرف إذا كان بعده فعل تام متعلق به.

وقد تعرب ظرف مكان والعامل فيه فعل الشرط، وهو جازم لفعلين مضارعين، وغالبا ما يقترن في هذه الحالة بـ "ما" أينما تكونوا يدرككم الموت". النساء: 78.

أَنَّى:

اسم يستعمل استفهاماً بمعنى: كيف، وهي مبنية لتضمن معنى حرف الشرط، وحرف الاستفهام، وهو في محلّ نصب، و العامل فيه فعل الشرط، نحو: أنى تحل تجده في انتظارك، أنى: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان لفعل الشرط تحل. وقول الشاعر:

(135) العلل في النحو، الوراق(أبو الحسن محمد بن عبد الله، ت371هـ)، مها مازن المبارك، السابق: 98.

(136) اسم الاستفهام الدال على الظرف له إعرابان لا أكثر: إذا ورد بعده اسم أو فعل ناقص فهو متعلق بمحذوف خبر مقدم. وإذا ورد بعده فعل تام فهو ظرف متعلق بهذا الفعل.

خَلِيلِي أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا ** أَخَا غَيْرِ مَا يَرْضِيكَمَا لَا يَحَاوِلُ

تَأْتِيَانِي، تَأْتِيَا: فعْلَانِ مَجْزُومَانِ بِـ"أَنِّي"، وَعَلَامَةُ جِزْمَهُمَا حَذْفُ النُّونِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى:

(أَنِّي يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا) البقرة: 247. أَنِّي، هُنَا بِمَعْنَى: كَيْفَ؟ وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَيَكُونُ: الظَّاهِرُ أَنَّهَا نَاقِصَةٌ، وَلَهُ: فِي مَحَلِّ الْخَبَرِ، فَيَتَعَلَقُ بِمَحْذُوفٍ وَهُوَ الْعَامِلُ فِي: أَنِّي، وَعَلَيْنَا: مُتَعَلِّقٌ بِالْمَلِكِ، عَلَى مَعْنَى الْإِسْتِعْلَاءِ، تَقُولُ: فُلَانٌ مَلِكٌ عَلَى بَنِي فُلَانٍ، وَقِيلَ: عَلَيْنَا، حَالٌ مِنْ: الْمَلِكِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي سِئْتُمْ) البقرة: 223. فـ"أَنِّي" لِلنَّحَاةِ فِيهَا أَقْوَالٌ:

فَأَتُوا: الْفَاءُ الْفَصِيحَةُ حَرْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَسُمِّيَتْ بِالْفَصِيحَةِ لِأَنَّهَا أَفْصَحَتْ عَنْ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ، أَتُوا فَعَلَ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ النُّونِ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ فَاعِلِهِ، وَالْأَلْفُ فَارِقَةٌ.

حَرْثَكُمْ: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَالْكَافُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِالْإِضَافَةِ.

أَنِّي: اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبِ ظَرْفِ زَمَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِسِئْتُمْ، وَقِيلَ: هُوَ فِي مَحَلِّ نَصْبِ حَالٍ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ سِئْتُمْ أَيْضًا، وَقِيلَ: هُوَ ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَتُوا.

سِئْتُمْ: فَعْلٌ وَفَاعِلٌ وَالْمِيمُ عِلَامَةُ الْجَمْعِ، وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ. وَجُمْلَةُ سِئْتُمْ فِي مَحَلِّ جَرِّ

ب- كَيْفَ:

فَهِيَ لِلسُّؤَالِ عَنِ الْحَالِ، وَمَتَضَمَّنَةٌ مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ وَلَا يَجُوزُ الْجِزْمُ بِهَا كَمَا جَازَ لـ"أَيْنَ" وَ"مَتَى" - كَمَا سَبَقَ شَرَحَ ذَلِكَ - لِسَبَبٍ وَاحِدٍ، فَصِيغَةٌ: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ، تَضَمَّنَتْ شَرْطَ، مَتَى كَانَ فِي مَكَانٍ أَنْ يَكُونَ هُوَ أَيْضًا فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، وَكَذَلِكَ بِصِيغَةِ: مَتَى تَسَافِرْ أَسَافِرْ. وَلَكِنِ الصِّيغَةُ بِـ"كَيْفَ" فَهِيَ سُؤَالٌ عَنِ الْحَالِ، وَلَا يَشْتَرِطُ بِهَا، وَلَوْ افْتَرَضْنَا ذَلِكَ لَكَانَ الشَّرْطُ يَفْتَضِي فِي أَيِّ حَالٍ كَانَ الْمُخَاطَبُ أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ هُوَ الْمُسْتَفْهَمُ فِيهَا، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْمُخَاطَبُ الْمَسْئُولُ عَنْ أَحْوَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ يَتَعَدَّرُ أَنْ يَتَّفِقَ لِلْمَجَازِيِّ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهَا، وَلِذَا سَقَطَ عَنْهَا الْجِزْمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (يَنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ يُصَوِّرْكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ) آلِ عِمْرَانَ: 6، وَجَوَابُهَا فِي ذَلِكَ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ قَبْلِهِ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ جِزْمَهَا مُطْلَقًا وَقِيلَ بِشَرْطِ افْتِرَاقِهَا بِمَا، وَأَمَّا، وَلَوْ.

وَكَيفَ الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ إِذَا وَقَعَ أَمَامَ الْفِعْلِ التَّامِ أَعْرَبَ حَالًا، كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّيِّ:

كَيْفَ لَا تَأْمَنُ الْعِرَاقَ وَمِصْرَ ** وَسِرَايَاكَ دُونَهَا وَالْخِيُولَ

وإذا وقعت أمام الفعل الناقص أعربت خبراً مقدماً له، كقول شوقي:

كيف كنا؟ ولا تسل كيف كنا؟ ** نتساقى من الهوى ما نشاء

وبهذا فإنّ لـ"كيف" إعرابين فقط، الأول: تعرب حالاً إذا تلاها فعل تام. والثاني: تعرب خبراً مقدماً إذا كان بعدها اسم أو فعل ناقص.

وبعدها يجوز الرفع والنصب إذا سبق الواو ضمير منفصل، وأما إذا سبقها ضمير متصل، فليس إلا النصب، كقولك: كيف أنت و زيدٌ، أو زيداً، برفع زيد إذا كان القصد بالواو العطف، أما إذا كان القصد بها المعية كان النصب لـ"زيد" على أساس أنه مفعول معه.

كم:

اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وهي على قسمين: استفهامية بمعنى أيّ عدد، بمعنى آخر فهي تسأل عن العدد، ولها الصدارة كباقي أسماء الاستفهام إلا إذا سبقت بحرف جر. وخبرية بمعنى عدد كثير، وكل منهما أحوج إلى- ما يفسر إبهامه، لهذا يقتضي تمييزاً بعده، ويكون إمّا اسم استفهام محله من الإعراب بحسب موقعه في الجملة، ومميزها مفرد منصوب، نحو: كم درها عندك؟ كم: اسم استفهام مبتدأ، درهما تمييز منصوب. ونحو: كم قصيدة حفظت؟ "كم": اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به للفعل الموالي. ونحو: كم خطوة خطوت، "كم": اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق، ونحو: كم مسافة قطعت، "كم": اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان. ونحو: كم وقتاً استغرقت؟ "كم": اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان.

أو تكون خبرية وهي من كنايات العدد يكتنّى بها عن العدد الكثير، ومميزها مفرد أو جمع مجرور. وإما بإضافتها إليه أو بمن، كقول الفرزدق:

كم عمّة يا جرير وخالّة ** فدعاء قد حلبت علي عشاري

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً: أمّا النصب فقيل إن لغة تميم نصب تمييز الخبرية إذا كان مفرداً. وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم: أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنّ يخدمنني فقد نسيتهن، وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت، وأفرد الضمير حملاً على لفظ كم. وأمّا الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت بلك، و فدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة، كما حذف لك من صفة خالّة مدلولاً عليها بلك الأولى، والخبر "قد حلبت"، ولا بدّ من تقدير قد حلبت أخرى، لأن المخبر عنه حينئذٍ متعدد لفظاً ومعنى، نظير زينب وهدى قامت. وكم هاهنا ظرف أو مصدر والتمييز محذوف: أي كم وقت أو حلبة.

ومثله قوله تعالى: (قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ). البقرة: 259، "كم": ظرف أي: كم مدة لبثت؟ وهو سؤال على سبيل التقرير. وقوله تعالى: (كم تركوا من جناتٍ وعيون) الدخان25.

كم: خبريه مبنية على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لتركوا.

تركوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، واو الجماعة في محل رفع فاعل. من جنات: جار ومجرور متعلق بمحذوف في محل نصب حال من المفعول به "كم".

وعيون: الواو حرف عطف، عيون معطوفة على جنات.

تذكير: تتفق كم الخبرية والاستفهامية في الاسمية، والبناء على السكون، والافتقار إلى المميز لإبهامهما، وجواز حذفه لدليل، ولزوم الصدر كما سيأتي، وفي وجوه الإعراب فإن تقدمهما جار فمحلها جر وإلا فإن كُنِّي بهما عن الحدث، أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية، ك"كم ضربة أو يوماً ضربت"، وإن كُنِّي بهما عن الذوات، فإن لم يلها فعل، ك"كم رجل عندي؟" أو كان لازماً، ك"كم رجلاً قام؟" أو متعدياً رافعاً لضميرهما، ك"كم رجل ضرب زيداً؟"، أو لسببهما، ك"كم رجل ضرب أبوه زيداً؟" أو أخذ مفعوله، ك"كم رجل ضربت زيداً؟" فهما في ذلك كله مبتدآن وما بعدهما خبر، وإن كان متعدياً لم يشغل بشيء، ك"كم عبد ملكت"، فهما مفعولان، أو اشغل بضميرهما أو سببها، ك"كم رجل ضربته"، أو "ضربت عبده"، فاشتغال، ويفترقان في أن تميز الاستفهامية مفرد على الأصح وأصله النصب، ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفرداً وجمعاً، وأصله الجر، ولا يفصل إلا ضرورة، وفي أن الخبرية تدلّ على التّكثير، ويختص بالماضي فلا يجوز: "كم غلمان سأملكهم؟" والكلام معها يحتمل الصدق والكذب، ولا تستدعي جواباً.

أي:

وهو الاسم الوحيد المعرب من أسماء الاستفهام رفعاً بالضمّة ونصباً بالفتحة وجرّاً بالكسرة، ويحدد موقعها من الإعراب وفقاً لما تضاف إليه أو بحسب علاقة المضاف إليها بما بعده .

وهو معرب لأنه يضاف إلى مفرد، و يتحدّد إعرابه من المضاف إليه، كأَيّ طالب نجح؟ بخلاف بقية أسماء الاستفهام التي هي مبنية، فـ"أي" في المثال السابق: اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، وطالب: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. نجح: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازا، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر. ونحو: أَيّ قصيدة حفظت، فـ"أيّ" هاهنا مفعول به مقدم منصوب بالفتحة الظاهرة للفعل حفظ. وأَيّ رجل كافأت؟ أَيّ: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة

على آخره. وعلى أيّ رأي استندت؟ أيّ: اسم استفهام مجرور بعلى و علامة جره الكسرة. عُدّ أيّ يوم تشاء، أيّ: ظرف زمان منصوب بالفتحة.

و يجري العداء أيّ جري، أيّ: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة. علي لاعب وأيُّ لاعب، أيّ: نعت مرفوع بالضمّة الظاهرة. رأيت لاعبا و أيّ لاعب، أيّ: نعت منصوب بالفتحة الظاهرة. مررت بلاعب وأيّ لاعب، أيّ: نعت مجرور بالكسرة الظاهرة. اشجّع اللاعب أيّ لاعب، أيّ: حال منصبة بالفتحة الظاهرة.

وقد تبنى "أيّ" في موضع إجرائها مجرى "الذي" وإيصالها باسم مفرد، نحو: لأجزيّن أيّهم ناجح، والأصل: لأجزيّن أيّهم هو ناجح، ف"هو": مبتدأ، و"ناجح": خبر، والجملة صلة الموصول "أي"، وإنما حذف المبتدأ من صلة "أي" لكثرة استعمالها⁽¹³⁷⁾.

(137) ينظر الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، 1405هـ/1985م، ط(1)، مؤسسة الرسالة

بيروت: 324/2.

المحاضرة 12

أسماء الشرط

حروف وأسماء الشرط هي في مجموعها: (إن - لولا - لو) حروف، و(أي - من - ما - هما - متى - أيان - أين - أنى - حيثما - إذا) أسماء كلها مبنية ما عدا أي فهي معربة لإضافتها إلى مفرد، كقولك: أيُّ طالب يذاكر ينجح.
إذ ما: حرف شرط جازم لفعالين مضارعين، كقولك: إذ ما تتق ترتق.

إن:

حرف شرط⁽¹³⁸⁾ له استعمالات مختلفة نجلها فيما يلي:

- أن يجزم فعالين مضارعين لفظاً أو محلاً، أحدهما فعل الشرط والآخر جوابه، كقوله تعالى: (إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ) الكهف: 20. الفعلان: يظهروا، يرحمكم: مجزومان بحذف النون، وقول الشاعر:
إن تبندر غايةً يوماً لَمَكْرُمةً ** تلقَ السوابقَ مِنَّا والمُصلِّينا
ف"تبندر": مجزوم بالسكون، و"تلق": مجزوم بحذف حرف العلة.
- وقد يأتي بعدها اسم، وفي هذه الحالة يُقدَّر بعدها فعل يفسره الفعل المذكور، نحو قولك: إن علي نجح فأكرمه، ف"علي": فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور وهو "نجح".
- يكثر وقوع "ما" الزائدة بعد "إن" فتدغم فيها النون، نحو: إمَّا نجح علي فأكرمه، ف"إمَّا" أصلها "إن"، وهو حرف شرط لا محلَّ له من الإعراب، و"ما" حرف زائد لا محلَّ له من الإعراب.

(138) ما يستعمل للشرط إمَّا حروف أو أسماء، والحروف هي: إن، ولو، ولولا. أمَّا الأسماء فهي: من، وما، ومهما، ومتى، وأيَّان، وأين، وأنى، وحيثما، وإذا، وأي، وكلها أسماء مبنية ما عدا أي فهو معرب.

- و قد يكون للنفي، كما جاء في قوله تعالى: (إِنَّ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) الجاثية: 24. ف"إن" هنا: للنفي، بمعنى ما، وهم: مرفوع بالابتداء، وإلا يظنون: في موضع الخبر، وهو من الاستثناء المفرغ. و قوله تعالى: (إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) البقرة: 91. ف"إن" نافية، أي ما كنتم مؤمنين. وإذا كانت إن نافية، فدخلت على المبتدأ والخبر، لم يعمل عمل ما الحجازية، وقد أجاز ذلك بعضهم، ومن أجاز شرط نفي الخبر وتأخيرها.
- وقد يكون زائد، كقوله تعالى: (وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) الشعراء: 186. وكقول دريد:

ما إن رأيتُ ولا سمعتُ به ** لله طالي أينقُ جُرب

- مشبه ب"ليس" بشروط :

- 1) أن تكون عاملة في اسم معرفة وخبر نكرة، نحو: إن الجهد ضائع، إن: حرف نفي ناسخ مشبه ب" ليس" مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب، الجهد: اسم إن مرفوع بالضمّة الظاهرة، ضائعا: خبر إن منصوب بالفتحة الظاهرة. جوّز بعضهم عملها في اسم وخبر نكرتين، نحو: إن جهدٌ ضائعاً.
- 2) أن يحترم في معموليها الترتيب بأن لا يتقدم خبرها على اسمها، نحو: إن علي ناجحاً.
- 3) ألا ينقض نفيها ب"إلا" مخففة من إن، وتخفيفها نادر، وحال وقوعه فلا بدّ أن يقترن باللام الفارقة، نحو قولك: إن الخمر لمهالكٌ.

لولا:

حرف امتناع لوجود أي امتناع الجواب لوجود الشرط، فهي حرف شرط غير جازم ويغلب في جوابها الاقتران باللام إلا إذا كان منفيًا ب"لم"، كقول المتنبي:

لولا العلى لم تجب بي ما أجوب بها ** وجناء حرف ولا جرداء قيدود

ومن اقتران جوابها باللام، قوله تعالى: (وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) البقرة: 251. وقول جرير:

لولا الحياء لهاجني استعبار ** ولزرت قبرك والحبیب یزار

والغالب فيما بعدها أنه مبدأ محذوف الخبر وجوبا على تقدير موجود إذا دلّ على كون عام، وقد يقع بعدها ضمير ينبغي أن يكون منفصلا ليكون مبتدأ، ك"لولا أنت" و"لولا أنتم"، و لكن شاع - في العربية - استعمال لولاك ولولاه وغير ذلك، والأصل في هذه الضمائر لا تقع إلا في محل نصب أو محل جر، ولكن في هذا الاستعمال الخاص يكون غير ذلك، وأعرّب

سيبويه الضمير الوارد بعد لولا على النحو التالي: لولاك ما نجحت، لولا: حرف جر شبيهه بالزائد، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا تقديره موجود. وغيره من النحاة أعربوه كما يلي: لولا: حرف امتناع لوجود، والكاف ضمير متّصل مبني في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا.

لو:

ترد في كلام العرب على أنواع:

- حرف شرط في المستقبل إلا أنها لا تجزم، كقول الهذلي:

ولو تلتقي أصدأونا بعد موتنا ** ومن دون رسمينا من الأرض سبب

وغالبا ما يحذف جواب شرطها فيدل عليه ما قبله عندما تلازمها واو الحال، كقول الأخطل:

قوم إذا حاربوا شدّوا مآزرهم ** دون النساء ولو باتت بأطهار

و جملة شرط لو إذا صُدّرت بـ"أنّ" فهي فاعل لفعل محذوف تقديره ثبت أو حصل، كقول المعري:

ولو أنّي حُببْتُ الخلد فردا ** لما أحببت في الخلد انفرادا

- حرف امتناع لامتناع يتضمن معنى الشرط، ومعنى ذلك امتناع الجواب لامتناع الشرط، كقول الشاعر:

لو كلّ كلب عوى ألقمته حجرا ** لأصبح الصخر مثقالا بدينار

أسماء الشرط:

إذا:

ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط، خافض لشرطه منصوب بجوابه، وجواب الشرط هو الذي يعمل فيها النّصب وليس فعل الشرط، ففي قولك: إذا عزمت فتوكّل على الله، فالفعل توكّل هو الذي نصب إذا. أمّا جملة الشرط فتكون مضافا إليه. وتختص (إذا) بدخولها على الأفعال: نحو: إذا نجحت أكرمك، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني على السكون في محلّ نصب، متعلّق بالفعل أكرم، نجحت فعل وفاعل، والجملة في محلّ جر مضاف إليه. فإن ورد بعدها اسم أو ضمير يعرب فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل الوارد بعده، نحو قول أبي فراس:

إذا الليل أضواني بسطتُ يدَ الهوى ** وأذلتُ دمعاً من خلانقه الكبرُ
و كقول المتنبي:

إذا أنت أكرمتَ الكريمَ ملكته ** وإن أنت أكرمتَ اللئيمَ تمرّدا

ومجيء الجملة الشرطية "إذا" بعد "حتى" كثير جداً في القرآن، وأول ما وقعت فيه قوله تعالى: (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح) النساء: 6. وقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) الأنعام: 25، و"حتى" هنا حرف ابتداء وليست جارة لإذا.

أنى:

اسم ويستعمل شرطاً ظرف مكان، ويأتي ظرف زمان بمعنى: متى، واستفهاماً بمعنى: كيف، وهي مبنية لتضمن معنى حرف الشرط، وحرف الاستفهام، وهو في محلّ نصب، و العامل فيه فعل الشرط، نحو: أنى تحل تجده في انتظارك، أنى: اسم شرط مبنى على السكون في محل نصب ظرف مكان لفعل الشرط تحل.

وقول الشاعر:

خليليّ أنى تأتياني تأتيًا ** أبا غير ما يرضيكما لا يحاول

تأتياني، تأتيًا: فعلا مجزومان بـ"أنى"، وعلامة جزمهما حذف النون. وقوله تعالى:

(أَنى يَكُونُ لَهُ أَلْمُكُ عَلَيْنَا) البقرة: 247. أنى، هنا بمعنى: كيف؟ وهو منصوب على الحال، ويكون: الظاهر أنها ناقصة، وله: في محلّ الخبر، فيتعلق بمحذوف وهو العامل في: أنى، وعلينا: متعلق: بالملك، على معنى الاستعلاء، تقول: فلان ملك على بني فلان، وقيل: علينا، حال من: الملك. وقوله تعالى: (نِسْأُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْتُكُمْ أَنى شِئْتُمْ) البقرة: 223. فـ"أنى" للنحاة فيها أقوال:

فأتوا: الفاء الفصيحة حرف مبنى على الفتح لا محل لها من الإعراب، وسميت بالفصيحة لأنها أفصحت عن شرط مقدر، أتوا فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة في محل رفع فاعله، والألف فارقة.

حرتكم: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبنى في محل جر بالإضافة.

أنى: اسم استفهام مبنى على السكون في محل نصب ظرف زمان متعلق بشئتم، وقيل: هو في محل نصب حال تقدم على عامله شئتم أيضاً، وقيل: هو ظرف متعلق بأتوا.

شئتم: فعل وفاعل والميم علامة الجمع، ومفعوله محذوف. وجملة شئتم في محل جر بإضافة أنى إليها.

آه: وقد يرد "واه"، و"ويها"، اسم فعل⁽¹³⁹⁾ مضارع بمعنى أتوجع، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا.

أي:

وهي شرطية وتعرب بحسب ما تضاف إليه، كقول ابن الرومي:

وأولادنا مثل الجوارح أيها ** فقدناه كان الفاجع البين الفقد

أيان:

وقد تعرب ظرف مكان والعامل فيه فعل الشرط، وهو جازم لفعلين مضارعين، وغالبا ما يقترن في هذه الحالة بـ "ما" أينما تكونوا يدرككم الموت". النساء: 78.

أين:

اسم ويعرب ظرف مكان والعامل فيه فعل الشرط، وهو جازم لفعلين مضارعين، وغالبا ما يقترن في هذه الحالة بـ "ما" أينما تكونوا يدرككم الموت". النساء: 78.

أينما:

اسم ويعرب ظرف مكان لخبر كان الناقصة، كقوله تعالى: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) النساء: 78. فـ"أينما": متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط، ويدرككم جوابه

و إعراب الآية بالتفصيل يكون كالتالي:

أينما: اسم شرط جازم في نصب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف خبر مقدم لتكونوا. تكونوا: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون واو الجماعة في محل رفع اسمه إذا اعتبرنا الفعل ناقصاً، وفي محل رفع فاعل إذا اعتبرنا الفعل تاماً، وعلى الوجه الثاني تكون "أينما" متعلقة بجواب الشرط. والجملة الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية.

(139) اسم الفعل كلمة تدل على فعل معين وتحمل معناه وزمنه وعمله، وهو لا يسمى اسماً فقط لأنه لا يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، كما لا يسمى فعلاً فقط لأنه لا يقبل علامات الفعل، وهو لا يتأثر بالعوامل.

يدرككم الموت: يدرككم فعل مضارع مجزوم جواب الشرط وكاف الخطاب في محل نصب مفعول به. الموت: فاعل مرفوع بالضمّة. وجملة أينما مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وجملة يدرككم لا محل لها من الإعراب جواب شرط جازم لم يقترن بالفاء أو بإذا الفجائية. وجملة الشرط لا محل لها من الإعراب استئنافية مسوقة لخطاب اليهود والمنافقين.

إيه: اسم فعل أمر بمعنى: زدنا من حديث أو فعل وفاعله ضمير مستتر وجوبا، وفي لغة أخرى "هيه" كما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال للخنساء هيه يا خناس، بمعنى زيدي من قول الشعر بيننا، وأسماء الأفعال تكون دائما مبنية لا محل لها من الإعراب.

حيثما:

اسم شرط مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان لفعل الشرط، نحو: حيثما تجلس أجلس.

ما:

اسم شرط جازم لغير العاقل، كقوله تعالى: (وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) البقرة: 110، ف"تقدموا" و"تجدوا" فعلان مجزومان بـ"ما" الشرطية وعلامة جزمهما حذف النون، ونحو ذلك ورد في قول الشاعر:

فما يك من خير أتوه فإنما ** توارثه آباء آبائهم قبل

متى:

اسم شرط جازم مبني في محل نصب على الظرفية الزمانية، كقول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ** متى أضع العمامة تعرفوني

أنا: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. ابن: خبر المبتدأ.

جلا: أحسن ما فيه من الأعراب أنه فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو، وله مفعول محذوف، وتقدير الكلام: أنا ابن رجل جلا الأمور، وجملة جلا الفعلية وما في حيزها في محل جر صفة لموصوف مجرور بالإضافة محذوف، كما ظهر في التقدير. وطلاع: الواو حرف عطف، طلاع معطوف على الخبر، وهو مضاف، والثنايا: مضاف إليه.

متى: اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

أضع: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

العمامة: مفعول به منصوب بالفتحة.

تعرفوني: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم في محل نصب مفعول به، وجملة تعرفوني لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو إذا.

وقول الشاعر:

متى تأتني أصبحك كأساً رويةً ** وإن كنت عنها غانياً ، فاغن وازدد

متى: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل تأتي بعده. تأتني: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، وهو الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، والنون للوقاية، وياء المتكلم ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والجملة الفعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

أصبحك: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. كأساً: مفعول به ثانٍ.

روية: صفة وجملة "أصبحك... إلخ" لا محل لها لأنها جملة جواب الشرط، ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية، ومتى ومدخولها كلام مستأنف لا محل له.

وإن: الواو حرف عطف، إن حرف شرط جازم. كنت : فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها.

عنها: جار ومجرور متعلقان "بغانياً" بعدهما. غانياً: خبر كان، وجملة "كنت غانياً عنها" لا محل لها، ويقال لأنها جملة شرط غير ظرفي.

فاغن: الفاء واقعة في جواب الشرط، اغن: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره، وهو الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط عند الجمهور، والدسوقي يقول: لا محل لها لأنها لم تحل محل المفرد، وإن مدخولها معطوف على متى ومدخولها لا محل له مثله.

وازدد: الواو حرف عطف، ازدد فعل أمر مبني على السكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض لضرورة الشعر، والفعل تقديره أنت، والجملة الفعلية معطوفة على جملة جواب الشرط، فهي في محل جزم مثلها.

وقد تأتي بعدها "ما" زائدة ، كقول الأعشى:

متى ما تناخي عند باب ابن هاشم ** تُراحي وتلقى من فواضله يدا

من:

اسم شرط للعاقل جازم لفاعلين مضارعين، كما جاء في قوله تعالى: (وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا) آل عمران: 145، يرد: فعل مضارع مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون، نؤت: فعل مضارع مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف حرف العلة. وكما ورد في قول الحطيئة:

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه ** لا يذهب العرف بين الله والناس

مهما:

تحمل معنى "ما" وتعرب إعرابها: اسم شرط جازم لغير العاقل، نحو: مهما تخفي يعلن، مهما: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل الشرط، والتقدير: أي شيء تخفي يعلن. وقد تأتي للظرفية الزمانية، نحو: مهما تزرني أزرک.

كيفما:

وتعرب اسم شرط جازما بدخول ما عليها أو بعدهم، نحو: كيفما تجلس أجلس، وكيف تجلس أجلس.

المحاضرة 13

التوابع

التابع لغة: اسم فاعل من الفعل (تَبَعَ)، يقال: "تَبَعَ الشَّيْءَ تَبَعًا وَتُبَاعًا فِي الْأَفْعَالِ، وَتَبِعْتُ الشَّيْءَ تُبُوعًا: سَرْتُ فِي أَثَرِهِ . . . وَتَبِعْتُ الْقَوْمَ تَبَعًا وَتُبَاعَةً - بِالْفَتْحِ - إِذَا مَشِيَتْ خَلْفَهُمْ، أَوْ مَرَّوْا بِكَ فَمَضَيْتَ مَعَهُمْ"⁽¹⁴⁰⁾.
واصطلاحاً:

لم يكن لفظ (التابع) معروفاً كعنوان للمعنى الاصطلاحي النحوي، فقد عبّر سيبويه (ت180هـ) عن التوابع بقوله: "هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك"⁽¹⁴¹⁾.

وفي الاعتقاد السائد أن أول من استعمل لفظ التابع هو ابن السراج (ت316هـ) في قوله: "باب توابع الأسماء في إعرابها"⁽¹⁴²⁾. أول من حدّد التابع بمعناه النحوي الرّماني (ت384هـ)، إذ قال: "التوابع هي الجارية على إعراب الأول"⁽¹⁴³⁾.

وحده الزمخشري (ت538هـ) بقوله: "التوابع هي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها"⁽¹⁴⁴⁾.

وحده ابن يعيش (ت643هـ) بقوله: "التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب، بمشاركتها له في العوامل، ومعنى قولنا: (ثوانٍ) أي: فروع في استحقاق الإعراب؛ لأنّها لم تكن المقصود، وإنّما هي من لوازم الأَوَّلِ كالتتمّة له، وذلك نحو: قام زيدٌ العاقلُ، فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه، والعاقل ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعاً لزيد كالتكملة له؛ إذ الإسناد إنّما كان إلى الاسم في حال وصفه، فكاننا لذلك اسماً واحداً في

(140) لسان العرب: مادة (ت ب ع).

(141) الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون: 421/1.

(142) الموجز في النحو: ابن السراج، تحقيق مصطفى الشويبي وابن سالم دامجي: 61.

(143) الحدود في النحو: الرّماني، ضمن رسائل في النحو واللغة، تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني: 39.

(144) المفصل في علم العربية: الزمخشري: 110.

الحكم" (145).

وحده ابن الحاجب (ت646هـ) بقوله: "كلّ ثانٍ أُعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة" (146).

أمّا ابن مالك (ت672هـ) فله صياغتان:

الأولى: التابع: "ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً" (147).

والثانية: ورد في كافيتها بقوله:

التابع التالي بلا تقيّد ** في حاصل الإعراب والمجدّد

وحده ابن عقيل (ت769هـ) بقوله: "الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً" (148).

النعته:

للنعت في اللغة عدّة معانٍ، أهمّها (149):

(1) وصفك الشيء... والنعته ما نعت به، نعتُه ينعته نعتاً: وصفه.

(2) الجيد من كلّ شيء.

(3) الفرس الذي يكون غايةً في العتق. وهي حقيقة الوضع لأنّ الفرس العتيق السبّاق (150)

فكأن السبق أصبح صفة بها يعرف، كذلك حال النعت الذي به يعرف الاسم تخصيصاً وتوضيحاً.

والمعنى الأوّل هو المناسب للمعنى الاصطلاحي النحوي.

والنعتُ والوصفُ مصدران بمعنى واحد، والصفة تطلق مصدراً بمعنى الوصف، واسماً

لما قام بالذات من المعاني كالعلم والسواد (151).

(145) شرح المفصل: ابن يعيش: 38/3

(146) الأملالي النحوية: ابن الحاجب، تحقيق هادي حمّودي: 61/3.

(147) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمّد كامل بركات: 163

(148) شرح ابن عقيل على الألفية: تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد: 190/2.

(149) ينظر لسان العرب: مادّة: (ن ع ت).

(150) ينظر المحيط: الفيروز أبادي: 159/1، مادة (نعت).

(151) نفسه: مادّة (ن ع ت).

وقد تأتي لمعنى⁽¹⁵²⁾ التوضيح نحو جاءني زيدٌ التاجرُ.. أو التخصيص، نحو جاءني رجلٌ تاجرٌ.....ولما كان النعت في المعنى وصف الشيء بما فيه، فقد أخذوه مما شاركه في المعنى من موجودات الحياة.

اصطلاحاً:

استعمل سيبويه (ت180هـ) ألفاظ: النعت والوصف والصفة عناوين للمعنى الاصطلاحي النحوي⁽¹⁵³⁾.

ولعل أقدم من يعرف النعت اصطلاحاً هو ابن جنّي (ت392هـ) بقوله: "الوصف : لفظ يتبع الاسم الموصوف تحليةً له وتخصيصاً ممّن له مثل اسمه ، بذكر معنىً في الموصوف أو في شيءٍ من سببه"⁽¹⁵⁴⁾.

وعرفه ابن بابشاذ (ت469هـ) بقوله: "تحلية المنعوت بفعله أو بصناعته أو بنسبه أو بـ(ذي) التي بمعنى صاحب"⁽¹⁵⁵⁾.

وعرفه الزمخشري (ت538هـ) بقوله: "الاسم الدالّ على بعض أحوال الذات"⁽¹⁵⁶⁾.

وعرفه ابن الحاجب (ت646هـ) بقوله: " تابع يدلّ على معنىً في متبوعه مطلقاً"⁽¹⁵⁷⁾.

وعرفه ابن عصفور (ت669هـ) بقوله: "اسم أو ما هو في تقديره من ظرف أو مجرور أو جملة، يتبع ما قبله، لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة، أو مدح، أو ذمّ. ، أو ترخم، أو تأكيد ممّا يدلّ على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصّة من خواصّه"⁽¹⁵⁸⁾.

(152) تفصيل ذلك عند الأشموني: شرح الأشموني (مع حاشية الصبان، دار الفكر، بيروت، د ت: مج2، 59/3.

(153) ينظر الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون: 1/421 .

(154) اللع في العربية: ابن جنّي، تحقيق فائز فارس: 82.

(155) شرح المقدّمة المحسبة: طاهر بن أحمد ابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم: 413/2.

(156) المفصل في علم العربية: جار الله الزمخشري: 114.

(157) شرح الرضيّ على الكافية: تحقيق يوسف حسن عمر: 283/2..

(158) المقرّب: ابن عصفور، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض: 294.

البدل:

البدل لغة: العوض، ومنه قوله تعالى: (عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا رَاغِبُونَ) القلم: 32 . قال ابن فارس: "الباء والداد واللام أصل واحد، وهو: قيام الشيء مقام الشيء الذاهب، يقال: هذا بَدَلُ الشيء وبديله، ويقولون: بَدَلْتُ الشيء، إذا غَيَّرْتَهُ، وإن لم تأت له ببديله... وأبدلته إذا أتيت له ببديل" (159). و"بَدَلُ الشيء غيره... بَدَلُ الشيء وبديله وبديله: الخَلْفُ منه، والجمع أبدال" (160).

اصطلاحاً:

البدل والمبدل من مصطلحات البصريين (161)، أمّا الكوفيون فقد عبّروا عنه بـ: "الترجمة والمترجم، والتبيين، والتكرير، والمردود" (162).

وعرفه سيبويه (تـ180هـ) بقوله: "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثمّ يبديل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأوّل، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم" (163). وقال المبرّد (تـ285هـ) في شأنه: "اعلم أنّ البدل في جميع أبواب العربية يحلّ محلّ المبدل منه، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ زيدٍ، وبأخيك أبي عبدالله، فكأنك قلت: مررتُ بزيد، ومررتُ بأبي عبدالله" (164).

وأشار إليه الرّماني (تـ384هـ) بقوله: " قول يفدّر في موضع الأوّل" (165)، فنحو قولك: جاء زيدٌ أخوك، بتقدير: جاء أخوك.

وحده ابن برهان العكبري (تـ456هـ) بقوله: "البدل من التوابع، إلاّ أنّه في تقدير جملتين في الأصل، إذا قلت: ضربتُ زيداً رأسه، فالأصل: ضربتُ زيداً ضربتُ رأسه، فحذفت (ضربتُ) الثانية وانتصب (رأسه) بـ(ضربتُ) (الأولى) (166).

(159) مقاييس اللغة: ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون: مادّة (ب د ل).

(160) لسان العرب: ابن منظور: مادّة (ب د ل).

(161) ينظر الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون: 156/1.

(162) معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد نجاتي ومحمّد النجار: 167/1.

(163) الكتاب: سيبويه: 150/1.

(164) المقتضب: المبرّد: 211/4.

(165) الحدود النحوية: الرّماني، ضمن كتاب رسائل في اللغة والنحو، تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني: 39.

(166) ينظر شرح اللمع: ابن برهان العكبري، تحقيق فائز فارس: 229/1.

وحده الزمخشري (ت538هـ) بقوله: "هو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد... وقولهم: إنه في حكم تنحية الأول، إيدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تيمّتين لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه، ألا تراك تقول: زيدٌ رأيتُ غلامَهُ رجلاً صالحاً، فلو ذهبت تهدر الأول، لم يسد كلامك" (167).

وعرفه ابن معطي (ت628هـ) بقوله: "تفسير اسم باسم يقدر إحلاله في محل الأول" (168). وحده ابن يعيش (ت643هـ) بقوله: "البدل: ثانٍ يقدر في موضع الأول، نحو قولك: مررتُ بأخيك زيدٍ، فزيدٌ ثانٍ من حيث كان تابِعاً للأول في إعرابه، واعتباره بأن يقدر في موضع الأول، حتّى كأنك قلت: مررتُ بزيدٍ، فيعمل فيه العامل كأنه خالٍ من الأول" (169). وحده ابن الحاجب (ت646هـ) بأنّه: "تابع مقصودٌ بما نسب إلى المتبوع دونه" (170).

العطف:

عطف البيان:

للعطف في اللغة عدّة معانٍ أهمّها: "الرجوع، والانصراف، والإشفاق، والميل" (171)، والمعنى الأول هو أنسب المعاني اللغوية بالمعنى الاصطلاحي، قال الصّبّان: "وسمي هذا التابع عطف البيان؛ لأنّ المتكلّم رجع إلى الأول فأوضحه به" (172).

واصطلاحاً:

هو تابع جامد يشبه الصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وفي تخصيصه إن كان نكرة مثل: جاء خالدٌ التيميُّ معه أبو زيد عمرانٌ، انظر الرجلَ هذا، مررت بالفائز خالدٍ، جارتك جاء خالدٌ أخوها، (فَوَسَّسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ

(167) المفصل في علم العربية: جار الله الزمخشري: 121.

(168) الفصول الخمسون: ابن معطي، تحقيق محمود الطناحي: 238.

(169) شرح المفصل ابن يعيش قدم له أميل بديع يعقوب، 1422هـ/ 2001 م، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت: 63/3.

(170) الأمالي النحوية: ابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، 1405هـ/ 1985 م، ط(1)، مكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب، بيروت: 62/3.

(171) لسان العرب: السابق، مادة (عطف).

(172) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: 85/3.

وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى) طه: 120، رأيت غضنفرأ أي أسداً، أشرت إليه أن اقرأ.
 فالتابع في هذه الأمثلة أوضح من المتبوع وهذا شرطه، فإن لم يكن كذلك فهو بدل.
 وأفراد عطف البيان غالباً هي: اللقب بعد الاسم، والاسم بعد الكنية، والموصوف بعد الصفة
 (الفارس عنتره)، والتفسير بعد المفسر مثل: (عندي عسجد أي ذهب).. إلخ.
 بعض النحاة يجعل التوابع أربعة فقط، وكل أمثلة عطف البيان يجعلها من البدل المطابق
 (بدل كل من كل). ويمكن في بعض الأمثلة لا كلها، فحيثما بقيت الجملة سليمة بوضعنا
 التابع مكان المتبوع تصح البدلية فيها وعطف البيان، وحيثما يختل اللفظ أو المعنى فالتابع
 عطف بيان حتماً، فالجملة (جارتك جاء خالد أخوها) تختل إذا حذفت منها عطف البيان
 (أخوها)، ولو كان بدلاً ما اختلت.

واستعمل سيبويه (ت180هـ) أربعة عناوين لعطف البيان، وهي: الصفة، والبدل،
 والعطف، وعطف البيان⁽¹⁷³⁾. وقد ورد تعبيره بـ(عطف البيان) في قوله: "وتقول: يا زيدُ
 زيدُ الطويل... " قال رؤبة:

إني وأسطارٍ سَطْرَنَ سَطْرًا ** لَقَائِلُ : يا نصرُ نصرًا نصرًا (174)

وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرًا عطفَ البيان ونصبه، كأنه على قوله: يا زيدُ
 زيداً⁽¹⁷⁵⁾.

ومن جملة ما ورد من تعاريف بالمعنى الاصطلاحي لعطف البيان، تعريف ابن
 السراج (ت316هـ) بقوله: "عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو
 مبين لما تجريه عليه كما يبينان، وإنما سمي عطفَ البيان ولم يُقَلْ نعتٌ لأنه غير مشتق من
 فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات... وهو مفرق بين الاسم الذي يجري
 عليه وبين ما له مثلُ اسمه، نحو: رأيتُ زيداً أبا عمرو"⁽¹⁷⁶⁾.

وعرفه أبو عليّ الفارسي (ت377هـ) بقوله: "عطف البيان أن يجري الاسم الذي ليس
 بحلية ولا فعل ولا نسب على الاسم الذي قبله، فبيّنه كما تبين هذه الأشياء التي هي
 صفات ما تجري عليه، وذلك نحو: رأيتُ أبا عبدالله زيداً"⁽¹⁷⁷⁾.

(173) ينظر الكتاب، سيبويه، السابق: 1 | 432 . 433 . و 2 / 184 . وص 190، وص 192.

(174) والشاهد فيه على فهم سيبويه: نصبُ (نصرًا نصرًا) حملاً على محلّ (نصر) الأولى؛ لأنها في محلّ نصب .

(175) الكتاب: سيبويه، السابق: 2/185 - 186 .

(176) الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، السابق: 2/45.

(177) الإيضاح العضدي، أبو عليّ الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، 1389 هـ/ 1969م، ط(1)، مطبعة دار

التأليف، مصر: 281.

وحدّه ابن جنّي (ت393هـ) بقوله: عطفُ البيان "أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل، تقول: قام أخوك محمّد" (178). ومقصوده بالأسماء الصريحة: الأسماء الجامدة غير المشتقة، تحرّزاً من دخول النعت في الحدّ. وحدّه ابن برهان العكبري (ت456هـ) قائلاً: "عطف البيان يتعلّق بالاسم تعلّق الصفة، ويفارق الصفة بأنّه غير مشتقّ، فإذا كان الاسم مشتقّاً أو في معنى المشتقّ سمّاه النحويّون صفةً، وإذا كان جوهرًا غير مشتقّ سمّوه عطف بيان" (179).

قال ابن بابشاذ (ت469هـ): إنّه ما "يجري مجرى النعت، إلاّ إنّه يكون بغير المشتقّ" (180).

وحدّه الجرجاني (ت471هـ) بقوله: عطف البيان "هو الاسم الذي يكون الشيء به أعرف، فبيّن به غيره، كقولك: مررتُ بأخيك زيد، بيّنتُ الأخ بزید، و [مررتُ] بزید أبي عبدالله، إذا كان معروفاً بكنيته، وبأبي عبدالله زيد، إذا كان معروفاً بالاسم" (181).

وحدّه الزمخشريّ (ت538هـ) بأنّه: "اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها ويُنزّل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الكلمة الغريبة إذا ترجمت بها، وذلك نحو قوله أقسم بالله أبو حفص عمر... فهو كما ترى جار مجرى الترجمة حيثُ كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها... والذي يفصله لك من البديل شيئان: أحدهما: قول المرار: أنا ابنُ التاركِ البكريّ بشر... لأنّ بشرًا لو جُعِل بدلاً من البكريّ، والبديل في حكم تكرير العامل، لكان التارك في التقدير داخلاً على بشر. والثاني: إنّ الأوّل ها هنا هو ما يعتمد بالحديث، وورد الثاني من أجل أن يوضّح أمره، والبديل على خلاف ذلك رحمه الله إذ هو... المعتمد بالحديث والأوّل كالبساط لذكره" (182).

وحدّه ابن معطي (ت628هـ) بقوله: "هو اسم يفسّره اسم كما يفسّره النعت، إلاّ إنّه ليس مشتقّاً ولا في حكم المشتقّ، فأشبهه البديل، والفرق بينهما أنّه لا ينوي فيه إحلال الثاني محلّ

(178) اللع في العربية: ابن جنّي، تحقيق فائز فارس: 90.

(179) شرح اللع: ابن برهان العكبري، تحقيق د/ فائز فارس، شرح اللع، لابن برهان العكبري، 1404 هـ/1984م، ط(1)، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: 235/1.

(180) شرح المقدّمة المحسّبة: ابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، 1977م، ط1، د ط، الكويت: 421/2.

(181) الجمل: الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ت471هـ)، تحقيق علي حيدر، 1392هـ، دمشق:

(182) ينظر المفصل في علم العربية: الزمخشري، ط2، دار الجيل، بيروت، د ت: 122 . 123.

الأول" (183).

وحده الشلوبيني (ت645هـ) بأنه: "الاسم الجاري على اسم قبله يبيّنه كما يبيّنه النعت، إلاّ إنّه لا يكون نعتاً؛ لمانع عدم الاشتقاق أو معناه فيه. والفرق بينه وبين البديل ما ذكرناه من معناه⁽¹⁸⁴⁾، وفي اللفظ يقع في باب النداء، نحو: يا عبدَ الله زيداً، على العطفِ المبيّن، ويا عبدَ الله زيدٌ، بالضمّ على البديل"⁽¹⁸⁵⁾.

وحده ابن الحاجب (ت646هـ) بقوله: "عطف البيان تابع غير صفة يوضّح متبوعه، مثل: أقسمَ بالله أبو حفصِ عمر، وفصله من البديل لفظاً في مثل: أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ"⁽¹⁸⁶⁾.
وحده ابن عصفور (ت669هـ) بأنه: "جريان اسم جامدٍ معرفة على اسم دونه في الشهرة أو مثله، يبيّنه كما يبيّنه النعت، ولا يشترط فيه أن يكون مشتقاً ولا في حكمه"⁽¹⁸⁷⁾.

أمّا ابن مالك (ت672هـ) فقد حدّد عطف البيان بأنه: "التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص، جامداً أو بمنزلته"⁽¹⁸⁸⁾. فإنّه من جهة المعنى أشبه شيءٍ بعطف البيان. وقوله: أو منزل منزلته [أي منزلة الجامد] هو العلم الذي كان أصله صفة، فغلبت وصارت علماً بالغلبة كالصعق"⁽¹⁸⁹⁾.

وقد أشار ابن مالك بعد ذكره هذا الحدّ إلى أنّ هناك موارد لا يمكن فيها إعراب عطف البيان بدلاً حتّى تبعاً لاختلاف القصد، كما لو "قُرِنَ ب (أل) بعد منادى، أو تبع مجرداً بإضافة صفة مقرونة ب (أل) وهو غير صالح لإضافتها إليه، وكذا إذا أُفردَ تابعاً لمنادى"⁽¹⁹⁰⁾.

(183) الفصول الخمسون، ابن معطي، تحقيق محمود الطناحي، السابق: 236.

(184) أي: من أنّ المقصود في عطف البيان الأول، وفي البديل الثاني.

(185) التوطئة: أبو علي الشلوبيني، تحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطبع والنشر، القاهرة، د ط، د ت: 185.

(186) شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر: 2/ 394.

(187) المقرّب، ابن عصفور، تحقيق عادل عبد الموجود وعليّ معوض: 327.

(188) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمّد كامل بركات، السابق: 171.

(189) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: للسلسلي، تحقيق عبد الله البركاتي، 1406 هـ/ 1986م، ط(1)، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة: 763/2.

(190) تسهيل الفوائد: ابن مالك، السابق: 171.

وحده ابن الناظم (ت686هـ) بأنه: "التابع الموضح والمخصّص متبوعه، غير مقصودٍ بالنسبة، ولا مشتقاً ولا مؤولاً بالمشتق... فخرج بقولي: (الموضح والمخصّص) التوكيد وعطف النسق، وبقولي: (غير مقصود بالنسبة) البديل؛ لأنه في نيّة تكرار العامل... وبقولي: (ولا مشتقاً ولا مؤولاً بالمشتق) النعت"⁽¹⁹¹⁾.

وحده أبو حيّان (ت745هـ) بحدّين: أولهما: إنه "تابع أشهر من متبوعه، نحو: جاء أبو حفصٍ عمر، إذا كان عمر أشهر من الأول"⁽¹⁹²⁾.
وثانيهما: "هو التابع لمثله أو دونه في الشهرة جامداً"⁽¹⁹³⁾.

وحده ابن هشام (ت761هـ) بحدّين أيضاً: أولهما: إنه "تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصّصه"⁽¹⁹⁴⁾.

وثانيهما: إنه "تابع موضح أو مخصّص جامد غير مؤول"⁽¹⁹⁵⁾.
وأوضح ابن هشام أنه لا يمكن إعراب عطف البيان بدلاً إذا "امتنع الاستغناء عنه، نحو: هندٌ قامَ زيدٌ أخوها، أو [امتنع] إحلاله محلّ الأول، نحو: يا زيدُ الحارثُ"⁽¹⁹⁶⁾. فوجه الامتناع: إنّ البديل في نيّة تكرار العامل، فلو أعربت كلمة (أخ) بدلاً، لكان التقدير: هندٌ قامَ زيد، قامَ أخوها، فيخلو خبر الجملة الأولى من رابط يربطه بالمبتدأ.

وحده ابن عقيل (ت769هـ) بأنه: "التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله... فخرج بقوله: (الجامد) الصفة؛ لأنها مشتقة أو مؤولة به، وخرج بما بعد ذلك: التوكيد، وعطف النسق؛ لأنهما لا يوضّحان متبوعهما، والبديل الجامد رحمه الله لأنه

(191) شرح ابن الناظم على الألفية: 201.

(192) شرح اللوحة البدرية، ابن هشام، تحقيق هادي نهر: 2/ 240.

(193) غاية الإحسان في علم اللسان، أبو حيّان، مخطوط 9 | أ.

(194) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، 1986م، ط(1)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت: ص434.

(195) شرح قطر الندى، ابن هشام، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد : 297.

(196) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، دط:

التوكيد:

التوكيد لغةً: "مصدر وكّد العقد والعهد: أوثقه، والهمزُ فيه لغة، يقال أوكدته وأكّده وأكدته وإكاداً، وبالواو أفصح، أي: شددته وتوكّد الأمر وتأكّد بمعنى... ووكد الرجل والسرَج توكيداً: شدّه" (198).

واصطلاحاً:

أسلوبٌ لغويٌّ تُستعملُ فيه ألفاظٌ مخصوصةٌ من أجلِ تثبيتِ معنىٍ معينٍ في نفس السامع أو القارئ، وإزالة ما يساوره من شكوكٍ حوله.

يقول عنه ابن جنّي (ت 379 هـ): لفظ يتبع الاسم المؤكّد لرفع اللبس وإزالة الاتّساع" (199). وهو عند ابن عصفور (ت 669 هـ): " لفظ يراد به تمكين المعنى في النفس، أو إزالة الشكّ عن الحديث، أو المحدث عنه... فالذي يراد به تمكين المعنى في النفس: التأكيد اللفظي... والذي يراد به إزالة الشكّ عن الحديث: التأكيد بالمصدر، فإذا قلت: (مات زيدٌ موتاً) ارتفع المجاز، والذي يراد به إزالة الشكّ عن المحدث عنه: التأكيد بالألفاظ التي ييؤّب لها في النحو، وهي: للواحد المذكّر: نفسه وعينه وكلّه... " (200).

وقد استعمل النحاة ألفاظاً متعدّدة للتعبير عن هذا معنى التوكيد، فعبر عنه سيبويه (ت 180 هـ) ب: (التوكيد، والصفة، والبدل) (201).
وعبر عنه الفراء (ت 207 هـ) ب (التشديد) (202).

(197) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل (عبدالله بن عبدالرحمن)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط(20)، 1400 هـ/1980 م: 218-219.

(198) لسان العرب، ابن منظور، مادة " و ك د "

(199) اللمع في العربية: ابن جنّي، تحقيق فائز فارس، السابق: 84.

(200) المقرب: ابن عصفور، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض، السابق: 316.

(201) الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، السابق: 385/2.

(202) معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء، تحقيق عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف: السابق: 122/3.

وعبر عنه المبرّد (ت 285 هـ) ب : (التوكيد، والنعت، والصفة) (203).
 وعرف أبو بكر الزبيدي (ت 379 هـ) التوكيد بالنعت، وقسمه إلى نعت إحاطة ونعت
 تخصيص، وقال: " ونعوت الإحاطة: أجمع وجمعاء... وكلّهم وكلّهنّ وكلاهما وكلتاها...
 ونعوت التخصيص هي : نفسه ونفسها وأنفسهما وأنفسهم وأنفسهنّ" (204).
 ووضح أنّ هذه قسمة لخصوص التوكيد المعنوي.
 قد يكون ابن يعيش (ت 643 هـ) أوّل من قسم التوكيد إلى لفظي ومعنوي، وأنّ " اللفظي
 يكون بتكرير اللفظ، وذلك نحو قولك: ضربتُ زيداً زيداً... وأمّا التأكيد المعنوي فيكون
 بتكرير المعنى دون لفظه، نحو قولك: رأيتُ زيداً نفسَه، ومررتُ بكم كلّكم" (205).

أقسامه:

التوكيد قِسْمَانِ: تَوْكِيدٌ لَفْظِيٌّ وَتَوْكِيدٌ مَعْنَوِيٌّ.
 (أ) التَّوْكِيدُ اللَّفْظِيُّ هُوَ مَا يَكُونُ بِتَكَرُّرِ اللَّفْظِ بَعِيْنِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: " إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا"
 الفجر: 21. إن فعلا ففعل، وإن اسما فاسم، وإن حرفا فحرف، وإن جملة فجملة، وذلك لدفع
 التوهم. فتوكيد الفعل، نحو: خرجت خرجت للعمل.

وتوكيد الاسم، نحو قول الشاعر:

أخاك أخاك إن من لا أخاله ** كساع إلى الهيجا بغير سلاح

وتوكيد الحرف، نحو قولك: لا لا تتأخر عن الحضور.

وتوكيد الجملة، كقوله تعالى: (فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا) الشرح: 6.

(ب) التَّوْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ هُوَ مَا يَكُونُ بِالْأَفْظِ مَخْصُوصَةً وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكِلَا، وَكِلْتَا،
 وَكُلُّ، وَجَمِيعُ، وَعَامَةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: " فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ " الحجر: 30.
 وَحُرُوفُ التَّوْكِيدِ هِيَ: إِنَّ أَنْ، لَأَمْ الْإِبْتِدَاءِ، لَأَمْ الْقَسَمِ، نُونُ التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةِ، نُونُ التَّوْكِيدِ
 الثَّقِيلَةِ.

أقسام ألفاظ التوكيد المعنوي:

(203) المقتضب: محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، السابق: 210/3 ، 342.

(204) الواضح في علم العربية ، أبو بكر الزبيدي، تحقيق أمين علي السيّد: 27/26.

(205) المفصل في علم العربية، جار الله الزمخشري، السابق: 111.

تنقسم ألفاظ التوكيد المعنوي على حسب المؤكد:

(1) نفس، وعين: يستخدمان لرفع التوهم عن الذات، أو ما يعرف بتوهم المجاز، أو السهو والنسيان. نحو: قام زيد نفسه . ونجح علي عينه.

وفي هذه الحالة يجب أن تجمع كلمة " نفس، أو عين" على وزن " أفعل " تم يلحقها ضمير المثنى الغائب. نحو : نجح الطالبان أنفسهما. وتغيب الطالبان أعينهما.

كما يجب جمعهما إذا كان المؤكد جمعا. نحو: حضر الطلبة أنفسهم.

(2) كل وجميع، وعامة، وكلا وكلتا تستخدم لرفع التوهم عن الشمول والعموم، أي إذا كان المؤكد ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقع المؤكد، والذي يشترط فيه أن يكون معرفة.

نحو: حضر الطلبة كلهم. ونجح الطلبة جميعهم. واستقبلنا الضيوف عامتهم.

ونجح الطالبان كلاهما. ونجحت الطالبتان كلتاهما.

كلا وكلتا وشروط التوكيد بهما:

يشترط في كلا وكلتا للتوكيد بهما ما يلي:

(أ) أن يكون المؤكد بهما دالا على المثنى.

(ب) أن يصح حلول الواحد محلها.

(ج) أن يكون ما أسند إليهما متفقا في المعنى.

(د) أن يتصل بهما ضمير يعود على المؤكد، كباقي ألفاظ التوكيد. نحو: يعني الأبوان كلاهما بتهديب الطفل.

وصافحت الضيفين كليهما.

واطلعت على الروائتين كلتيهما .

إعرابهما :

تعرب كلا وكلتا إذا اتصل بهما الضمير توكيدا معنويا، فيرفعان بالألف، وينصبان بالياء ويجران بالياء لأنهما ملحقان بالمثنى.

أما إذا أضيفتا إلى الاسم الظاهر، فيعربان حسب موقعهما ما الجملة إعراب الاسم المقصور، حيث تقدر عليهما علامات الإعراب الضمة والفتحة والكسرة. نحو: نجح كلا الطالبين. كلا فاعل مرفوع بالضمة المقدره على الألف للتعذر. كافات كلتا الطالبتين. كلتا

مفعول به منصوب الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. مررت بكلا الطالبين. كلا اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر. أما الاسم الذي يلهما يعرب مضافا إليه.

ملحوظة:

جميع ألفاظ التوكيد المعنوي يجب أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد، ما عدا: أجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجمع.

وإذا أريد تقوية توكيد قصد الشمول يجوز استخدام لفظة " أجمع " بعد لفظة " كل " مضافة إلى الضمير. نحو: حضر الطلاب كلهم أجمعون. في هذه الحالة لا تحتاج كلمة أجمع إلى ضمير، فقد سد الضمير المتصل بكلمة " كل " مسد الضمير الذي يجب أن يتصل بها ليعود على المؤكد. وكقوله تعالى: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) الحجر: 30.

وإذا أضيفت ألفاظ التوكيد المعنوي إلى الاسم الظاهر، تعرب حسب موقعها من الجملة، وتظهر عليها علامات الإعراب. نحو: نجح نفس الطالب.

توكيد الضمير توكيدا معنويا:

توكيد الضمير المتصل الواقع في محل رفع، أو الضمير المستتر توكيدا معنويا، وجب توكيده توكيدا لفظيا قبل توكيده بلفظتي " نفس وعين ". نحو: حضرت أنا نفسي. حضر هم أنفسهم .

وإذا كان الضمير المتصل في محل نصب، أو جر، يجوز توكيده بالضمير قبل توكيده بلفظتي " نفس وعين "، أو عدم توكيده. نحو: كافأته هو نفسه. أو كافأته نفسه.

المحاضرة 14

متممات الجملة: المفعولات، الحال، التمييز

المفعول به:

عبر سيبويه (ت-180هـ) عن (المفعول به) بكلمة (المفعول) فقط⁽²⁰⁶⁾، وسنّ سنته في ذلك بعض النحاة كالمبرد (ت-285هـ)⁽²⁰⁷⁾ والزرّاجي (ت-337هـ)⁽²⁰⁸⁾.

ولعلّ التعبير بـ(المفعول به) حدث فُييل القرن الثالث الهجري؛ إذ استعمله محمد بن سلام الجمحي (ت-231هـ) في قوله: إنّ أبا الأسود الدؤلي "وضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف..."⁽²⁰⁹⁾، واستعمله من النحاة ابن السراج (ت-316هـ)⁽²¹⁰⁾ وشاع استعماله بعد ذلك.

وعرّفه الحريري (ت-516هـ) بأنه: "كلّ اسم تعدّى الفعل إليه"⁽²¹¹⁾، نفس التعريف تقريبا كان لابن الأنباري (ت-577هـ)⁽²¹²⁾.

وعرّفه الزمخشري (ت-538هـ) بأنه: "الذي يقع عليه فعل الفاعل"⁽²¹³⁾.

وقد تبنّى هذا التعريف معظم مَنْ تأخّر عنه من النحاة أبرزهم ابن يعيش (ت-643هـ)، الذي عبّ عليه بقوله: "فمعنى قوله: (هو الذي وقع عليه فعل الفاعل) يريد يقع عليه المصدر؛ لأنّ المصدر فعل الفاعل"⁽²¹⁴⁾.

(206) ينظر الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون: 33/1.

(207) ينظر المقتضب: أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة: 299/4.

(208) ينظر الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك: 64-65.

(209) طبقات فحول الشعراء: ابن سلام، تحقيق محمود شاکر: 12/1.

(210) ينظر الموجز في النحو: ابن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي: 34.

(211) شرح على متن ملحة الإعراب: الحريري: 30.

(212) ينظر أسرار العربية: ابن الأنباري، تحقيق محمّد بهجة البيطار: 85.

(213) المفصل في علم العربيّة: جار الله الزمخشري: 34.

وقال الأزهري (ت905هـ) في تعريفه للمفعول به: "هو الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل ويصحّ نفيه عنه"⁽²¹⁵⁾.

ومن المرجح أنّ أقدم محاولة للتعريف بالمفعول به اصطلاحاً كان قول ابن بابشاذ (ت469هـ): "المفعول به ما يذكر للبيان عن من وقع به الفعل... نحو: ضربت زيداً"⁽²¹⁶⁾.

المفعول له أو لأجله

كان له عند سيبويه (ت180هـ) أربعة عناوين، هي: ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، والموقوف له، والتفسير، والمفعول له⁽²¹⁷⁾.

وعرفه الفراء (ت207هـ) بـ: المنصوب على التفسير⁽²¹⁸⁾.

واستعمل الكوفيون لفظ: (المشبه بالمفعول به) عنواناً للمفعول له، ولبقية المفاعيل

باستثناء المفعول به، الذي هو المفعول الوحيد عندهم⁽²¹⁹⁾.

ومنذ القرن الرابع طغى استعمال مصطلح: المفعول له لدى النحاة، إذ استعمله كل من ابن

السراج (ت316هـ)⁽²²⁰⁾، وأبو علي الفارسي (ت377هـ)⁽²²¹⁾، وابن جني (ت392هـ)⁽²²²⁾،

وابن بابشاذ (ت469هـ)⁽²²³⁾، والحريري (ت516هـ)⁽²²⁴⁾، والزمخشري (ت538هـ)⁽²²⁵⁾.

(214) شرح المفصل: ابن يعيش: 124/1.

(215) شرح الأزهرية: الشيخ خالد الأزهري: 107.

(216) شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، تحقيق خالد عبدالكريم: 302/2.

(217) ينظر الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي: 249/1.

(218) ينظر الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود: 197.

(219) ينظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق عبد الدعال سالم مكرم: 8/3.

(220) ينظر الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي: 249/1.

(221) ينظر الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود: 197.

(222) ينظر اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق فائز فارس: 58.

(223) ينظر شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن احمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم: 308/2.

(224) ينظر شرح ملحّة الإعراب: القاسم بن علي الحريري، تحقيق بركات يوسف هبود: 34.

واستعمل ابن عصفور (ت669هـ) عنوان: المفعول من أجله(226). واستعمل كل الأشموني (ت900هـ)⁽²²⁷⁾، والأزهري (ت905هـ)⁽²²⁸⁾ عنوان: المفعول لأجله إلى جانب المفعول له. وعرفه ابن السراج (ت316هـ) بقوله: "المفعول له لا يكون إلا مصدرا، ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه، وإنما يذكر لأنه علة لوقوع الأمر، نحو قولك... جئتك مخافة فلان، (فجئت) غير مشتق من مخافة"⁽²²⁹⁾.

وعرفه الحريري (ت516هـ) بأنه: "العلة في الفعل والغرض من إيجاده، ولا يكون إلا مصدرا، غير أن العامل فيه لا يكون إلا من غير لفظه"⁽²³⁰⁾.

وعرفه الزمخشري (ت538هـ) بأنه: "علة الإقدام على الفعل"⁽²³¹⁾.

وعرفه ابن معطي (ت628هـ) بقوله: المفعول له "مصدر لا من لفظ العامل فيه، مقارنة له في الوجود، أعم منه، جوابا لقائل يقول: لم؟"⁽²³²⁾.

وعرفه ابن الحاجب (ت646هـ) بقوله: "ما فعل لأجله فعل مذکور، مثل: ضربته تأديبا، وقعدت عن الحرب جبنا"⁽²³³⁾.

وعرفه ابن عصفور (ت669هـ) بقوله: "كل فضلة انتصبت بالفعل أو ما جرى مجراه على تقدير لام العلة... ويشترط فيه أن يكون مصدرا، وأن يكون مقارنة للفعل الذي ينصبه في الزمان، وأن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل"⁽²³⁴⁾.

وعرفه ابن مالك (ت672هـ) بقوله: المفعول له "هو المصدر المعلل به حدث شاركه في

(225) ينظر المفصل في علم العربية: جارا لله الزمخشري: 60 .

(226) ينظر المقرب: ابن عصفور، تحقيق أحمد الجوارى وعبدالله الجبوري: 160/1.

(227) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 215/1

(228) ينظر شرح الأزهري في علم العربية: خالد الأزهري: 110.

(229) الأصول في النحو: 249/1.

(230) شرح ملحمة الإعراب: 34 .

(231) المفصل في علم العربية: 60 .

(232) الفصول الخمسون: ابن معطي، تحقيق محمود محمد الطناحي: 192.

(233) شرح الرضي على الكافية: تحقيق يوسف حسن عمر: 507/1.

(234) المقرب: 160/1 . 161 .

الوقت ظاهراً أو مقدرًا، والفاعل تحقيقاً أو تقديرًا⁽²³⁵⁾.
وعرفه الرضي (ت686هـ) بأنه: "المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في
الفاعل والزمان"⁽²³⁶⁾.

ولابن في ذلك هشام (ت761هـ) تعريفان:
أولهما: إن المفعول له "هو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل"⁽²³⁷⁾.
وثانيهما: "هو كل مصدر معلل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً"⁽²³⁸⁾.

وعرفه الفاكهي (ت972هـ) بقوله: المفعول له هو "المصدر القلبي الفضلة، المعلل لحدث
شاركه وقتاً وفاعلاً"⁽²³⁹⁾.

من كل هذا فالمفعول له أو لأجله مصدر منصوب، يبيّن علّة وقوع الحدث، نحو: وقفتُ
احتراماً لأستاذي. فـ"الوقوف" حدث ناشئ عن علّة، هي: الاحترام. ونحو قوله تعالى: (ولا
تقتلوا أولادكم خشية إملاق) الإسراء: 31. فـ"خشية": مصدرٌ مفعول لأجله، استوفى شرط
نصبه. وذلك أنه مصدرٌ (خشى- يخشى)، وقد بيّن علّة قتل الجاهليين أو لأدهم، وهي: خشية
الإملاق.

وقول حاتم الطائي:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ ** وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

(ادَّخَارَهُ)، فإنه مصدرٌ منصوب لفعلٍ: (ادَّخَرَ - يَدَّخِرُ)، وقد بيّن علّة غُفرانِ الشاعرِ زلّة
الرجلِ الكريمِ، وهي: ادَّخاره له أي: استبقاء مودّته.

و"تَكْرُمًا": مصدر مفعول لأجله، استوفى شرطُ نصبه. وذلك أنه مصدرٌ (تَكْرَمَ -
يتكْرَمُ)، وقد بيّن علّة إعراض الشاعر عن شتم اللئيم، وهي: (التكْرَم). وقوله تعالى: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) البقرة: 19. (حَذَرَ): مصدر مفعول

(235) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات: 90 .

(236) شرح الرضي على الكافية: 510/1.

(237) شرح شذور الذهب: ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: 226.

(238) شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: 226 .

(239) شرح الحدود النحوية: الفاكهي، تحقيق محمد الطيب الإبراهيم: 161 .

لأجله، استوفى شرط نصبه. وذلك أنه مصدرٌ (حَذَرَ - يَحْذِرُ)، وقد بيّن علّة جعلهم أصابعهم في آذانهم، وهي: (الحدز من الموت).

وقال الحارث بن هشام:

فصفت عنهم والأحبة فيهم ** طمعاً لهم بعقاب يوم مُفسدٍ

(طمعاً): مصدر: تحققت له شروط نصبه مفعولاً لأجله، وذلك أنه مصدرٌ (طمع - يطمع)، وقد بيّن علّة صفحه عنهم، وهي: (الطمع بعقابهم بعد، في معركة يرجو النصر عليهم فيها).

المفعول معه:

وهو مصطلح البصري، ورد عند سيبويه (ت180هـ) في كتابه: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه... وذلك قولك: ما صنعت وأباك، و: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، و: لو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والاب كذلك" (240).

واستعمل الكوفيون لفظ (المشبه بالمفعول) يراد به المفعول معه وبقية المفاعيل باستثناء (المفعول به) الذي هو المفعول الوحيد عندهم (241).

وعرفه أبو علي الفارسي (ت377هـ) بقوله: "الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه [هو ما] يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف، وذلك قولهم: استوى الماء والخشبة... فالمعنى: استوى الماء مع الخشبة" (242).

وقال ابن جني (ت392هـ) بأنه: "ما فعلت معه فعلاً، وذلك قولك: قمت وزيدا، أي: مع زيد" (243).

وقال ابن معطي (ت628هـ) في شأنه: "هو اسم يصل الفعل إليه بواسطة واو تنوب عن (مع) في المعنى لا في العمل" (244)؛ بحكم أن (مع) تجر بالاضافة، وهذه الواو لا تجر. وعرفه ابن الحاجب (ت646هـ) بقوله: "المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة

(240) الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون: 297/1 .

(241) ينظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم: 8/3 .

(242) الإيضاح العضدي: الفارسي، تحقيق حسن الشاذلي فرهود: 193/1 .

(243) اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق فائز فارس: 60 .

(244) الفصول الخمسون: ابن معطي، تحقيق محمود الطناحي: 193 .

معمول فعل" (245).

وعرفه ابن عصفور (ت669هـ) بقوله: "المفعول معه: هو الاسم المنتصب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع) المضمن معنى المفعول به، وذلك نحو قولك: ما صنعت وأباك" (246).
وحده ابن مالك (ت672هـ) بقوله: "هو الاسم التالي واوا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور (مع) وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة" (247).

وعرفه ابن هشام (ت761هـ) بقوله: "اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه، ك: سرت والنيل، و: أنا سائر والنيل" (248).
وما يمكن استقراؤه من هذه التعاريف فالمفعول معه هو اسم فضلة منصوب بعد "واو" بمعنى "مع" مسبوقة بجملة تحتوي على عامل النصب فيه؛ وله حُكمان:

(1) إذا كان الفعل مما يقع من متعدّد، نحو: "تصافح وتشاجر وتشارك وتجاوز...". امتنع النصب على المعية، وصحّ العطف، نحو قولك: تصافح زيدٌ وعمرو.

(2) إذا احتمل المعنى: المشاركة والمصاحبة، جاز وجهان تبعاً للمعنى المقصود: العطف للمشاركة، نحو: حل زيد وعمرو، والنصب على المعية للمصاحبة، نحو: طلع القمر والنجم.
عوامل نصبه:

تتعدد عوامل نصب المفعول معه على النحو التالي:

أ) الفعل؛ مثل: طلع القمر والنجم، فـ"النجم": مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ب) شبه الفعل: ويقصد بشبه الفعل هو ما ينصب المفعول من المشتقات العاملة عمل الفعل، وهي: إما اسم الفاعل؛ مثل: زيد ساهر وكتب العلم، فـ"كتب": مفعول معه منصوب بـ "ساهر" وعلامة نصبه الفتحة. إما اسم المفعول؛ مثل: الطالب مُكْرَم والنجاح، فـ"النجاح": مفعول معه منصوب بـ "مكرم" وعلامة نصبه الفتحة. إما المصدر؛ مثل: ينفَعك عمالك وطاعة الله، فـ"طاعة": مفعول معه منصوب بـ "عمالك" وعلامة نصبه الفتحة. إما اسم الفعل؛ مثل: رويدك والحرام، فالحرام": مفعول معه منصوب بـ "رويد" وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: أمهل نفسك مع الحرام ولا تحوم حول حماه.

(245) شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر: 515/1 .

(246) المقرب: ابن عصفور، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض: 225 .

(247) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات: 99 .

(248) شرح قطر الندى: ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: 231 .

طريقة تحديد المفعول معه:

متى يمكن التعرف إلى الاسم المنصوب بعد الواو مفعولاً معه، وليس مفعولاً به أو معطوفاً على ما قبل الواو؟

الاسم الواقع بعد الواو له حالات، منها ما يمكن إعرابه مفعولاً معه. وهذه الحالة يتوجب نصب الاسم على أنه مفعول معه لسبب؛ مثل عدم استقامة المعنى؛ مثل: سرت والنهر، فـ "النهر": مفعول معه منصوب بـ"سرت" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. ومثل عدم جواز العطف لمانع نحوي؛ مثل: احذر وأهلك من الوقوع في المعاصي، فـ"أهلك": مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. وذلك لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بغير فاصل ضعيف؛ ولأن العطف على الاسم المجرور يستلزم تكرار حرف الجر.

المفعول المطلق:

صفة أطلقت على المفعول الذي هو مصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه⁽²⁴⁹⁾، نحو: ضرب ضرباً... ولما أخلني أمامه فأرسل مباشرة إلى مفعوله، فقد أشبه عندهم الناقة التي أطلقت من عقالها وأرسلت ترعى حيث شاءت. كما قالوا: فرس محجل ثلاث: مُطلق يد أو رجل⁽²⁵⁰⁾.

الحال:

تعريفه:

للحال في اللغة عدّة معانٍ، أهمها:

- 1) ما عليه الإنسان من خير أو شرّ.
- 2) الوقت الذي أنت فيه.
- 3) صرّف الدهر.

4) زوجة الرجل⁽²⁵¹⁾.

والحال يُذكر ويؤنث، فيقال: هذا الحال، وهذه الحال. والتذكير يطال لفظه وضميره ووصفه وغيرها، لكنّ الأرجح في لفظه هو التذكير، فيقال: (حال) بلا تاء، والأرجح في

(249) ينظر الأصول في النحو: ابن السراج (تحقيق عبد الحسين الفتلي، 1985م، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت:

(250) ينظر أساس البلاغة: الزمخشري: مادة (طلق).

(251) ينظر لسان العرب: السابق، ماد(ح و ل).

غير اللفظ هو التأنيث، قال الشاعر:

إذا أعجبتك الدهرَ حالٌ أمريّ ** فدَعُهُ وواكل أمره واللياليا

وألف الحال منقولة عن واو؛ لقولهم في جمعها: أحوال. و تصغيرها: حويلة، واشتقاقها من التحول وهو التنقل⁽²⁵²⁾. وقد يؤنث لفظها، فيقال: حالة، قال الشاعر:

على حالةٍ لو أنّ في القومِ حاتمًا ** على جوده لضعنّ بالماءِ حاتم⁽²⁵³⁾

اصطلاحاً: لقد استعمل النحاة مصطلح (الحال) في عناوين متعددة، قبل أن يستقرّ عنواناً للمعنى الاصطلاحي النحوي، فسيبويه (ت180هـ) استعمل العناوين الأربعة التالية:

(1) الحال: "ما ينتصب لأنه حال... وذلك قولك: ما شأنك قائماً"⁽²⁵⁴⁾.

(2) الخبر: "ما ينتصب فيه الخبر... وذلك قولك: فيها عبدالله قائماً"⁽²⁵⁵⁾.

(3) الصفة: "واعلم أنّ الشيء يوصف بالشيء... كقولك: هذا زيدٌ ذاهباً"⁽²⁵⁶⁾.

(4) الموقوع فيه: "ما ينتصب لأنه وقع فيه الفعل"⁽²⁵⁷⁾.

وأقدم من عرف الحال اصطلاحاً هو ابن السراج (ت316هـ)، قال: "الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه"⁽²⁵⁸⁾.

وعرفها ابن الأنباري (ت577هـ)، قال: الحال "هيئة الفاعل والمفعول"⁽²⁵⁹⁾.

وعرفها ابن جنّي (ت392هـ) بقال: الحال: "وصف هيئة الفاعل أو المفعول به"⁽²⁶⁰⁾.

(252) ينظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: 169/2.

(253) ينظر شرح شذور الذهب: ابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد: 245.

(254) الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون: 60/2.

(255) السابق: 88/2.

(256) نفسه: 121/2.

(257) نفسه: 44/1.

(258) الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي: 258/1.

(259) أسرار العربية: ابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار: 190.

(260) اللمع في العربية: ابن جنّي، تحقيق فائز فارس: 62.

وعرّفها عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) بقوله: الحال: "كلّ صفة نكرة منصوبة بمعنى في حال كذا"⁽²⁶¹⁾.

وعرّفها ابن الحاجب (ت646هـ) بقوله: "الحال ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً ومعنى"⁽²⁶²⁾.

وهي فضلة ليس معني ذلك صحّة الاستغناء عن الحال، بل تعني أنّ الحال ليست عنصر أساس في الجملة كالمبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل⁽²⁶³⁾، نحو: دخل زيد سعيداً.

أحكام الحال ستّة:

1) تتعدّد الحال وصاحبها واحد، نحو: جاء زيدٌ مسرعاً متعباً. وتتعدّد ويتعدّد صاحبها، فتكون القريبة للقريب والبعيدة للبعيد، نحو: لقي زيد عمرواً مُصعداً مُنحدرّاً. ف "منحدرّاً" حال من "زيدٌ"، و"مصعداً" حال من "عمرو".

2) تتأخر الحال عن الفعل وشبهه وتتقدّم عليهما، نحو: جاء زيدٌ راكباً، فسرّني رجوعه منتصراً. وراكباً جاء زيدٌ، فسرّني منتصراً رجوعه. و من الأمثلة التي تتقدم فيها:

قال طرفة بن العبد:

فسقى ديارك غيرَ مفسدِها ** صوبُ الغمامِ وديمةٌ تَهْمِي

ف"غيرَ": حال تقدّمت على صاحبها وهو "صوبُ".

و منها قول كثير عزة:

لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صادياً ** إليّ حبيباً، إنها لحبيبُ

ف"هيمانَ صادياً" حالان، تقدّمتا على صاحبهما وهو الياء "الضمير المجرور بـ (إلى)". والتقدير قبل التقديم: "لئن كان بردُ الماءِ حبيباً إليّ - هيمانَ صادياً - إنها لحبيب". كما في البيت تعدّد الحال وصاحبها واحد.

قال الشاعر:

(261) الجمل: الجرجاني: 16.

(262) شرح الرضي على الكافية: تحقيق يوسف حسن عمر: 7/2.

(263) ينظر جامع الدروس: 103/3.

تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ ** بذكر اركم حتى كأنكم عندي

فكلمة "طُرّاً": وقعت حالاً. وقد تقدّمت في البيت على صاحبها، وهو الضمير "كم" المجرور بـ "عن"، وتقدير الكلام قبل هذا التقديم: "تسلّيت عنكم طُرّاً". والحال تتقدّم على صاحبها بغير قيد.

قال امرؤ القيس:

خرجتُ بها أمشي تجرُّ وراءنا ** على أثرينا ذيلَ مرطٍ مرَحَلٍ

المِط: كساء من خز أو صوف. والمرحَل: المخطّط.

(3) تتأخّر الحال عن صاحبها، وتتقدّم عليه، نحو: سافر زيدٌ مُعجلاً، وسافر مُعجلاً زيدٌ.

(4) يكون صاحب الحال معرفةً ونكرةً، نحو: جاء زيدٌ مستعجلاً. و: جاء رجلٌ

مستعجلاً.

ومن مجيء صاحب الحال نكرة، قولُ قطريّ ابن الفجاءة:

لا يَرَكَنُنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ ** يَوْمَ الوغَى متخوّفاً لِحِمَامِ

فـ"متخوّفاً": حال، صاحبها: "أحدٌ"، وهو نكرة.

ونحو ذلك قوله تعالى: (وما أهلكنا من قريةٍ إلّا ولها كتابٌ معلوم) الحجر: 4.

فـ"ولها كتابٌ" جملةٌ حالية، صاحبها نكرة، وهو: "قرية". وفي الآية مسألةٌ أخرى، هي أنّ "لها كتابٌ معلوم" جملةٌ اسمية، مسبوقةٌ بـ"الّا". وإذا سُبِقَتِ الجملةُ الاسميةُ بـ"الّا" جاز بعدها مجيء واو الحال - كما هو وارد في الآية - وجاز عدم مجيئها، كقوله تعالى: (وما أهلكنا من قريةٍ إلّا لها منذرون) الشعراء 208/26. فـ"لها منذرون" جملةٌ حالية، لم تسبقها واو الحال بعد "الّا".

(5) إذا تقدّمت صفة نكرة على موصوفها، انقلبت إلى حال. نحو: لزيدٍ ممزّقاً ثياباً.

والأصل قبل التقديم: لزيدٍ ثيابٌ ممزّقةٌ.

قال كثير عزة:

لَمِيَّةٌ موحشاً طَلُّ ** يلوح كأنه خَلُّ

شبه الشاعر آثار منزلها، بخَلُّ السيف، أي: وشي أغمادها. والأصل أن يقول: "لَمِيَّةٌ

طَلُّ موحشٌ"، فكلمة "موحشٌ" صفةٌ لـ"طلُّ". ولكنه أخلّ بالترتيب فقدم الصفة على

الموصوف. والقاعدة: أنّ الصفة النكرة، إذا قُدِّمت على موصوفها نُصِبَت على الحال، وهذا ما قاله الشاعر. ونحو ذلك في تقديم الصفة النكرة على موصوفها، ونصبها على الحال، قولُ عمرو ابن أسد الفقعسيّ:

فهلاًّ أعدُّوني لمثليّ – تفاقَدوا ** وفي الأرض مَبْثُوثاً شجاعٌ وعقربُ

(الشجاع: الخبيث من الحيّات. دعا عليهم بأن يفقد بعضهم بعضاً، إذ لم يجعلوه عُدَّةً لقتالِ مَنْ كان مثله من أبطال أعدائهم).

و الأصل في ذلك أن يصف الشاعر الحيّات بأنها مَبْثُوثَة، ولكنه قدَّم الصفة النكرة: "مَبْثُوث"، على الموصوف: "شجاع"، فَنُصِبَت على الحال، فقال: "وفي الأرض مَبْثُوثاً شجاعاً".

(6) قد تأتي الحال مستقلّةً بنفسها، بدون فعل، فنقترن:

إمّا بالفاء: إذا أردتَ الدلالة على تدرّج في نقص أو زيادة، نحو فصاعداً، فنازلاً، فأكثر، فأقلّ، فأطول، فأقصر... نحو: ينبغي الحضور اليوم فصاعداً، ولاسترجاع قواي ساعةً فأكثر.

وإمّا بهمزة: للدلالة على استفهام توبيخيّ، نحو: أراسبا وقد نجح الكل؟!.

الحال الجملة

الحال الجملة:

قد تكون الجملة حالاً، إذا وقعت موقع الحال، نحو: جاء زيدٌ يبتسم = جاء مبتسماً. ويربطها بصاحب الحال عند ذلك وجوباً، ضميراً أو واو؛ وقد يجتمع الرابطان.

فمن مجيء الرابط ضميراً، قولك: "جاء زيدٌ حجته بيده"، (الضمير المتصل، أي الهاء، من بيده هو الرابط).

ومن مجيئه واو: سافرت والسعادة تغمرني.

ومن اجتماع الرابطين، قولك: "اقتيد اللصُّ ويده على رأسه".

أحكام واو الحال:

إذا خَلَّت الجملة من ضميرٍ يربطها بصاحب الحال، وجبت "الواو"، نحو: أبحر زيد و البحر هادئ.

(1) أحكامها مع الجملة الاسمية:

تجب الواو قبل الجملة الاسمية، إذا خَلَّتْ من ضميرٍ يربطها بصاحب الحال. وتجب أيضاً إذا كان صدر الجملة ضميراً منفصلاً، نحو: دخل زيد وهو يبتسم. ويجوز الوجهان بعد "إلا"، نحو: ما اقتيد اللص إلا وبيده الأصفاد = إلا بيده الأصفاد.

(2) أحكامها مع الجملة الماضية:

تجب الواو - وتلزمها "قد" - قبل الجملة الماضية، غير المشتملة على ضمير صاحب الحال. وتمتنع إذا كان بعد الماضية "أو"، نحو: أنصر فريقك فاز أو خسر.

ويجوز مجيئها وعدمه، قبل الجملة الماضية في التالي:

(أ) إذا كان في الجملة ضمير رابط، نحو: زارني زيدٌ وما قال كلمةً = زارني ما قال كلمةً، ونحو: هذه بضاعتنا وقد ردت إلينا = هذه بضاعتنا ردت إلينا.

(ب) أو سبقتها "إلا"، نحو: ما نجح أحد إلا وكان محضراً = إلا كان محضراً.

(3) أحكامها مع الجملة المضارعية:

تجب الواو مع الجملة المضارعية، إذا خلت من ضمير يربطها بصاحب الحال، وسبقتها "لم"، نحو: وصل زيد ولم تطلع الشمس. فإن وجد ضمير رابط، جاز الوجهان، نحو: وصل علي ولم يتأخر = وصل لم يتأخر.

كما تجب الواو مع الجملة المضارعية المقترنة بـ "قد"، نحو: نجح زيدٌ وقد ينجح المجتهد.

وتمتنع قبل الفعل المضارع المثبت، نحو: جاء زيدٌ يسعى، والمنفي بـ "ما" أو "لا"، نحو: معروف عنك ما تحبّ التهاون فـ "ما لك لا تجدّ".

(4) حكمها مع "لما":

المضارع المسبوق بـ "لما": لا يوجد إلا بالواو. فقول: إذا: "حضر خالدٌ ولما أراه".

صيغٌ وتراكيبٌ حالية:

تتضمن اللغة صيغاً لا تكاد تتغير، تُعرب حالاً. نحو: سرت معه إلى البيت (خطوةً بخطوة): يلاحظ هاهنا اشتراك جانبيين.

جاء زيدٌ (وحده): الحال هنا وردت معرفة، (تعرّفت بإضافتها إلى معرفة هي: هاء الضمير) ومجيء الحال معرفةً، قليل في كلام العرب.

أدخلوا واحداً واحداً واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة...، وتمر السنون شهراً شهراً، وتنقضي الشهور أسبوعاً أسبوعاً، وتنصرم الأسابيع يوماً يوماً...، ومنه: تتبعت المسرحية مشهداً مشهداً. والحال في كل ذلك وردت نكرة، ولكنها قد تكون معرفة، كقولك: "أدخلوا الأول فالأول". وفي هذه الحالة نعللها إما بما يلاحظ من الترتيب في كل ذلك. أو أنّ العطف بـ"الفاء وثمّ" محتمل في كل ذلك، أي: واحداً فواحداً، أو واحداً ثمّ واحداً.

- أما (علماً) فعالمٌ: ونحوه: أما شجاعةً فشجاعٌ... وذلك في وصفك من تعلم فيه ذلك.

- تفرّقوا (شذَرَ مَذَرَ): أي: مشتتّين. والكلمتان مركبتان تركيباً مزجياً.

- زيدٌ جاري (بيتَ بيتَ): أي: ملاصقاً. والكلمتان مركبتان تركيباً مزجياً.

- ذهبوا (أياديَ سبأً): أي: مشتتّين.

- اطلب النجاح (جهْدَكَ): أي: جاهداً.

- أدرس (طاقَتَكَ): أي: مطيقاً، يعني: باذلاً طاقتك.

- صادفته (وجهاً لوجه): أي: متقابلين.

- كلمته (فاهُ إلى فيّ): أي: فمه إلى فمي، مشافهةً، وفيه معنى الاشتراك.

- اقتنيت القماش (متراً بدينار): يكثر استعمال هذه الصيغة في البيع والشراء، لما فيها من الدلالة على سعر.

- كافةً، وقاطبةً، وطُراً: كلمات ثلاث، لا تكاد تُستعمل إلا "حالياً".

وظائف الحال المعنوية:

للحال وظائف معنوية، وهي:

(أ) - قد تكون للتبيين، وهي التي لا يُستفاد معناها إلاً بذكرها، نحو: جاء زيدٌ راجلاً. ويطلق عليها: الحال المؤسّسة.

(ب) - قد تكون لتوكيد عاملها، نحو: فتأثّر غاضباً. أو توكيد مضمون الجملة قبلها، نحو: هو الباطل زاهقاً. ويطلق عليها: المؤكدة.

(ج) - وقد تكون توطئةً لصفةٍ بعدها، كقوله تعالى: "إنّا أنزلناه قرآناً عربياً". ويطلق عليها: الموطئة.

د) وقد تكون لتبيين هيئة ما يتعلّق بصاحبها، نحو: أقبل زيدٌ منهاراً أعصابه. ويطلق عليها: السببية.

(لَمْ تُوذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ) الصفّ: 5، (وقد تعلمون): الجملة مضارعية، والمضارعية إذا اقترنت بـ "قد" وجبت الواو قبلها. وقد تحقق ذلك في الآية. قال الشاعر:

إِنَّ الْكَرِيمَ لِيُخْفِي عَنْكَ عُسْرَتَهُ ** حتى تراه غنياً، وهو مجهودٌ

لا بدّ لكل جملة حالية، من رابط يربطها بصاحب الحال، وإلا انقطعت الصلة بينهما. وقد يكون الرابط ضميراً، أو يكون واو الحال. وقد يجتمع الرابطان معاً كقوله تعالى: (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) النساء: 43.

لو حذفنا الحال: "وأنتم سكارى" لفسد المعنى. ومثل ذلك قوله تعالى: (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لآعبيين) الأنبياء: 16. فإنك لو حذفنا الحال: "لآعبيين" لفسد المعنى.

والواو واجبة هنا قبل الجملة الاسمية. وذلك لوقوع الضمير المنفصل صدرها لها: "وأنتم سكارى".

وقوله تعالى: (إليه مرجعكم جميعاً) يونس: 4، فـ "جميعاً" حال من الضمير في "مرجعكم"، وهو مضاف إليه. وصاحب الحال يكون مضافاً إليه مطلقاً، بغير قيد. ومنه قوله تعالى: (لئن أكله الذئب ونحن عصبةٌ إنا إذا لخاسرون) يوسف: 14.

فـ "نحن عصبةٌ": جملة حالية، والواو قبلها واجبة، لخلوّ الجملة من ضمير رابط.

قال الشاعر في وصف ابنه بطول القامة:

فجاءتْ به سَبَطُ العظام كأنما ** عمامته بين الرجال لواءُ

فكلمة "سَبَطُ" حالاً من الضمير المجرور بالباء، وهو: الهاء من "به".

قال الشاعر:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبةٌ ** فما لك بعدَ الشيب صبّاً متيماً

"ما تصبو": جملة حالية مضارعية، منفية بـ "ما". ومتى كانت الجملة المضارعية منفية بـ "ما" أو "لا" امتنع مجيء الواو قبلها. منها قوله تعالى: (وتفقد الطيرَ فقال مالي لا أرى

الهدهد) النمل: 20. ف"لا أرى": جملة حالية مضارعية، منفية ب"لا". وهي شاهد على امتناع مجيء الواو قبلها.

التمييز:

التمييز لغة: مصدر ميز إذا خلص شيئاً من شيء وفرق بين متشابهين⁽²⁶⁴⁾. و"مزت الشيء أميزه ميزاً: عزلته وفرزته، وكذلك ميزته تمييزاً"⁽²⁶⁵⁾.
وقبل أن يستعمل لفظ التمييز عنواناً للمعنى الاصطلاحي، عرض سيبويه (ت-180هـ) في كتابه عنوانان لهذا المعنى هما: التفسير والتبيين⁽²⁶⁶⁾. وعبر عنه الفراء (ت-207هـ) بالمفسر⁽²⁶⁷⁾، ولعل أول من عبر بكلمة (التمييز) هو المبرد (ت-285هـ)⁽²⁶⁸⁾، الذي قال في بيان المضمون النحوي للتمييز: "إن التمييز يعمل فيه الفعل أو ما يشبهه، ومعناه في الانتصاب واحد... [وهو] أن يأتي مبينا عن نوعه، وذلك قولك: عندي عشرون درهما"⁽²⁶⁹⁾.
وعرفه الرماني (ت-384هـ) بقوله: "التمييز: تبين النكرة المفسرة للمبهم"⁽²⁷⁰⁾.
وعرفه ابن جني (ت-392هـ) بأنه: "اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام، يراد به تبين الجنس"⁽²⁷¹⁾.
وعرفه ابن معطي (ت-628هـ) قائلاً: "التمييز هو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مقدرة بـ: من، وينصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم"⁽²⁷²⁾.

(264) ينظر شرح التصريح على التوضيح: الأزهرى: 393/1.

(265) لسان العرب: السابق، مادة (م ي ز).

(266) ينظر الكتاب: سيبويه: 302/1.

(267) ينظر معاني القرآن: الفراء، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار: 79/1.

(268) ينظر المقتضب: المبرد، تحقيق عبد الخالق عزيمة: 32/3.

(269) السابق: 32/3.

(270) الحدود في النحو: الرماني، ضمن "رسائل في النحو واللغة"، تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، 1969م: 39.

(271) اللع في العربية: ابن جني، تحقيق فائز فارس: 64.

وعرفه ابن الحاجب (ت646هـ) بأنه: "ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدره"⁽²⁷³⁾.

وعرفه ابن مالك (ت672هـ) بأنه: "ما فيه معنى (من) الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع"⁽²⁷⁴⁾.

وكان لابن هشام (ت761هـ) ثلاث صياغات لتعريف التمييز:
أولها: "اسم فضلة نكرة جامد مفسر لما انبهم من الذوات"⁽²⁷⁵⁾.
وثانيها: "اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة"⁽²⁷⁶⁾.
وثالثها: "اسم نكرة بمعنى (من) مبين لإبهام اسم أو نسبة"⁽²⁷⁷⁾.

وما يمكن استخلاصه من الأقوال التي أوردناها عن التمييز، فهو يطلق على الاسم الذي أبان ما قبله، وأزال غموضه، تمييزاً، أو مميّزاً، أو تفسيراً أو مفسّراً، ويسمى الاسم الذي زال غموضه، مميّزاً، أو مفسّراً.

وهو اسم نكرة فضلة جامد بمعنى "من" يذكر لبيان ما قبله من اسم أو جملة، أو ما يعرف "بالذات أو النسبة".

فما يبين الاسم "الذات"، قولك: اشتريت صاعاً قمحاً، واقتنيت خمسة عشر كتاباً، ومنه قوله تعالى: (تمتعوا في داركم ثلاثة أيام هوذ65

وما يبين الجملة "النسبة"، قولك: زيد أكبر من عمرو سنأً، وطاب المؤمن نفساً، ومنه قوله تعالى: (وكانوا أشد منهم قوةً) فاطر: 44. ف"قمحاً، وكتاباً، وأيام، وسناً، ونفساً، وقوة" كل منها جاء تمييزاً، أزال غموض الاسم الذي سبقه، وأوضح المراد منه.

حكم التمييز: واجب النصب.

أنواعه:

(272) الفصول الخمسون: ابن معطي، تحقيق محمود الطناحي: 188.

(273) شرح الرضي على الكافية: 53/2.

(274) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات: 114.

(275) شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد: 333.

(276) شرح شذور الذهب: ابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد: 254.

(277) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد: 108/2.

ينقسم التمييز عامة إلى قسمين : (1) تمييز نسبة . (2) تمييز ذات.

أولاً - تمييز نسبة، أو جملة، ويسمى ملحوظاً: وهو الاسم الذي يرد لبيان الجملة المبهمة، أو ما يعرف بالنسبة، نحو: فاض الإناء ماءً.

وينقسم تمييز النسبة "الملحوظ" بدوره إلى قسمين:

(1) تمييز ملحوظ منقول أو محوّل: وهو كل تمييز ملحوظ جاء منقولاً عن الآتي:

(أ) الفاعل، نحو: طاب المؤمن نفساً، أي طابت نفس المؤمن. ومنه قوله تعالى: (واشتعل الرأس شيباً) مريم:4، وقوله تعالى: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً) النساء: 4.

(ب) المفعول به، نحو: رفعت الشيخ قدراً، أي رفعت قدر الشيخ، ومنه قوله تعالى: (وفجرنا الأرض عيوناً) القمر: 12.

(ج) المبتدأ، نحو: زيد أحسن من عمرو خلقاً، والتقدير: خلق زيد أحسن من خلق عمرو، ونحو: محمد أغزر من علي علماً، ومنه قوله تعالى: (الله أسرع مكرأ) يونس:21.

(2) تمييز ملحوظ غير منقول أو محول: أي أنه غير منقول عن فاعل، أو مفعول، أو مبتدأ، بل هو كلمة جديدة تضاف إلى الجملة لكشف جهة غامضة في نسبة التعجب إلى المتعجب منه، نحو: لله دره فارساً، أو لله دره من فارس، ونحو: أكرم بمحمد عالماً، وأكرم بمحمد من عالم، ونحو: وحسبك به ناصرأ، وحسبك به من ناصر.

وهذا النوع من التمييز يجوز فيه النصب، والجر كما توضحه الأمثلة السابقة، ومرد جواز النصب أو الجر ليزول اللبس فيه بين التمييز والحال، فدخل "من" في مثل قولهم: " لله دره من فارس"، خلص الكلمة للتمييز، وأبعدها عن شبهة الحال، فإذا قلنا: أكرم به فارساً، جاز في كلمة "فارس" النصب على التمييز، أو الحال. ومنه قوله تعالى: (ثم يخرجكم طفلاً) الحج:5.

فقد أعرب بعض النحاة " طفلاً " حالاً، وعليه قال ابن السراج: إن التمييز إذا لم يسم عدداً معلوماً: كالعشرين والثلاثين جاز تبيينه بالواحد للدلالة على الجنس، وبالجمع إذا وقع الإلباس⁽²⁷⁸⁾.

العامل في التمييز الملحوظ:

(278) ينظر الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، 1405 هـ / 1985م، ط(1)، مؤسسة الرسالة،

هناك رأيان في نوع العامل في التمييز الملحوظ:

أما الرأي الأول - وهو الأرجح - فيرى أن العامل فيه هو نفس العامل الذي تضمنته الجملة. أما الرأي الثاني فيرى أن العامل فيه هو الجملة نفسها.

ثانيا - تمييز ذات أو مفرد، ويسمى التمييز الملفوظ. وهو الاسم النكرة الذي يذكر لبيان اسم قبله، وينقسم إلى أربعة أنواع:

(1) تمييز العدد، نحو: اقتنيت خمسة عشر كتاباً، ومنه قوله تعالى: (إني رأيت أحد عشر كوكباً) يوسف4.

(2) تمييز المقادير، وينقسم إلى ثلاثة أنواع:

(أ) تمييز وزن، نحو: استهلكت رطلا زيتاً، و جنبت كيلا تمرأ.

(ب) كيل، نحو: تصدقت صاعاً قمحاً، وأهديت أردب ذرة.

(ج) مساحة، نحو: ورثت هكتارا أرضاً.

(3) التمييز الواقع بعد شبه تلك المقادير، نحو: عندي وعاء سمناً، و قنينة حبراً، ومنه قوله تعالى: (ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره) الزلزلة 8.

يلاحظ من الأمثلة السابقة أن كلمتي "وعاء، و قنينة" ليستا مما يكال به، وإنما هو شبيه بالكيل.

(4) ما كان فرعاً للتمييز، وهو كل اسم تفرع عن الأصل، نحو: عندي دينار ذهباً، و درهم فضةً، وهذا النوع من التمييز يجوز فيه الجر أيضاً، فـ "عندي دينار ذهباً"، أملاك دينار ذهباً، أو من ذهب.

العامل في التمييز الملفوظ هو المميز بلا خلاف.

ملحوظات:

(أ) يجب نصب الاسم الواقع بعد اسم التفضيل على التمييز، إن لم يكن من جنس ما قبله، لكونه فاعلاً في المعنى، نحو قولك: زيد أسمى خلقاً، فالتمييز "خلقاً"، يصلح جعله فاعلاً في المعنى بعد تحويل اسم التفضيل فعلاً، والتقدير: زيد سمى خلقه.

فإن كان التمييز من جنس ما قبله أو بعضاً منه، أي لم يكن فاعلاً في المعنى، بحيث يصح أن يحلّ لفظ "بعض" محله، وجب جره بالإضافة إلى أفعّل، نحو: زيد أصدق صديق، أي زيد بعض الأصدقاء.

ولا يجوز تقديمه على عامله إن كان فعلا جامداً، نحو: ما أحسنه خلقاً! فلا يجوز القول: خلقاً ما أحسنه، ونحو: نعم زيد صديقاً، فلا يمكن القول: صديقاً نعم زيد، ولكن يجوز توسطه بين العامل ومرفوعه إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، نحو: طاب نفساً زيد. بل ويجوز تقديمه على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، نحو: نفساً طاب زيد.

(ب) الأصل في التمييز أن يكون جامداً، ويجوز فيه أن يأتي مشتقاً، وذلك إذا كان وصفاً ناب عن موصوفه، نحو: لله درك عالماً، والله دره فارساً، وأصل الكلام: لله درك رجلاً عالماً، والله دره رجلاً فارساً.

(ج) الأصل في التمييز أن يكون نكرة، ويجوز فيه أن يأتي معرفة لفظاً، ولكنه يؤول بمعنى النكرة، نحو: طببت النفس، والتقدير: طببت نفساً، ومنه قوله تعالى: (إلا من سفه نفسه) البقرة 130، وقوله تعالى: (وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها) القصص 58.

(د) قد يكون التمييز للتأكيد، لا لإزالة الإبهام، نحو: قرأت من الكتب التراثية ثلاثين كتاباً، ومنه قوله تعالى: (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً) القصص 58. فـ"كتاباً، وشهراً" كل منها جاء تمييزاً الغرض منه التوكيد، وليس إزالة الإبهام.

(5) لا يكون التمييز إلا اسماً صريحاً، ولا يرد جملة، ولا شبه جملة.

(6) لا يجوز تعدد التمييز، بحيث لا يمكن القول: اقتنيت رطل خلا زيتاً.

(7) في مثل قولهم: فاض الإناء ماء، فـ"ماء" تمييز، وهو مميز للشئ الذي ملأ الإناء. ومثله قولهم: يالك رجلاً! ويالها مدينة!

تمييز العدد:

ينقسم تمييز العدد إلى قسمين رئيسين:

(1) تمييز العدد الصريح. (2) تمييز كنايات العدد.

تمييز العدد الصريح هو ما ورد ليصف اسماً قبله بلفظه الصريح، نحو: طالعت خمسة كتب.

أما تمييز كنايات العدد، فهو ما جاء للتعبير عن شيء معين بلفظ غير صريح للدلالة عليه، ومن ألفاظ كنايات العدد: "كم" الاستفهامية، والخبرية، و كأيّ أو كأيّن، وكذا، وكيت، وذيت، وبضع، ونيف.

أولا تمييز العدد الصريح:

تذكيره وتأنيته:

لا بد من تذكير العدد و تأنيته وفقا لتذكير التمييز و تأنيته، وذلك حسب المكونات العددية الآتية:

1) العددان: واحد واثنان، يذكران مع المذكر، ويؤنثان مع المؤنث. نحو: حضر رجل واحد، وحضر رجلان اثنان، وحضرت امرأة واحدة، وحضرت امرأتان اثنتان. ويكون هذا في العدد المفرد، كما في الأمثلة السابقة، وفي العدد المركب، نحو: نجح أحد عشر طالبا، ونجحت إحدى عشرة طالبة، وحضر واحد وعشرون طالبا، وحضرت إحدى وثلاثون طالبة. ومنه قوله تعالى: (أحد عشر كوكبا) يوسف4، وقوله تعالى: (اثنا عشر شهرا) التوبة 36. وقوله تعالى: (اثنتا عشر عينا) البقرة 60، وقوله تعالى: (اثني عشر نقيبا) المائدة 12. وقوله تعالى: (اثنتي عشرة أسباطا) الأعراف 160.

2) الأعداد من ثلاثة إلى تسعة، يخالف العدد المعدود، فهي تذكر مع المعدود المؤنث، وتؤنث مع المعدود المذكر.

نحو: قرأت أربعة كتبٍ، و حفظت ثلاث قصائد.

- وإذا كان العدد مركبا خالف الجزء الأول من العدد المعدود تذكيرا وتأيينا وطابقه الجزء الثاني. نحو: نجح ثلاثة عشر طالبا، وفازت تسع عشرة طالبة.

- وإذا كان العدد معطوفا خالف الجزء الأول المعدود، وبقى لفظ العقد على حاله، لأن صورته لا تتغير. نحو: نجح أربع وخمسون طالبةً، ونحو: وتخرج ستة وأربعون طالباً.

3) العدد عشرة: يخالف العدد عشرة إذا كان مفردا معدوده تذكيرا وتأيينا. نحو: نجح عشرة طلاب، وعشر طالبات.

أما إذا كانت مركبة فتوافق المعدود، نحو: نجح خمسة عشر طالباً، وأربع عشرة طالبة.

4) ألفاظ العقود: وهي عشرون وثلاثون إلى تسعين، وكذلك المائة والألف، لا تتغير صورتها مع المعدود، فتبقى كما هي تذكيرا وتأيينا. نحو: زار المدينة ثمانون سائحا، منهم ثلاثون فرنسيةً. ونحو: تقدم للامتحان مئة طالب. ونحو: في الجمعية ألف منخرط، وفي الجمعية ألف منخرطة.

صياغة العدد على وزن " فاعل":

يصاغ العدد على وزن فاعل للدلالة على الترتيب، من اثنين وعشرة وما بينهما، ويسمى العدد الوصفي، ويكون نعنا لمعدوده، ويطابقه في التذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والإعراب. نحو: حلّ العداء الجزائري في المركز الأول، وفازت مواطنته بالمرتبة الثانية.

أما العدد " واحد وواحدة " فيعدل عنهما بالأول للمذكر والأولى للمؤنث. نحو: حل العداء الجزائري في المركز الأول، وفازت مواطنته بالمرتبة الأولى.

أما إذا كان العدد " واحد وواحدة " مركبا أو معطوفا فلا يعدل بهما. نحو: قرأت الجزء الحادي عشر من كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، وحفظت القصيدة الحادية عشرة من ديوان المتنبي.

أما إذا كان العدد مركبا أو معطوفا صيغ الجزء الأول منه فقط على وزن فاعل، ويبنى المركب منه على فتح الجزأين. نحو: ولد الرسول الأكرم في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الأول. ونحو: انضم فوج الطلبة الثاني عشر والثالث عشر إلى المجموعة الثانية. وكانت المرتبة الثانية عشرة عالميا من نصيب عدائي الجزائر ذكورا حسب الفرق، والتاسعة عشرة من نصيب فريق الإناث.

ويكون معربا فيما عدا ذلك، نحو: قطعت الكلومتر الثاني والعشرين من بلدتنا مشيا. ونحو: يحيي المسلمون كل سنة الليلة السادسة والعشرين من رمضان.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي: فتحي عبد الفتاح الدجني، الكويت، وكالة المطبوعات، 1974م.
- إحصاء العلوم: الفارابي(أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان، تـ339هـ)، تحقيق عثمان أمين مكتبة الإنجلو مصرية، (ط3)، 1968م.
- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم (تـ456هـ)، تح محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط، دت.
- أخبار النحويين البصريين: السيرافي أبو سعيد، تحقيق طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي، (ط1)، 1955 م.
- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي(تـ626هـ)، القاهرة، 1923م.
- أسرار العربية: الأنباري عبد الرحمن بن محمد، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)1418هـ/1997م.
- الأسلوب: أحمد الشايب، مطبعة السعادة، القاهرة، (ط1)، 1976م.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي. تح: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1) 1985م. زائد ط(3)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، 1423هـ-2003م.
- الأصول في النحو: ابن السراج (أبو بكر بن محمد، تـ316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: لبنان، مؤسسة الرسالة، (ط1)، 1985م.
- أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، د ط، 1979م.

- الأصول في النحو: ابن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط2، بيروت، 1987م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه: محي الدين الدرويش، ط(3)، 1412هـ/1992م، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص (سوريا).
- الأمالي النحوية: ابن الحاجب، تحقيق هادي حمّودي، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1985م.
- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان(علي بن محمد بن العباس ت حوالي 400هـ)، الليلة الثامنة، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.
- أنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي جمال الدين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم يحيى، ط(1)، المكتبة العصرية، 2004م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري ت(761هـ)، ط(2)، القاهرة، 1964م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، (ت337هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط(5)، 1986م. زائد تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط(2)، 1416هـ/1996م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز و جل: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت577هـ)، تحقيق محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ، 1971م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، دط.
- البحث اللغوي عند العرب: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1997م.

- البداية والنهاية: ابن كثير(اسماعيل بن عمر الدمشقي، ت774هـ)، القاهرة، 1348هـ.
- بنية العقل العربي: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط(3)، 1990م
- البيان والتبيين: الجاحظ (أبو عثمان بن عمرو بن بحر محبوب الكناني، ت225هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، 1368هـ، 1949م. زائد تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- تاريخ آداب اللغة العربية: جرجي زيدان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (ط2)، 1978م.
- تاريخ العرب قبل الإسلام: سعد زغول عبد الحميد، دار النهضة العربية.
- التذكرة في قواعد اللغة العربية: محمد خليل الباشا، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1985م: 102.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، 1387هـ، 1967م.
- التصريح على التوضيح الأزهرى خالد بن عبد الله، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1421هـ/2000م.
- التطور اللغوي التاريخي: إبراهيم السمرائي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، (ط3)، 1983م.
- التطور النحوي للغة العربية برجستراسر، مطبعة السماح طبعها حمد حمدي البكري سنة 1929م.
- التفسير الكبير: الرازي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1983م.

- تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد علي سلطاني، إعداد فئة من المدرسين، دار العلماء دمشق: سورية، (ط1)، 1422هـ، 2002م.

- الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمن من السنة وأحكام الفرقان: (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تـ 671هـ)، المعروف بتفسير القرطبي، دار الفكر، ط، دت

- الجديد في الصرف والنحو، والقواعد الأساسية: عادل جابر صالح، (ط1)، 1990م.

- الجمل: الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد تـ 471هـ)، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1392هـ.

- جمهرة اللغة: محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، 1987م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الشيخ محمد بن مصطفى الخضري الشافعي (تـ 1287هـ)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية (د.ت).

- حاشية الخضري محمد على شرح ابن عقيل شرح تركي فرحان المصطفى / ط1/ دار الكتب العلمية/بيروت/ 1419هـ - 1998).

حاشية الصبّان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي تـ 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت: لبنان، ط(1)، 1417هـ/ 997م. زائد طبعة دار احياء الكتب العربية (د.ت).

- الحدود في علم النحو: الرمّاني، ضمن (كتاب رسائل في اللغة والنحو)، تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، 1969م.

- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الوحدة، الكويت، 1977م.

- الخصائص: ابن جنى (أبو الفتح عثمان، تـ392هـ)، تحقيق عبد الوهاب النجار، القاهرة، 1374م.

- دلائل الأعجاز الجرجاني عبد القاهر تحقيق عبد الحميد هندراوي، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ/2001م.

- سر صناعة الإعراب: ابن جنى (أبو الفتح عثمان، تـ392هـ) تح: السقا ورفاقه، مطبعة مصطفى الباجي الحلبي، مصر، 1954م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل (عبدالله بن عبدالرحمن)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث: القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط(20)، 1400هـ/1980م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، 1420هـ/2000م: 613 .

- شرح جمل الزجاجي: ابن هشام (أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي تـ609هـ)، تحقيق سلوى محمد عمر، معهد البحوث و إحياء التراث الإسلامي 1419هـ.

- شرح الحدود النحوية: الفاكهي عبد الله بن أحمد، دراسة وتحقيق زكي فهمي الالوسي وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، دار الحكمة، د.ت.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، دار الفكر، د.ت.

- شرح اللمع: ابن برهان العكبري، تحقيق فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط(1)، 1984م.

- شرح المفصل: ابن يعيش (ت643هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة (د.ت). زائد تقدّم إميل بديع يعقوب، ط(1)، دار الكتب العلمية: بيروت، 1422هـ/ 2001م.

- شرح الكافية الرضي محمد بن الحسن تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط(1)، عالم الكتب: القاهرة، 1421هـ/ 2000م.

- الشعر والشعراء: أبو العباس المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ت286هـ)، دار المعارف.

- الصاحبى فى فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب فى كلامها: ابن فارس (ت395هـ)، تحقيق: عمر الطباع، 1402هـ/ 1982م، ط(1)، مكتبة المعارف، بيروت. زائد تحقيق مصطفى الشويمى، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1964م.

- صبح الأعشى (أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي ت377هـ)، تحقيق يوسف علي طويل، ط(1) دار الفكر دمشق، 1987م.

- طبقات فحول الشعراء: ابن سلام محمد بن سلام الجمحي (محمد بن سلام، ت232هـ)، تحقيق محمود شاكر، القاهرة: دار المعارف، 1952هـ.

- طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن، ت989هـ)، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1373هـ، 1954م. زائد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف، ط(2)، 1984م.

- العربية، دراسة فى اللغة واللهجات والأساليب: يوهان فك، ترجمة عبد الحليم النجار، طبعة الخانجي، القاهرة 1951م.

- العلل في النحو للوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله) مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، دار الفكر، دمشق: سورية، ط(1)، 2001 م.
- علم اللغة العام (الأصوات): محمد بشر كمال، القاهرة (مصر): دار المعارف، ط(7)، 1980م
- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، تـ833هـ، دار الكتب العلمية: بيروت، ط3، 402 هـ، 1982م.
- فجر الإسلام: أحمد أمين، دار الكتاب العرب، بيروت، طبع(10)، 1969م.
- الفصول الخمسون: ابن معطي يحيى، تحقيق محمود الطناجي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، دت.
- الفكر العربي والألسنية: عبد السلام المسدي، ورقة قدمت إلى اللسانيات واللغة العربية، ندوة تونس الجامعة التونسية، 1987م.
- في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، ط(2)، القاهرة: مطبعة لجان البيان العربي، 1952م.
- في النحو العربي قواع وتطبيق (نقد و توجيه): مهدي المخزومي، دار الرائد العبي، ط(2)، 1406هـ/1986م، بيروت(لبنان).
- كتاب التعريفات: الجرجاني علي بن محمد، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط(1)، 1424هـ/2003م.
- الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، 1431هـ/ 2010 م.

- كتاب الفصول في العربية: ابن الدهان، تحقيق فائز فارس، ط(1)، دار الأمل ومؤسسة الرسالة، إربدو، بيروت، 1988م.
- الكتاب: سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، ت180هـ)، تح عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968م. زائد طبعة مكتبة الخانجي: القاهرة، ط(4)، 1425هـ/2004م.
- لحن العوام: أبو بكر الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن، 989هـ)، تحقيق رمضان عبد التواب، الطبعة الكمالية، القاهرة، 1964م.
- اللغة العربية معناها ومبناها: حسان تمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م.
- اللّمع في العربية: ابن جني (ت392هـ) ، تحقيق: حامد المؤمن، ط(1)، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.
- اللهجات العربية نشأة وتطورا: عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي 1418هـ، 1989م.
- المثل السائر ابن الاثير نصر الله، مطبعة نهضة: مصر، ط(1)، 1380هـ/1960م.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة (معمر بن المثنى، ت210هـ)، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(2)، 1981م.
- المخصص: ابن سيده علي بن اسماعيل، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر: بيروت عن الطبعه الأميرية، 1321هـ.
- المخصص ابن الورّاق أبو الحسن محمد: علل النحو، تحقيق محمود محمد محمود نصار دار الكتب العلمية: بيروت، 1422هـ/ 2002م.

- مدرسة البصرة النحوية: عبد الرحمن السيد، دار المعارف، القاهرة، (ط1)، 1968م.
- المزهري في علوم العربية و أنواعها: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر 911هـ)، تحقيق ج: جاد المولى وزميله، القاهرة، دت.
- مسائل خلافية في النحو: العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دمشق، دار المأمون للتراث.
- المستتر في القرات العشر: أبو الطاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي (ت496هـ)، تحقيق و دراسة عمار أمين الردو، دار البحوث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث، (ط1)، 1426هـ/2005م
- المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية: معجم عربي- أعجمي/أعجمي-عربي: محمد رشاد الحمزاوي . المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.
- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: الأمير مصطفى الشهابي، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1988م.
- المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض محمد القوزي، الرياض، 1981م.
- المفصل في تاريخ النحو العربي، الجزء الأول قبل سيبويه: محمد خير الحلواني (ت1986م)، مؤسسة الرسالة، دط، دت.
- المفصل في علم العربية: الزمخشري (ت538هـ)، دار الجيل، بيروت، ط2، (دبت).

- المقتضب: أبو العباس المبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق
عضيمة، ط(2)، القاهرة، 1399هـ/1979م.
- المقرب: ابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار
الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط(1)،
1391هـ/1971م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تحقيق أحمد
يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، د.ط، د.ت.
المطبعة العلمية، طهران، د.ت. زائد إصدار مجمع اللغة العربية
بالقاهرة، ط(3)، 1998م.
- المعرب والدخيل في اللغة العربية وآدابها: محمد أتنوخي، ط(1)،
1426هـ/2005م، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع:
- الموجز في النحو: محمد بن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي،
مؤسسة بدران للطباعة
والنشر، بيروت، 1965م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: الأنصاري ابن هشام، تحقيق محمد
محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: بيروت، 1411هـ/1991م.
- المفصل في تاريخ النحو العربي، الجزء الأول قبل سيبويه: محمد خير
الحلواني، مؤسسة الرسالة، دط، دت.
- المقدمة: ابن خلدون تحقيق علي عبد الواحد وافي، القاهرة: نهضة
مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م.

- معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار معاني القرآن ، للفراء ، عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ/1983م.

- معاني النحو: السامرائي فاضل صالح، دار الفكر: الاردن، ط(2)، 1423هـ/2003م.

- معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي (ت626هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار العرب الإسلامي: بيروت(لبنان)، 1414هـ/1993م.

- المعرب والدخيل في اللغة العربية وآدابها: محمد أتنوخي دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ط(1)، 1426هـ/2005م.

- المقتضب: أبو العباس المبرد، تح محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب: بيروت.

زائد تحقيق حسن محمد، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1420هـ/1999م.

- المقدمة: ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، 2004م.

- مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي: جعفر عباينة، دار الفكر، عمارة، ط1، 1984م.

- الموجز في النحو: محمد بن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة

و النشر، بيروت، 1965م.

- النحو التعليمي في التراث العربي: محمد إبراهيم عبادة، منشأ المعارف بالإسكندرية، 1986م.

- النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، عبد الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، (ط9)، 1982م.

- النحو الوافي: عباس حسن، ط(3)، دار المعارف، دت.

- النحو وكتب التفسير: رفيدة إبراهيم عبد الله، دار الجماهيرية، (ط1)، 1982م.

- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع عشر للهجرة، دار الحرية، بغداد، ط(1)، 1978م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان بن محمد، ت577هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، بيروت، ط(3)، 1402هـ، 1982م.

- نظرات في التراث اللغوي عند العرب: عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط(1)، 1993م.

- وفيات الأعيان: ابن خلكان (ت681هـ)، نشره محي الدين عبد الحميد، القاهرة 1367هـ، 1948م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي جلال الدين، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1418هـ/1998م. زائد تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، دت.

المعاجم:

- تاج العروس: المرتضى الزبيدي - طبعة الكويت، 1969م.

- تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهرى، تح عبد السلام محمد هارون
ومحمد علي النجار، دار القومية العربية 1964م.
 - الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري،
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط(4)، 1990م.
 - لسان العرب: ابن منظور الإفريقي المصري(أبو الفضل جمال الدين بن
عمر بن مكرم 711هـ)، بيروت: لبنان، دار صادر، ط(3)، 1964م.
 - مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار الجيل،
1987م.
 - مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع، 1989م.
 - الوسيط: تحقيق مجمع اللغة بالقاهرة، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى
وآخرون، وأشرف على طبعه عبد السلام هارون، دار الدعوة، دت.
- المطبوعات:**

- ظاهرة الإعراب في النحو العربي: أحمد سليمان ياقوت، 1983م، ديوان
المطبوعات الجامعية: الجزائر.
 - اللغة العربية بين المشافهة والتحرير: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة
مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- الرسائل الجامعية:**

- المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه: رسالة دكتوراه، للطالب: رقيق
كمال، جامعة تلمسان، 2013/2012.